عبد الله أوجلان

القضايا الاجتماعية

مقتطفات من مرافعة سوسيولوجيا الحرية

منشورات لجنة بحوث العلوم الاجتماعية

القضايا الاجتماعية

عبد الله أوجلان

مقتطفات من مرافعة سوسيولوجيا الحرية

منشورات لجنة بحوث العلوم الاجتماعية

www.facebook.com/Lekolinen Civaki

zanistencivaki@gmail.com

٢٠١٧

القضايا الاجتماعية

عبد الله أوجلان

مدخل

من المحال تقييم فرص الحل لأية قضية متعلقة بالمجتمع بما يليق بها، دون استيعاب الأواصر والقوة الكامنة بين مستوى ذكاء النوع البشري والمرحلة الاجتماعية الخاصة به. إن قياس الطاقة الكامنة لمستوى الذكاء في مرحلة الإنسان كنوع، قد يكون موضوعَ مضاربة من حيث البداية، أو ربما لا يكون. ولكن، إننا وجهاً لوجه أمام ذكاء مختلف جداً، ويتبين ذلك بوضوحٍ لا تشوبه شائبة من خلال ظاهرة الحرب السائدة طيلة التاريخ البشري، والتي بلغت بالبيئة إلى حافة الدمار الكامل في ظروفنا الراهنة. وتتضح استحالة سد الطريق أمام الدمار الأيكولوجي والاجتماعي بمجرد الاقتصار على التحليلات الطبقية، والوصفات الاقتصادية الجاهزة، والتدابير السياسية، والتراكمات الأعظمية للسلطة والدولة. بل وكأن ذلك مبرهَن فعلاً. ساطع مدى حاجة القضية لتناولٍ أكثر جذرية.

لا شك أنه تم التركيز دوماً على قوة العقل طيلة العصور. وأنا لا أقول شيئاً جديداً هنا، بل أسعى للتبيان أنّ لفت الأنظار إلى جانبٍ مختلفٍ من العقل بات مهماً أكثر من أي وقت مضى. الروابط بين العقل والمجتمع بائنة. واستحالة تطور العقل دون تطور المجتمع، إنما هو أمر يدركه كل راصدٍ عادي للتاريخ. الأمر الواجب استيعابه أساساً هو: ضمن أيةِ شروطٍ اعتَرَفَ الوجودُ الاجتماعي بشرعيةِ العقل. إن دمار البيئة والمجتمع الناجم عن الأرباح الطائلة المروعة التي تجنيها الحداثة الرأسمالية بوساطة "العقل الرمزي"، وبالأخص مع سيادة الرأسمال المالي العالمي في العصر القريب؛ لا يمكن فهم مبرراته بأي شرطٍ من شروط الشرعية الاجتماعية. وبالعربي الفصيح، أي شكلٍ من أشكال المجتمع الأخلاقي والحر والسياسي، لا يمكنه

المصادقةَ على نهبِ واستغلالِ "العقل الرمزي". حسناً، كيف، وبوساطة أيةِ يدٍ أو ذهنيةٍ أو أداة، مُزِّقَت سدودُ الشرعية الاجتماعية إرباً إرباً؟ ومقابل قوة العقل التدميرية، لِمَن يَعود دور البناء والترميم والتقويم؟ وبأيةِ قواعد ذهنية وأدوات ملموسة تَتجسد مسؤولية تطبيق هذا الدور؟ هذه القضايا مصيرية، وتنتظر ردودها بكل تأكيد.

تبرز جميع الانطلاقات الفكرية الهامة على مر التاريخ كثمرةٍ لمرحلتَين: فالمراحل التي شهدت جريان النظام في مجراه، والرفاه الاجتماعي المُقنِع، وغياب المشاكل الكبرى؛ إنما تعكس تطورها الفكري بمنوال مشابه. إنها الأفكار التطورية، الواهبة للرفاه، والقليلة المشاكل. بالتالي، فهي مُطَعَّمة بالأمن والاستقرار، وتتحدث حفظياً عن الديمومة والثبوت، وتَعتَبر المشاكلَ عَرَضيةً مؤقتة وسريعة الزوال. كما أنها تتناول الطبيعة الأولى بالأغلب، في حين لا تود النقاش حول الطبيعة الاجتماعية.

أما المراحل التي تشهد الانسداد في النظام، وعجزه عن السير كالسابق، فالأفكار فيها مثقلة بالمشاكل، وتتناول الطبيعة الثانية بالأغلب. هذه المراحل هي نفسها التي تتسارع البحوث الدينية والفلسفية الجديدة خلالها. حيث يتم البحث عن الخلاص من المشاكل من خلال الأفكار الجديدة، أي البحوث الدينية والفلسفية

مثلما أن رصد تاريخ الفكر ضمن آفاقه التاريخية يُعَرِّفنا على المشاكل الاجتماعية، فمن المحال ألا نشعر حتى النخاع بوطأةِ أبعادِ المشكلةِ المتضخمة جداً أثناء رصدنا لمجتمعَنا الراهن.

إني أسعى للتفكير دون الالتزام بعلم الاجتماع الأوروبي المركز، إدراكاً مني للضرورة القصوى لهذا النمط. لا شك أن البعض سيَحكُم على هذا النمط الفكري بكونه بسيطاً ومنحرفاً عن العلوم الاجتماعية. لكني لن أكترث

بهذا الحكم. فعلم الاجتماع الأوروبي المركز مفعم فعلاً برائحة الهيمنة والتحكم. فإما أن يَجعَلَ المعنيَّ مسيطراً أو يُدرِجه تحت السيطرة. بَيْدَ أن ما يلزمنا هو كينونة الذات الديمقراطية، والمشاطرة العادلة. بينما علم الاجتماع الأوروبي ليبرالي بمضمونه. إنه أيديولوجية بِحَدِّ ذاتها. لكنه أخفى واقعه هذا لدرجةِ إبدائه القدرة على لإعجاب بأفكار منتقديه العظام المعارِضين له؛ عارضاً بذلك مهارته العليا في التوفيقية المتمفصلة. إني واعٍ لعدمِ وجودِ خيارٍ أمامي سوى تطوير الفارق المميِّز لقوتي في التحليل، كي لا أَجعل من ذاتي ضحيةً لتلك التوفيقية. لكن هذا الموقف لا يعني مناهضةَ أوروبا. ذلك أن مناهضة أوروبا أيضاً جزء من الفكر الأوروبي المركز. بل أطوِّر موقفي انطلاقاً من القناعة بكون أوروبا كائنة في الشرق، والشرق كائن في أوروبا، ومدركاً أيٌّ من قيمنا كونية شاملة. فالعديد من قيم أوروبا هي عبارة عن الحالة الراهنة والمُطَوَّرة لقيمنا الذاتية. علينا الإدراك بأفضل الأشكال لنقطة أخرى، ألا وهي أن أغلب المنادين بمناهضة أوروبا، باتوا من الموالين الأكثر تخلفاً لليبرالية الأوروبية. وممارساتُ الاشتراكية العلمية والتحرر الوطني مليء بهذه الأمثلة.

كانت قد طُوِّرت تجارب الاشتراكية العلمية لكل من ماركس وأنجلز كَحَلٍّ للمشكلة الاجتماعية القائمة في عهدهما. وكانا مؤمنان بذلك من الصميم. أي أن إيمانهم كان تاماً بشأن تعاريفهم للمشكلة، وقيامهم بذلك بتحويل الرأسمالية إلى مصطلحٍ على شكلِ نظام، وكيفية وجوبِ الحل لدى الوصول إلى النظام الاشتراكي. وهكذا، كانت "الاشتراكية العلمية" التي طَوَّراها ضماناً لذلك. لكن التاريخ تطور بمنوالٍ مختلف. واليوتوبياويون السابقون لهم أيضاً كانوا يحملون آمالاً مشابهة. كما كانت آمال لينين من الثورة الروسية مختلفة. والعديد من الثوار الفرنسيين أيضاً كانوا قد أصيبوا بخيبةِ أملٍ كبرى. وكانت الثورة ابتلعت الكثير من فلذات كبدها. وأغوار

التاريخ السحيقة معبَّأة بالأمثلة الشبيهة. علماً بأن محلِّلي المشكلة كانوا يتحركون بإيمانٍ لا يتزعزع ووعيٍ تام.

وهذا ما يعني أنه ثمة أمور ناقصة وخاطئة في تجاربِ تعاريف وتحليلات المشكلة الاجتماعية، حتى تمت معايشة الانحرافات الفادحة، بل والتطورات المعاكسة أيضاً. أي أن المسألة – ومثلما ذكرنا تكراراً ومِراراً – ليست قلة الجهد أو التمرد أو الحرب. فكل ذلك موجود، بل وربما يزيد كثيراً. هذا النوع من المبررات تحثني على توخي الحيطة والحذر الفائق في موضوع تعريف وتحليل المشكلة الاجتماعية. وإنْ كنا نَعي كيفية استخلاص العِبَر من التجارب المخاضة، وتقدير ذكرى البطولات الجَسيمة؛ فينبغي أن تكون الخطوات التي سنخطوها مفعمة بالعِبَر والاحترام.

أ- تعريف قضية المجتمع التاريخي

موضوع المشكلة الاجتماعية عنوان مختلف، لا يهدف إلى عرضِ تاريخِ السلطة – الاحتكار، ولا يناقش الحلَّ الديمقراطي. ما يُراد تجربتُه هو سردٌ للمشكلة الاجتماعية ضمن نطاقِ مسارها المعاش نظرياً وعملياً. وأنا على قناعةٍ بأنه سيساهم في حل المشكلة. لا أقول أني لم أتطرق بتاتاً لهذا الموضوع حتى الآن، حيث تناولتُه كثيراً بشكلٍ متجزئ. ولكنّ طرحه كُلاً متكاملاً، سيكون تعليمياً ومفيداً للغاية.

إن التساؤل عن كيفية تعريف المشكلة الاجتماعية يدعو للتفكير. فبعض الأفكار ترى المشكلة في البؤس الاجتماعي، وبعضها في غياب الدولة، وقسم آخر منها في الضعف العسكري، وأخرى في أخطاء النظام السياسي، ومنها من يراها في الاقتصاد أو التَّرَدِّي الأخلاقي. وربما يستحيل العثور على حقلٍ اجتماعيٍّ واحدٍ لا يُعَدُّ مشكلة. قد تتواجد الجوانب الصحيحة في جميع تلك الآراء، لكنها بعيدة عن عكسِ جوهر المشكلة. فما أراه أكثر معنىً هو عرض المشكلة الاجتماعية على أنها الإخلالُ بالديناميكية الأساسية للمجتمع، وخَرقُها.

إني أعتقد بضرورةِ جعلِ إخراجِ المجتمع من كونه مجتمعاً القضيةَ الأساسية. الأمرُ الأول هنا يتجسد في وجود القيم المُحَدِّدَةِ لمجتمعٍ ما، والتي تُنشِئ وتتصور وجودَه الاجتماعي. إني أتحدث عن الموضوعِ الذي أسميناه الوجودَ بذاته. وثانياً، أتحدث عن التطورات التي تُخرِجُ كينونته تلك وكينونةَ وجوده من ماهيتها، وتُزيل أساسَ وجودِه من الوسط. وإذا كان كِلا الأمرَين مُعاشان بشكلٍ متداخل، فهذا يعني أنه ثمة قضيةٌ اجتماعية كبرى. بالتالي، إذا قَضَت حقبةٌ جليدية على جميعِ الكلانات في العهدِ الكلاني، فلا نستطيع

نعتَ ذلك بالقضية، لأن الكوارث الطبيعية خارجة عن إرادتنا. ولكي تكون قضية، ينبغي خلقها بِيَدِ الإنسان نفسه. فحتى المشكلة الأيكولوجية لم تُعَرَّفْ بأنها قضية، إلا عندما تشكلت بيد الإنسان. إذن، والحال هذه، فإرجاعُ القضية الاجتماعية الأولية إلى القوى المدمِّرة والمفكِّكة للمجتمع من دعائمه، سيؤدي بنا إلى تعريف سليم.

إني أجد احتكار رأس المال والسلطة في صدارةِ هذه القوى. ذلك أنهما القوتان اللتان تَرُجَّان المجتمع من ركائزه، كونهما من حيث المضمون تعنيان نهبَ وسلبَ فائضِ القيمة. من الآن فصاعداً، سوف أُسَمّي احتكار رأس المال والسلطة معاً بالاحتكار. ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع، سيكون من المفيد تعريف حالة المجتمع الطبيعية والاعتيادية الخالية من المشاكل. فإذا كان المجتمع قادراً على تشكيل بنيته الأخلاقية وسياسته بِحُرِّيّة، فبمستطاعنا وصف حالته بحالةِ المجتمع الاعتيادية أو الطبيعية، أياً كان مستوى أو شكل الجماعة التي يحيا فيها. كما بالمقدور تسميته بالمجتمع المنفتح أو الديمقراطي. ونظراً لأني سأتناول الأمر بإسهاب في الفصول اللاحقة، فباختصار أقول أني لن أطرح الحل تماماً على شكلِ المجتمع الليبرالي أو الاشتراكي أو مجتمع الدولة القومية أو الرفاه، ولا على شكل المجتمع الاستهلاكي أو الصناعي أو الخدماتي. ذلك أن هذا النوع من العبارات الاصطلاحية دعائي ومضارِب بنسبة عظمى، ومجرد تعاريف لا مقابل لها في المجتمع الحقيقي. وقد يكون من الأصح تسميتها بأنها عدة صفات، لا غير.

إذن، والحال هذه، بإمكاننا اعتبار أن بداية القضية تتجسد في الإبقاء على مجتمع السياسة والأخلاق الحرة مجَرَّداً من صفاته الأولية تلك. أما القوة التي تبتدئ بالمشكلة القضية، فهي الاحتكار. هذا وعلينا تعريف نطاق

الاحتكار أيضاً. فإنْ كانت فوائض القيمة مُتكَدِّسة في مكانٍ واحد بالسبل الزراعية والتجارية والصناعية، فهذا يعني أن الاحتكار قد تشكل، سواء بشكل خاص، أو بيد الدولة. لا شك في أن الراهب + الرجل القوي + الشيخ العجوز قد صاروا سلطة هرميّة كثالوثٍ بِدئِيّ داخل مجموعةِ الاحتكار. وهم يستفيدون من الاحتكار بالتناسب مع قُواهم. وسوف ينقسم هذا الاحتكار الثلاثي إلى مؤسسات مختلفة للغاية على طول التاريخ. وكل مؤسسة سوف تنقسم في داخلها، ولكنها جوهرياً ستنقل تأثيراتها التسلسلية المتواصلة إلى يومنا الراهن مع مضاعفتها.

ينبغي وضع الطابع التراكمي والتسلسلي للتدفق التاريخي للاحتكار نصب العين دائماً. والمدنية المركزية هي السبب والنتيجة في آنٍ معاً للتطور التسلسلي للاحتكار. وأُشَدِّد بإصرار على النقطة التالية: إن الفكر الحداثي يفرض ضِيقاً زمنياً محصوراً بفظاعة في راهننا، حيث يتم خنق كل شيء في "الآن" المحصورة. علماً أن "الآن" هي التاريخ والمستقبل. والحداثة بفرضها هذا الفكر لا تقوم بمجزرة التاريخ عبثاً. ذلك أن مجتمعاً مبتوراً من التقاليد يتيسر حكمه وإدارته كثيراً كما تريد. ما من تاريخٍ وجد فرصته في التكاثف والتسلسل والوصول إلى راهننا بالتعاظم، بقدرِ ما عليه تاريخ الاحتكار. وبينما يقوم الاحتكار بتأريخ ذاته بهذه الشاكلة، فهو يولي الأهمية القصوى للإبقاء على جميع جماعات المجتمعات بلا تاريخ، أو بالأحرى لصهرها في بوتقته واستعمارها. ويقوم بتشكيل البنى الميثولوجية والدينية والفلسفية والعلمية اللازمة لهذا الغرض. ويبذل الجهود عينها أثناء الوصول بالجماعات إلى حالةٍ من التردي الأخلاقي والعجز عن ممارسة السياسة.

علينا ألا ننسى أننا عندما نستخدم مصطلح الاحتكار تكراراً ومراراً، إنما نتناوله ضمن الإطار الاقتصادي والعسكري والسياسي والأيديولوجي والتجاري. ذلك أنه سوف يتقاسم فائض القيمة فيما بين تلك المجموعات، بهذا الشكل أو ذاك. ولن يتغير المضمون، أياً كان شكل أو نسبة التقاسم. فأحياناً سيكون لِمُحَقِّقي الإنتاج الاقتصادي حق التصرف بنصيبهم، وأحياناً للعسكريين، أو للآخرين – الطبقة السياسية، أو الفريق الأيديولوجي، أو الزمرة التجارية – كلٌّ حسبَ شأنه وأهميته. قد تؤدي المصطلحات الشاملة كالطبقة أو الدولة إلى الغموض والضبابية. بينما الاحتكار يؤدي دور شركةٍ استغلالية وقمعية بنحوٍ ملموس أكثر. ويليه كيان الطبقة والدولة كَمُشْتَقَّين من المرتبة الثانية.

وتأسيس المدينة يحتل المرتبة الثالثة من بين مشتقات الاحتكار. حيث تنهض المدينة كمَقَرٍّ الاحتكار في القمع والاستغلال. أما تداخُلُها مع المعبد، فينبع من أهمية البحث عن الشرعية الأيديولوجية. إذن، فالمدينة بحالتها المتحققة تاريخياً، تظهر على المسرح أولاً كنَواةٍ لِبُنى المعبد والمقر العسكري وعرش (قصر) البورجوازية (يمكننا نعت كل الشرائح الاستغلالية بالبورجوازية باعتبارها "مدينية"). أما الحشد المزدحم حولها، فيؤدون دور العبيد الخَدَم كحلقةٍ ثانية ملتفة حول النواة الموجودة في القِلاع. وبالمقدور تسميتهم بطبقة العبيد أيضاً.

وحقائق القِلاع والأسوار البارزة أمامنا على الدوام طيلة التاريخ، إنما هي البراهين الأسطع على البنية المدينية للاحتكار. وبهذه الحال، نَكُون قد حسمنا المؤثرات المُوَلِّدة للقضية الاجتماعية: كيان المدينة والطبقة والدولة المتشكل حول جوهر الاحتكار. وتاريخ المدنيات بأحد معانيه هو انتشار هذا الكيان الثلاثي على محك الزمان والمكان. المنطق بسيط: فكلما ازدادت

إمكانيات فائض القيمة، ستتكاثر الاحتكارات، وستُنشَأ بنى المدينة والطبقة والدولة الجديدة على التوالي. هذه البنى الأساسية تُشَكِّل التقاليد المتعصبة للغاية في الوقت نفسه. وما قصص المدينة، وتقاليد الدولة، وتواريخ السلالة، سوى مواضيع سردية لا تنضب ولا تنتهي. فجميع النابغين والناطقين بسلاسة سيُؤَمِّنون الشرعية الأيديولوجية كجيش من العلماء. وكأنه لم تبقَ قصة قصيرة أو طويلة إلا وابتدعوها. حيث لا يتركون حقلاً إلا ويبتكرونه، بدءاً من إنشاءات الإله (آلهة المدينة، وآلهة الحروب) إلى خلق الشيطان والجِن، ومن لوحات الجنة والنار إلى الملاحم الأدبية. وما بُنى القبور والقصور والمعابد والمسارح والملاعب المُهَوِّلة المبنية من زيادةِ كدحِ الإنسان، سوى استعراضٌ لقوةِ الاحتكار. كما أن الحروب المهولة بالقدر عينه، والقاضية على شعب بأكمله، أو على سكانِ قبيلة أو مدينة أو قريةٍ بحالِها – فيما خلا الأسرى الجرحى – تُعَدُّ إحدى تقاليد الاحتكار. وبالأصل، فكلُّ شيءٍ ذي قيمةٍ اقتصادية قد احتل مكانه كغنيمة الحرب المقدسة في الكتاب المقدس للاحتكار منذ زمن سحيق.

النقاش الهام الآخر في ظهور القضية الاجتماعية معني بالنمط المديني للاحتكار، وبالتالي للمشتقات الثلاثية (المدينة، الطبقة، والدولة)، فيما بعد الثورة الزراعية. وبمعنى آخر، هل كان السياق المديني (مراحل التطور المسماة أيضاً بالمجتمع العبودي، الإقطاعي، والرأسمالي) اللاحق لسياق المجتمع النيوليتي ضرورةً اضطراريةً بنمطه القائم؟ هل كان ثمة فُرصٌ أمام المجتمع النيوليتي لتحقيق قفزة نحو مرحلة عليا مختلفة، دون حصول التمدن الطبقي والدولتي؟ وإنْ كانت موجودة، فلِمَ لَم تتطور؟ إنها تساؤلات تجذب الأنظار لمواضيع هامة، مهما اعتُبِرَت أسئلةً دعائية مضارِبة. ونظراً لأنه سيتم تعاطي الموضوع باستفاضة شاملة في نظام الحضارة الديمقراطية، فالجواب الذي سأعطيه بإيجاز متعلق بنمطِ بحثنا في الطبيعة

الاجتماعية. فبراديغمائيات المدنية المسيطرة تقول بضرورةِ تَناسُبِ التطورات مع مسار القدر المحتوم، وحصولها كما هي. أي أن كل شيء يكون كما قُدِّرَ له. والمكتوب على الجبين هو الذي تحقق. جميع التصورات الميتافيزيقية تحمل المزاعم نفسها.

أما فيما يتعلق بتحليل الحضارة الديمقراطية، فالأمر مختلف، سواء ما يخص تفسير الحضارة والأشكال الاجتماعية التي تحتويها، أو المواقف التي تتناول استمرارية المجتمع النيوليتي وتحولاته. وباختصار، فالواقع الاجتماعي ليس كما أَوضَحَه علمُ الاجتماع الأوروبي المركز. إذ بالإمكان طرح تفاسير أقرب إلى الحقيقة. فالمجتمع يتشكل بمسار مختلفٍ عما يُراد سرده. بالتالي، من المهم جداً الانتباه إلى الفوارق بين الحقيقة المُعاشة والعبارات المُقالة، وإلى الروابط بين المدنية المركزية السائدة والعبارات المُقالة. فالكثير من التقييمات التصنيفية المطروحة باسم علم الاجتماع، والمعمول على قبولها كحقائق مُسَلَّم بها، إنما يغلب عليها الطابع الدعائي، وتهدف لإسدال الستار على الحقيقة. كما أن الكثير من مدارس المعارف الاشتراكية – بما فيها تلك المطروحة باسم الاشتراكية العلمية أيضاً – يطغى عليها تأثير الليبرالية. لذا، ستكون نسبة الخطأ كبيرة في الردود التي ستُعطى، إنْ لم يتم تنوير هذه المواضيع بالحد الأدنى.

إن تعريف القضايا الاجتماعية على هذا النحو أثناء ظهورها الأصلي، يتيح فرصة التفسير الأكثر واقعية لمراحل تطورها. كما أن طرح المشاكل على شكل مراحل أولية، دون تقسيمها إلى تصنيفات أساسية، سيكون تعليمياً أكثر، نظراً لإظهاره المشكلة ضمن كلها المتكامل.

أ- بالإمكان موضعة مرحلة القضية الكبرى الأولى لاحتكار المدنية فيما بين أعوام ٣٠٠٠ ق.م و٥٠٠ م (تقريباً). الاحتكار هو تنظيم التسريب

والاختلاس الأعظمي لفائض القيمة من المجتمع ضمن الظروف الزمانية والمكانية المختلفة، وبشتى الأساليب المتنوعة. حيث يستولي على فائض الإنتاج الزراعي الهائل في مجتمع سومر ومصر وهارابا منذ أعوام ٣٠٠٠ ق.م بالأساليب (المنظَّمة) التي يمكننا نعتها باشتراكية فرعون. إنه نموذج التكديس الكبير الأول لرأس المال. حيث تم بلوغ إنتاج مذهل مقارنةً مع المجتمع النيوليتي. وهذا ما وَلَّدَ معه المدينةَ والطبقةَ والدولة. هكذا تُفتَح الأبواب أمام أول عصر استغلالي عظيم بالتربع على إمكاناتِ فائض الإنتاج البارزة منذ زمن بعيد في المجتمع النيوليتي، واستثمارها بأساليب العنف أو بطرق الاحتكار التجاري. لا ريب أن الأساس في اشتراكية فرعون هو استغلال العبيد المستخدَمين تماماً كفصيلةٍ من الحيوانات مقابل إشباع البطن. باقتضاب، هكذا تَكُون الحلقة الأولى الأصلية من استغلال المركز – الأطراف الراهن قد تشكلت على هذا النحو. هذا وبالمقدور رؤية التطورات في هذا الاتجاه ضمن المجتمع السومري أيضاً على ضوء الوثائق الموجودة في حوزتنا، والتماسها بكل أشكالها العلنية والمستورة.

لا ريب أن هذا النمط من نهب وسلب الإنتاج وفائض الإنتاج، مهَّد الطريق أمام قضايا أثقل وطأة من الخنجر المغروس في صدر المجتمع. وتاريخ الميثولوجيا والأديان مليء بأقاصيص هذه القضايا. فمثلاً، ملحمة كلكامش الأولى، طوفان نوح، أساطير آدم – حواء وهابيل – قابيل ، الجنة – النار، الصراع بين الإله أنكي والإلهة إينانا، تناقض الراعي – المُزارِع؛ كلها عندما تُعرَض على شكلِ سرد، إنما تشير مضموناً وبكل جلاء إلى الخنجر الذي غرسه فيها الاحتكار بلا رحمة، أي أنها تسعى لِعكسِ الصراع التعسفي الوحشي الناشب حصيلة السطو على فائض الإنتاج.

وعندما تَتطرق القصص الشبيهة التي لا حصر لها لموضوعِ السلب والتشغيل المرعب، فلا شك أنها سوف تَستَخدِم لغةً مستورة. ينبغي الإدراك بأفضل الأشكال أن السيادة الأيديولوجية في هذه المرحلة مؤثرة بقدر السيطرة الجسدية بأقل تقدير. في الحقيقة، لو كان دُوِّن التاريخُ بلغةِ المسلوبين المضطهَدين والمقهورين أيضاً، لَكُنّا سنكون – دون أدنى شك – وجهاً لوجه أمام ماضٍ مختلف جداً عما هو معروض لنا.

فتعداد العبيد المُشَغَّلين في بناء أهرامات فرعون المصرية فقط (إنها قبورهم، فكيف كانت قصورهم تُرى؟) يناهز الملايين. لقد كانوا يُجمَعون في مكانٍ واحدٍ أشبه بمرعى الحيوانات، ويُستَخدَمون في إنشاء تلك البنى المُهَوِّلة بضربات السياط القاتلة، حتى دون أن يَقدِروا على إشباع بطونهم بقدر الحيوانات. وبينما يُشَغَّل العبيد – الحيوانات بهذا الشكل كَمُلكٍ يخصهم، كان الجناح العسكري للاحتكار يُرَتِّبُ لأسفارِ الغزو على الجماعات الخارجية، غيرَ مُكتَفٍ بنهبِ وسلبِ أملاكهم وأشيائهم وأراضيهم، بل ويَأسِرُ كلَّ مَن يراه مفيداً في الجماعة، ويقتل البقية. إن بُنى القِلاع والأسوار والقبور والمسارح المدرَّجة والقصور والمعابد المدهشة، التي تَترُكُ الناظرَ إليها مذهولاً حتى في يومنا؛ كانت تُبنى بمثل ذاك النوع من الأسرى. ولو لَم يُشَغَّل الملايين منهم في الزراعة المروية بوساطة قنوات الري الأولى، لَما كان سيتم الحصول على هذا القدر من فائض الإنتاج، وما كان بالإمكان بناء تلك البنى الحجرية العملاقة بالطبع. فضلاً عن أنه ما كان بالإمكان ضمان حياةِ الرفاه كما الجنة بالنسبة للاحتكار أيضاً.

ب- بالمستطاع موضعة المرحلة الكبرى الثانية في القضية الاجتماعية في الفترة الزمنية البينية الممتدة من تَقَوُّضِ روما إلى تصاعد أمستردام. أي الفترة ما بين ٥٠٠ – ١٥٠٠ م تقريبياً. خاصيتها البارزة تتمثل في طبعِ

الأديان الإبراهيمية بصماتها عليها، والتي ظهرت للوسط كبرقياتٍ لحلِّ القضية. من الضروري التركيز بأهمية على الأديان الإبراهيمية، لِتَمَخُّضِها عن المزيد من القضايا الاجتماعية أثناء سعيِها لحلها.

لدى تعمقي في تحليل الرسالة الاجتماعية للأديان الإبراهيمية، فإنها تَكتَسِب معناها لديَّ على شكلِ تَحَوُّلِ البنية المادية الإشكالية لنظام المدنية المركزية إلى البُنى المعنوية الإشكالية. وبمعنى آخر، إنها انعكاس صدى قضايا الثقافة المادية في هيئةِ قضيةِ الثقافة المعنوية. يتم التبيان علانيةً في الكتبِ المقدسة أن سيدنا إبراهيم هرب أو هاجرَ من جُورِ نمرود (حاكم المدينة) ممثلِ بابل في أورفا، أي من القضايا الثقيلة التي أسفر عنها. بل وتَسرُدُ كيف تخطى خطر الحرق وكأنه معجزة الإلهية. أما الدافع الأساسي، فيُعرَضُ على أنه يبحث عن إله جديد. أما البحث عن إله جديد، فبالمقدور ترجمته أيضاً على أنه بحث عن حُكمٍ جديد. ويَبسطُ السردُ العديدَ من الخاصيات الأخرى للبنية الإشكالية المتفاقمة في ذاك العهد. يُخَمَّن أن توقيت ذلك حوالي أعوام ١٧٠٠ ق.م. يهاجر إبراهيم من المدنية ذات الأصول الميزوبوتامية إلى المدنية ذات الأصول المصرية. هذا ما مفاده أن الطريق مفتوحة بينهما. وربما أنه يبحث لنفسه عن مأوى وعن حلفاء جدد. وحياته في كنعان (فلسطين وإسرائيل اليوم) تؤكد صحة هذا الطرح. إنه يَفتَرِق عائلياً عن قبيلةٍ صغيرة، ليصبح قبيلةً جديدة في كنعان.

عليَّ تكرار أطروحتي مرةً أخرى: إن التقاليد الإبراهيمية، وكذلك المسيحية، تُعَبِّر عن تمثيل الثقافة المعنوية لِما يَعكِسُ الثقافةَ المادية للمدنية المركزية. أو بالأحرى، هي تهدف ظاهرياً لحل القضية الاجتماعية المتفاقمة التي أسفرت عنها تلك الثقافة المادية، أي الاحتكار؛ تماماً مثلما سَعَت الاشتراكية المشيدة (الاشتراكية العلمية) إلى حل القضية النابعة من

الرأسمالية. لكنها، ونظراً لأن علمَ وقوالبَ الحياة التي استخدمَتها بقيت قاصرة عن تجاوزِ قوالبِ العصر والحداثة المعنية كثيراً، فقد عجزت في نهاية المطاف عن الخلاص من التحول إلى نسخةٍ جديدةٍ من المدنية المركزية، أي إلى هيمنة أو إلى قوةٍ هشةٍ تابعة. أما المُصِرُّون على البقاء راديكاليين وصادقين حتى آخر رمق في دعواهم، فعجزوا عن تلافي التصفية، رغم أنهم خَلَّفوا ميراثاً هاماً وراءهم. ولهذا السبب بالذات أُشَبِّهُ التقاليدَ الإبراهيمية بحركة الديمقراطية الاجتماعية المعاصرة على الدوام. فمثلما أن الديمقراطية الاجتماعية لم تذهب أبعد من كونها وصفةَ تضميدٍ للقضايا المستفحلة التي نَمَّت عنها المدنية الرأسمالية، فالأديان الإبراهيمية أيضاً عجزت خلال الحقبة التاريخية الأطول والأكثر عالميةً عن الذهاب بدورها أبعدَ من بعضِ المساعي الإصلاحية في حل قضايا المدنية المركزية المتمخضة عن مخاضات أليمة ومجاعة وبطالة مستشرية للغاية. وفي نهاية المآل، لم تُنقِذ نفسَها من التحول إلى قضيةٍ بِحَدِّ ذاتها. ينبغي تحليل نهج التقاليد الإبراهيمية بأفضل الأشكال، باعتبارها برنامجاً أيديولوجياً – سياسياً. فهذه المساعي تتميز بأهمية ملحوظة من حيث استيعابِ النظام الرأسمالي العالمي بِرِمته. كما أن مساعي الحل هذه تتسم بقيمةٍ نفيسة، سواء من جهةِ ربطِ النظام العالمي لإيمانويل والرشتاين بنظامِ المدنية المركزية المُعَمِّرة خمسة آلاف سنة، أو من جهةِ فهمِ دوافع الانهيار الداخلي للاشتراكية المشيدة.

سيتم فهم الجوهر الكامن في بنية التقاليد الإبراهيمية على نحوٍ أفضل، لدى تحليلنا لدين الإسلام باعتباره نسختها الثالثة الهامة. فالإسلام أكفأ من حيث النهج الأيديولوجي – السياسي. ولدى تعمقي في شخصية سيدنا محمد، أَجهَدُ دائماً لتقييمه كأعظم ممثلٍ لآخِرِ جيلٍ من أجيال الكهنة السومريين، الذين أنشأوا أولى المصطلحات الإلهية العظمى. فلدى إنشاء الكهنة

السومريين للإله بالانتهال من مصطلحات عهدهم الميثولوجية الأرقى، إنما كانوا يستندون في ذلك إلى التقاليد الدينية – الميثولوجية الأكثر تطوراً آنذاك. ينبغي الإدراكَ جيداً أن سيدنا محمد استساغ وتبنى المعارف الدينية والميثولوجية القائمة في عهده ومكان تواجده، بل وحتى الفلسفية والعلمية، وإنْ كانت محدودة. وبقدرِ رسوخِ النظم القَبَلية، فقد تَعَرَّف أيضاً على المدنية انعكاساً من الإمبراطوريتَين البيزنطية والساسانية المجاورتَين والمهيمنتَين عالمياً. وقد شَخَّصَ المجتمعَ باعتباره يعاني من القضايا المتفاقمة النابعة من كِلا النظامين معاً. فقد عاش عن كثب التأثيرَ المُفسِد للقَبَلية العربية على المجتمع، بقدرِ ما شَهِدَ تأثيرَ البنية القمعية والاستغلالية لاحتكاراتِ السلطة البيزنطية والساسانية، التي تُبَعثِر المجتمع وتُعيقُ تقدمه. وتَوَجُّهه نحو الانقطاع الجذري عن كِلا النظامَين أمرٌ مفهوم. وهو بذاته أدنى إلى الطبقات السفلية، مثلما عيسى. ولم يَتوانَ عن اعتبارِ العبيد والنساء من المُقَرَّبين إليه. وبالإضافة إلى تأثره بالجماعات الموسوية والسريانية المجاوِرة، لكنه شاهِدٌ على عدمِ إتيانها بالحل المرتَقَب لقضايا المجتمع الذي يحيا فيه. أما الأديان الوثنية (الأصنام التي في مكة)، فقد عَدَّها تقاليدَ خارجةً عن العصر، وعفا عليها الزمن منذ أجلٍ بعيد. إلا أن رسالةَ "آخر الأنبياء" الموجودةَ في التقاليد الإبراهيمية قد لَفَتَت انتباهه كثيراً. وفي هذه الحالة، دَأَبَ على بذلِ قُصارى جُهده، وتجرأ على القيامِ بالإصلاح الثالث العظيم في التقاليد (بالمقدور نعته بالثورة أيضاً).

بالإمكان القول – وبكل يُسر – أنّ الإسلامَ حضاريٌّ بمنوالٍ أكثر تطوراً من المسيحية ومن الآراء الأصلية للموسوية. وقد نجحت انطلاقتُه في أنْ تَكونَ وريثَ جميعِ حضارات الشرق الأوسط القديمة منذ سنواتها العشر الأولى. وتَمَكَّن الإسلام من تشييد أعتى نظامٍ للسلطة المهيمنة في المنطقة خلال عام ٦٥٠ م. ونظراً لأن سردَ قصته ليستَ موضوعَنا، فسنستمر

بالأكثر في فحصِه وتَمَحُّصِه على صعيد القضايا الاجتماعية السائدة في المنطقة، وحتى العالَم أجمع (ذلك أنه يُبَشِّر بنفسه لكلِّ مَن على وجه الأرض).

إننا واثقون من أن مصطلح الله لدى سيدنا محمد ليس سوى تعبيرٌ عن هوية المجتمع المُجَرَّدة عنه بأعلى المستويات. حسب رأيي، فإلهيات الإسلام في هذا السياق خاملة جداً لدرجةِ عجزها عن أنْ تَكُونَ لائقةً بسيدنا محمد. وكأنها جُمِّدَت في الإسلام مقابلَ غِنى الإلهيات وتطورها التدريجي فيما يتعلق بالمسيحية. لن أُوَضِّح هذا الموضوع، لأني سأتناوله لاحقاً. وإدراكُ دوافعِ تركيزِ سيدنا محمد بهذا القدر من العمق المفعم بالقدسية على مصطلح الله، لا يزال يحافظ على أهميته. فحسب رأيي، فيما يخص وجود الله، انشغل سيدنا محمد بجوهره المعني بالمجتمع، أكثر من النقاش النظري عليه. وبذل جهوداً عظيمة في هذا الشأن. وينبغي اعتبار الإغماء عليه وهو مُبْتَلٌّ بالعرق المتصبب لدى نزول الآيات عليه، جزءاً من تلك الجهود. علينا بالبراعة في أخذه على محمل الجد. فالصفات التسعة والتسعين الخاصة بالله، إنما هي يوتوبيا ومنهاج اجتماعي أشمل من أرقى اليوتوبيات الاجتماعية. بل وبالبقاء ملتزماً بها، ومتسماً بالواقعية والمسؤولية العليا إزاءها. أما سوء الطالع، فبقدر ما يكمن في الجاهلية السائدة بعد سيدنا محمد، إنما يتجسد أيضاً في اشتهاءِ السلطة بسرعة الجشع.

والإسلام كثورة، ربما يتصدر بجانبه هذا لائحةَ الثورات التي تعرضت للخيانة. فآفاقُ سيدنا محمد ومنهاجه ونمط حياته، دعك جانباً من تطبيقها من قِبَل اللاحقين له بما فيهم الخلفاء، بل وساد العجز عن فهمها، وتعرضت للخيانات الكبرى في التطبيق. لا يمكن التكهن بشأن مدى تطبيقِ سيدنا علي له بشكلٍ مفهوم، نظراً لعجزه عن النجاح في مساعيه. وجهودُ التفسير

والممارسات التي أَجرَتها جميع المذاهب بعيدةٌ عن أن تَكُون محمدية، وعلى رأسها المذهب السُّنِّي. أما تقاليد الخِلافة (السلطة) المبتئدة مع الأمويين، فبالتعبير العام، لا قيمة لها أبعد من كونها أسوأ من احتكارات السلطة الأقدم منها. إني واثق أن الإسلاموية الراديكالية مجرد مَرَضِ السلطة، لا غير. فهي تعني إغراق الإسلام بما لا يستحقه بتاتاً، فما بالك بإحيائه. ولا يليق بهؤلاء الإسلامويين الجَهَلَة سوى نعتهم بالإسلام التآمري. وإنْ كان يتوجب استنباط رسالةٍ من الإسلام، فلا يمكن أن يكون ذا معنى إلا تحت اسمٍ وشكلٍ آخر. أَترُكُ هذا الأمر أيضاً إلى ما بعد.

إني أتقَبَّل فكرة احتكار السلطة الحقيقية تحت اسم الإسلام، ولكن ليس على أنها إسلام، لأنه ما مِن شيء اسمه الإسلام في احتكار السلطة ذاك. بل ما مِن شيء في الميدان عدا السلطات ورموز الدول السائرة على نهج آشور والبرسيين وروما وبيزنطة. هذا ما أود قوله فيما يخص الإسلام باعتباره سلطة. هناك الجوانب التي يسيطر عليها بكل تأكيد، باعتباره عنصر الثقافة المعنوية. وبهذا المعنى، عليَّ التبيان بأهمية إلى جانب آخر، ألا وهو أني لا أنظر بعين الصواب إلى تسمياته للمجتمع ارتباطاً بالأيديولوجيا. على سبيل المثال، فالتسميات من قَبيل المجتمع المسيحي، المجتمع الإسلامي، والمجتمع الهندوسي، تفسح السبيل أمام العديد من النواقص والأخطاء، بسبب اختزالها المجتمعَ في الدين فقط. هذه المصطلحات تحجب إمكانيةَ إدراكِ طبيعةِ المجتمع. الأمر عينه يسري على مصطلحات المجتمع الرأسمالي أو الاشتراكي أيضاً. وأرى من المفيد إيضاح هذا الموضوع لاحقاً. إن تحديد التسمية الأصح على شكل: مجتمع الحضارة الديمقراطية ومجتمع المدنية الاحتكارية، قد يكون أكثر معنى بسبب إظهاره للتكامل الاجتماعي.

إن منطقة الشرق الأوسط، التي حَكَمَتها السلطات الإسلامية بنسبةٍ ساحقة فيما بين القرنَين الخامس والخامس عشر الميلاديَّين، تتسم بالتفوقِ المهيمنِ لأنظمةِ المدنية المركزية. وقد اتسعتَ وتجذرت السلطات الإسلامية أكثر فأكثر اعتماداً على ميراث السلطة الذي سَلَّمَها إياه البيزنطيون والساسانيون. بالتالي، اضطرَّ المجتمعُ لِمُعايَشةِ السلطاتِ بكثافة أكبر. وازدادَ عدد الأقوام والسلالات والدول التي شملتها السلطات. وتأسيساً على ذلك، لم تتناقص وتيرة حروب السلطة، بل استمر تزايُدُها. وتَرَكَّز الثِقَلُ الأصلي في الاحتكار العسكري. هذا وتحققت التطورات في احتكار التجارة أيضاً. من هنا، فالإسلام بشكل راجح بمثابة أيديولوجية الاحتكار العسكري والتجاري. لقد تعاظمت المدن، بينما التطورات في الزراعة والصناعة أكثر ضيقاً بكثير. كما أن التطورات الفنية أيضاً محدودة، لدرجةٍ من العسير القول أنها تخطت الإغريق.

عهد السلطات والدول الإسلامية هو عهد السلطة المهيمنة الأخير للشرق الأوسط. فمع انقضاء القرن الخامس عشر، سينتقل مركز هيمنةِ المدنية المركزية عن طريق البندقية إلى غربي أوروبا، أي إلى أمستردام ولندن. لقد كان الشرق الأوسط مركز العهد النيوليتي (١٠.٠٠٠ – ٣٠٠٠ ق.م) والمدنية المركزية (٣٠٠٠ ق.م – ١٥٠٠ م) أجمع طيلة أربعة آلاف وخمسمائة عام. وبعد هذا التاريخ، خارت قواه تحت وطأة القضايا العملاقة التي أسفرت عنها المدنية، وعانى الضمور، وتَعِبَ من تجديد نفسه، وكأنه بات أنقاضَ مجتمع.

لدى تقييمنا لدورِ التقاليد الإبراهيمية في نظام المدنية المركزية ارتباطاً بالقضايا، سنلاحظ أولاً أنها لم تستطع تحجيم السلطة، بل وعلى النقيض، زادت منها. فقد تضخمت الدولة عدداً وحجماً. بالتالي، تضاعفت القضايا

النابعة من احتكار السلطة – الدولة. وارتباطاً بذلك، استمرت الحروب في كونها أداةً لتأسيس الاحتكار بما يزيد عن الحد. هذا ولم يتم التعرف على مصطلحَي الديمقراطية والجمهورية، بل استمرت أنماط الحكم السلالي التقليدي متكاثرةً بالأغلب.

ثانياً؛ قَلَّ شأنُ المجتمع مقابل الدولة والسلطة. وتقوَّضت الأخلاق الاجتماعية والسياسة إلى أقصى حد. وما المذاهب بالأرجح سوى رد فعل حيال هذا الضيق. كما استمرت سيطرة الرجل على النساء والشبان اليافعين بتصاعدٍ أكبر. وإلى جانب تجاوز نمط عبوديةِ فرعون الغائرة في قِدَمِها، فإن العبودية لم تفقد شيئاً من وتيرتها مع أشكالها الجديدة البارزة (خاصة تلك المُعَدَّة من الأفارقة والسلافيين الذين في الشمال).

أما المدينة والتحول التجاري، فإلى جانب تطورها، بقيت متخلفة كثيرة عن عظمتها القديمة. حيث ساد العجزُ كلياً عن الوصول إلى مستوى حياة الإغريق – الرومان المدينية والتجارية. علاوةً على عدم تقديمِ أية مساهمة بارزة في مجال الزراعة والصناعة.

ثالثاً؛ وربما أن تأثيرها الأسوأ يكمن في القضايا المُعاشة مع السيادة الساحقة للقوموية القَبَلية والقومية في التقاليد الإبراهيمية، والتي بلغت حدَّ التطهير العرقي.

ومقولة "عِبادُ الله وقومه المختار" إنما هي جذرُ تلك القوموية. حيث اعتَبَر اليهودُ أنفسَهم أولاً أنهم "قوم الله المختار"، وتَلاهم العرب في رؤيةِ أنفسِهم خليقين بعنوان "القوم النجيب". أما الأنساب التركية، فتقدموا خطوةً أخرى على درب المحاربة باسم الإسلام، وصَيَّروا الإسلاميةَ هويةً جذرية. قَدَّسَ الآشوريون أنفسَهم باعتبارهم أولَ قوم اعتنق العيسوية، ولم يَتَخَلَّف الإغريق والأرمن مِن بعدِهم في النظر إلى أنفسِهم على أنهم من أولى

الأقوام المقدسة. إن انتشار المسيحية في أوروبا له دوره الهام في تصاعد القومية. إذ بالمستطاع القول أنها سَرَّعَت من وتيرة القومية أكثر من النزعة القومية. وما القومية الروسية بأحد المعاني سوى منتوج المسيحية الأرثوذكسية.

إن التقاليد الإبراهيمية بتأثيرها هذا في النزعة القومية، لم تقتصر على إقحامِ أقوام الشرق الأوسط القديمة خصوصاً في القضايا، بل وأمطرَت عليها وابلاً من الكوارث المأساوية. فالمسيحيون الآشور والأرمن والبونتوس والإيونيون، الذين يُعَدُّون من أقدم الأقوام، كادوا يُدفَعون إلى حافةِ الإبادة الاجتماعية على يد السلطات العربية والتركية والكردية المُؤَسلِمَة. ومن غير الممكن الاستخفاف بدور اليهودية أيضاً في ذلك. إن القضاء على الشعوب غير المسلمة وثقافاتها، من قبيل الأرمن والآشور والإيونيون والبونتوس والإيزيديون وغيرهم، قد فتح الطريق أمام تحول الشرق الأوسط عموماً وبلاد الأناضول على وجه الخصوص إلى صحراء ثقافية. فالمنطقة الباقيةُ مفتقدةً لهذه الشعوب التي تحمل بين طياتها أقدم الثقافات، أُرغِمَت على السقوط في تخلفٍ مريع. إنها خسارةٌ مأساوية بالنسبة لجميع شعوب المنطقة. حيث لم يقتصر الأمر على إثقالِ وطأة القضية الاجتماعية وحسب، بل وهَشَّشَ قوى الحل أيضاً بنسبة كبرى. والافتقار إلى هذه الشعوب وثقافاتها التي رادت العديدَ من الفنون والعلوم، إنما يعني خسران مجتمع المنطقة برمته لذاكرته ومهاراته في الفن والعلم.

ج- يتجسد العصر الأخير لتفاقم القضية الاجتماعية في مرحلة السلطة المهيمنة للمدنية الأوروبية المركز المتصاعدة. وقد جرت العادة إطلاق تسمية "الرأسمالية" على المدنية الأوروبية المتنامية على الصعيد العالمي اعتباراً من أعوام ١٥٠٠ م. فضلاً عن رواجِ المزاعم التي تدَّعي أنها فريدة

لا مثيل لها، والتأكيد بأهمية على العديد من جوانبها الوحدوية (الدولة القومية، الصناعة، والمعلوماتية). وتُبسَط مزاعم علم الاجتماع الأوروبي المركز على أنها الحقائق الوضعية، بدافعٍ من الهيمنة الفكرية. هذه الحقائق الوضعية، المُرادُ قَبُولها على أنها حقائقٌ قاطعة وصارمة أكثر مما عليه القوالب الدينية الدوغمائية، إنما هي في الحقيقة دوغمائيات الحداثة الجديدة.

لا ريب أنه من المحال إنكار كون المدنية الأوروبية ذات بنية طرأ عليها التحول وتتسم بفوارقها التي تميزها. لكن المدنية المركزية تقدمت على طول مسار التاريخ، ومرت بالتحولات، وشهدت العديد من الأماكن والأزمنة. ولم تتكرر الأشكال عينُها دائماً، بل كان التمايز والتباين مستمراً. وبالأصل، يجب أن تتطور بهذا المنوال وفق طبيعة الجريان الكوني. أما مزاعم كونها لا مثيل لها، فهي مغالاة مفرطة. فالمزايا الأولية التي تركت بصماتها على المدنية المركزية منذ البداية وحتى النهاية، والتي حددت طابعها ومزاياها؛ لم تتغير من حيث الجوهر على مر خمسة آلاف عام. قد تكون ثمة فوارق في المعدل والتقنية. وقد تتخذ تنظيماتها وإنتاجياتها وأيديولوجيتها وإدارتها مختلف الأشكال. أما خاصيتها التي استمرت بوجودها تحت ظل كل هذه الفوارق والأشكال، فهي هيمنة الاحتكار على فائض القيمة. قد يتغير مضمون الاحتكار، ولكنه هو بذاته لا يتغير. فثالوث الراهب + العسكري + الحاكم موجود في كل الأوقات. وقد يتغير وزنهم وفق الزمان والمكان. لكن الاحتكار يقتفي أثر تلك الشرائح باستمرار وبالضرورة. هذا وقد تكون أساليب الاستيلاء على فائض الإنتاج أو القيمة مختلفة أيضاً، لكنها هي بذاتها لا تتغير. ففائض القيمة يتم تكديسه إما اعتماداً على زيادة الإنتاج في الزراعة والصناعة، أو في التجارة، أو بفضل الغزو العسكري. وقد يعلو شأن البعض من خلال هذه السبل، لكن التراكم – مع ذلك – محصلةٌ لمجموع تلك الأساليب.

لم يَخرج علماء الاجتماع الأوروبيون لاقتفاء أثر الشرق عبثاً. إني أرى مساعيهم تلك قَيِّمة. لكن الاستشراق الذي في حوزة اليد بعيد جداً عن شرحِ الحقيقة. ومع ذلك، عليَّ الإشارة إلى أننا مَدِينون لهم بالشكر، نسبةً للعقول الشرقية المتحَجِّرة. سيكون التعبير الأصح هو القول بأن تلك الجهود، وإنْ كانت مشحونةً بالنوايا الاستعمارية المسبَقة، إلا أن الهدف الأصلي لم يكن ذلك، بل كان الغرضُ فهمَ قصةِ التمدن في أوروبا. ذلك أن فهمَ أوروبا بتناقضاتها وقضاياها وحروبها، يمر خصيصاً من تحليل الشرق الأنى. ينبغي الإدراك أن الهدف الآخر من جهودي هذه هو تقديم مساهمةٍ متواضعة بشأن السبل والأساليب في هذا الصدد.

الكثير من الناس الشرقيين يَعتَقِدون أن الأوروبيين أناس واثقون من أنفسهم وعاقِلون. أما أنا، فكلما قابلتُهم، أرى أن كل أوروبيٍّ غِرٌّ وقليلُ التجربة للغاية، رقيقٌ وصافٍ لدرجةِ استحالةِ عيشه في كنف ثقافةِ الشرق.

إني على قناعةٍ بوجود التأثير الكبير لتقاليد مجتمع أوروبا النيوليتي على سياق التمدن ما بعد القرن السادس عشر. لقد تبنى الإنسان الأوروبي التقليدي للمسيحية، واستساغها بعد القرن العاشر حتى القرن السادس عشر؛ بما في ذلك ثورات المدن أيضاً. لكنه طَوَّرَ تفسيره الثيولوجي الخاص فوراً. وكان هذا ما سيؤدي به إلى النهضة والإصلاح والتنوير، وإلى الثورة العلمية – الفلسفية. ومَقابلَ انتشار الإسلام باعتباره التقاليد الحضارية الأخيرة للشرق الأدنى، عجز الشرق عن إظهار تطورٍ شبيهٍ بالمجتمع النيوليتي. لا شك أنه تَرَعرَعَ العديد من المفسرين ورجالات العلم والفن الناجحين من ذوي الأصول التركية والفارسية والكردية. وشوهِدَت نهضةٌ محدودة (فيما بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلاديَّين). إلا أن الاستبدادية الشرقية التقليدية ببنيتها المتحجرة كانت لن تتأخر في النجاح

ببسطِ نفوذها وتسريبه إلى جميعِ مسامات المجتمع. وهذا أيضاً كان العامل الجدّ هام لنزاعات الإسلام الداخلية. بالطبع، الدافع الأساسي كان الاستيلاء على الاحتكار. فضلاً عن أن تقاليد المجتمع النيوليتي الشرقي كان قد أُبقِيَ عليها مرهَقة، منهَكة، جاهلةً ويائسة جداً تحت وطأة الإرغامات الاستبدادية للاحتكار طيلة ما يقارب خمسة آلاف عام. وبالمقابل، كانت تقاليد أوروبا النيوليتية حيةً نشيطة، حرةً، وأكثر إبداعاً. ذلك أنه لم تُفرَض عليهم استبداديةٌ على مرِّ خمسةِ آلاف سنة، مثلما كان الشرقيون. علاوةً على أنها كانت انتهَلَت الجوانبَ الإيجابية من خبرةِ الشرق العظيمة، مثلما ذُكِر سابقاً. هذان الأمران يتسمان بأهميةٍ حياتية كالمفتاح من جهةِ استيعابِ التصاعد التاريخي لأوروبا.

وإذا ما أضفنا القضايا الراهنة أو قضايا المجتمعات التقليدية للصين والهند وأمريكا اللاتينية وحتى أفريقيا على السواء إلى القضايا المتعلقة بفرع هذا النهر الأم للمدنية؛ فلن يُغَيِّر ذلك من مضامينها. أما بعض القضايا الشكلية الملفتة للنظر، فقد تُعَسِّر الشرح، لا غير. علماً أن النظام العالمي الحالي (النظام الأمريكي المتعدد المراكز، والمهيمن بامتياز) قد أضفى الطابع النظامي والمتكامل على قضايا المجتمع العالمي برمته، مثلما هي حاله.

إن اختصار القضايا الاجتماعية – التاريخية التي سعيتُ لِعَرضِها في هيئة بنودٍ أولية معاصرة، سيُكمِل الموضوع ويجعله ملموساً أكثر.

ب- القضايا الاجتماعية

١ـ قضية السلطة والدولة:

عليَّ بالتنويهِ دائماً إلى أن التاريخ هو "الآن"، مثلما أيُّ عنصرٍ من الآن هو التاريخ أيضاً. أما الإبقاء على الانقطاع الكبير بين التاريخ واللحظة، فهو محصلةٌ لأولى الدعايات التي تُقْدِمُ عليها كل مدنيةٍ جديدةٍ متنامية، بغرض تأمين شرعيتها، وجعلِ نفسها "أزلية – أبدية". أما في حياة المجتمع الحقيقي، فما من انقطاعات كهذه. الأمر الآخر المُنَوَّه إليه هو استحالة إضفاء المعنى على إنشاءِ تاريخٍ محلي أو منفرد، ما لَم يُصَيَّر التاريخُ كونياً. بالتالي، فقضية السلطة والدولة بأحوالها الأولى المُنشأة، هي قضيةُ راهنِنا أيضاً، مع فارق جد ضئيلٍ. أما الفارق الكامن بينهما، فهو عبارة عن الحصة التي أضافتها الشروط الزمانية والمكانية. واضحٌ أن نسبة الحقيقة في تفاسيرنا سترتفع، إذا ما أضفنا هذا المعنى على مصطلحَي التبايُن والتحول. هذا ومن الضروري النظر إلى أن استصغار شأن التباين والتحول والتطور، أو رؤيتها بلا جدوى؛ يندرج في إطار المخاطر عينها. أي، وبقدر ما أن الافتقارَ إلى التاريخ الكوني يعني المسخَ والضمور، فتناوُلُ التطور التاريخي وكأنه مجرد تكرار مستمر خالٍ من التباين والتحول إنما يحجب الحقيقة بالقدر مثله. إن عدم السقوط في هذَين الشكلَين من الاختزالية، يتحلى بأهمية قصوى.

التشخيص الأول الذي يمكن تحديده بشأن السلطة والدولة على صعيد يومنا الحاضر، هو اكتسابهما حجماً خارقاً فوقَ وداخلَ المجتمع. فحتى القرن السادس عشر، غالباً ما كانت السيادةُ تُنشَأُ خارج المجتمع، بل وبشكلها الجذاب والمُخيف. والمدنية شاهدةٌ على مثل هذه الأشكال الضاربة

للنظر بنحوٍ صاعق على مر العصور. حيث كانت الدولة، التي هي التعبير الرسمي عن السلطة، ترسم خطوط الحدو بدقة بالغة. فكلما كانت الفوارق بين الدولة والمجتمع قاطعة حاسمة، كلما ازداد الأمل في الفائدة. حتى السلطةُ، باعتبارها ظاهرةً داخل المجتمع، كانت الحدودُ واضحةً وفاصلةً فيها أيضاً. أما خطوطُ مواقفِ وسلوكياتِ المرأة تجاه الرجل، الشباب اليافعين تجاه العجائز، أعضاء العشيرة العاديين تجاه رئيس العشيرة، والجماعة المؤمنة تجاه ممثل المذهب أو الدين المعني؛ فكانت مرسومةً ومُحدَّدةً من خلال الآداب والقواعد الصارمة والحاسمة جداً. كما كانت سيادةُ السلطة وموضوع المرؤوسين المُدارين تتميز بضوابط مُفَصَّلة، بدءاً من نبرات صوتهم إلى آدابهم في السَّير والجلوس. لا شك أن تأسيس السلطة والدولة لسيادتهما بهذا النحو بغرضِ فرضِ وجودهما أمر مفهوم، نظراً لكونهما أقل عدداً. وأدوات الشرعية كانت تُقَدِّمُ التعليمَ وما شابهه من خدمات.

فارقُ التحول الجذري البارز للوسط في أشكالِ سيادةِ السلطة والدولة في المدنية الأوروبية، يتجسد في شعورها بالحاجة إلى التسلل في كافة مسامات المجتمع بشكل متسارع تدريجياً. بالمقدور الحديث عن عاملَين أساسيَّين مؤثرَين في ذلك. أولهما؛ تضخم الكتلة المستَغَلّة. إذ كان من المستحيل تحقيق الاستغلال دون تضخيم الإدارة الحاكمة. وكيفما أن تعاظُمَ القطيع يقتضي رعاةً كُثُر، فتَوَرُّمُ بيروقراطية الدولة برهانٌ ساطع على هذه الظاهرة. هذا وينبغي إضافة الأمن الخارجي للإدارة، والمتضخم بأبعاد عظمى، وحصته في قمع المجتمع الداخلي أيضاً. الحروبُ طالما وَلَّدَت البيروقراطيةَ في كل الأوقات. والجيش نفسُه هو التنظيم البيروقراطي الأضخم على الإطلاق. العامِل الثاني هو وعي المجتمع ومقاومته المتناميان. فعدم معاناة المجتمع الأوروبي من الاستغلال بشكلٍ عميق من

جهة، ومقاومته المستمرة من جهة أخرى؛ قد فرضا على إنشاءات السلطة والدولة أن تَكونَ ضخمة. كما أن نضال البورجوازية تجاه الأرستقراطية، ونضال الطبقة العاملة تجاه كِلتَيهما، قد دفعَ بإنشاء السلطة والدولة في أوروبا نحو التوطد والتعمق. أما تَدَوُّل البورجوازية (الطبقة الوسطى) كطبقة وسطى ربما لأول مرة في التاريخ، فقد جَلَبَ معه التغيرات الكبرى فيما يخص مكانة السلطة والدولة. فتَدَوُّلُ هذه الكتلة المتولِّدة من أحشاء المجتمع، وبالتالي ظهور حَدَثِ السلطة المتزايدة؛ قد فرضَ ضرورةَ تنظيم ذاتها داخل المجتمع.

البورجوازية تَحَوُّلٌ طبقيٌّ كبيرٌ لدرجةِ أنها لن تفرضَ سيادتها على السلطة والدولة من الخارج. ساطعٌ أنها كلما زادت من تَدويلِ نفسها، فستتواجد في خِضَمِّ الصراع الاجتماعي داخلياً. والظاهرةُ المسماةُ بالصراع الطبقي توضح هذه الحقيقة. والليبرالية باعتبارها أيديولوجية البورجوازية، تَجلُبُ الماءَ من ألفِ عين في سبيل إيجاد الحل لهذه القضية. لكن ما تمَّ معايشته في الفترة المنصرمة لم يكن سوى تعاظُم الدولة والسلطة أكثر فأكثر، والتسرطن البيروقراطي. فكلما كَبُرت الدولة والسلطة في المجتمع، كلما دلَّ ذلك على وجودِ الحربِ الداخلية. هذه القضية الأولية المتصاعدة في المجتمع الأوروبي كانت بهذه الماهية منذ البداية. والنضال العظيم باسم الدستور والديمقراطية والجمهورية والاشتراكية والفوضوية، إنما هو على علاقةٍ كثيبة بنمط تَكوين السلطة والدولة. والحل المُفَضَّل المُبتَكَر مع التوجه صوب راهننا، هو حقوق الإنسان الأساسية المُؤَطَّرَةُ بالضوابط الدستورية الجازمة، تَفَوُّقُ الحقوق، والديمقراطية. أي، مساعي تجاوزِ العهد القديم المُثقَل بالصراعات المحتدمة، من خلال حثِّ الدولة والمجتمع على الوفاق عن طريق السلطة، بدلاً من إيجادِ حلٍّ راسخ. أي أن قضية السلطة والدولة لم يتم حلها. بل نُقِلَت إلى وضعيةٍ يمكن الاستمرار فيها، لا غير.

ولدى النظر عن كثبٍ أكثر، ستُلاحَظ مساعي الاستمرار بالدولة القومية من خلال تطويرِ تداخُلِ المجتمع مع السلطة والدولة بوساطة القوموية والدينوية وشتى أنواع العلموية، أي بجذبه إلى البراديغما القائلة: "الكل سلطة ومجتمع على السواء، والكل دولة ومجتمع على السواء". هكذا يُفتَرَضُ العثور على حل الدولة القومية البورجوازية، عن طريق قمع الصراع الطبقي داخلياً، والإبقاء على وضعيةِ الأمن الخارجي مفتوحةً في الأجندة دائماً. هذا هو الأسلوب الرئيسي الأكثر شيوعاً المُجَرَّب على الصعيد العالمي لقمع القضية عوضاً عن حلها. وفي الفاشية الألمانية لوحِظَت بأسطعِ الأشكال الماهيةُ الفاشية لِكَونِ الدولةِ القومية نفسِها هي الحد الأقصى من الدولة والسلطة.

أبرَزَ المثالُ الأولُ للدولة القومية نفسَه في فترة مقاومةِ هولندا وإنكلترا ضد الإمبراطورية الإسبانية. فالدولة القومية هنا تَختَلِقُ مسوغاتها الشرعية بتعبئةِ المجتمع بأكمله ضد القوة الخارجية. لقد كانت مُحَمَّلةً بالعناصر الأيجابية نسبياً في بداياتها أثناء التوجه صوب المجتمع الوطني. ولكن، كان واضحاً أيضاً أنها أدت وظيفةَ إسدال الستار على الاستغلال والقمع الطبقيَّين منذ ولادتها. إن الدولة القومية تَحمِلُ بطاقةَ الطبقة البورجوازية بكل تأكيد. إنها نموذجُ دولةِ تلك الطبقة. ومن ثَمَّ عَزَّزَت حروبُ نابليون هذا النموذجَ في فرنسا بشكلٍ أوطد، مُمَهِّدَةً الطريقَ بذلك لانتشاره في عموم أوروبا. وكون البورجوازية الألمانية والإيطالية أكثر تخلفاً، ومشقاتها في موضوع الوحدة؛ قد جَلَبَ معه السياسات الأكثر قوموية. فالاحتلال الخارجي، والمقاومات المندلعة داخلياً من طرف الأرستقراطية والطبقة العاملة، فرض على البورجوازية التوجهَ نحو نموذج الدولة المفرطة في الشوفينية والقوموية. كما أن الهزيمة والمأزق أَقحَمَ العديد من البلدان، وعلى رأسها ألمانيا وإيطاليا، إلى ثنائية: إما الثورة الاجتماعية أو الفاشية. ونموذجُ الدولة

الفاشية كان هو المنتصر. ربما هُزِم هتلر وموسوليني وأمثالهما، لكن فاشيتهم انتصرت.

بالمستطاع تعريف الدولة القومية من حيث المضمون بأنها مطابَقَةُ المجتمع مع الدولة، والدولة مع المجتمع؛ والذي هو نفسُه تعريف الفاشية. وبطبيعة الحال، لا يمكن للدولة أن تصبح مجتمعاً، ولا للمجتمع أن يَكُونَ دولة. وبأحسن الأحوال، قد تَكُون مزاعم الأيديولوجيات الشمولية (التوتاليتارية) بهذا النحو. الماهيةُ الفاشية لهذه الشعارات معروفة. الفاشية لها مكانها الدائم في الزاوية الرُّكن لِلّيبرالية البورجوازية في جميع الأوقات، باعتبارها شكلاً من أشكال الدولة. إنها شكلُ الحكمِ في أوقات الأزمة. ونظراً لِكَونِ الأزمةِ بنيوية، فشكلُ الحكمِ أيضاً بنيوي. واسمه: حكمُ الدولة القومية. إنه وصولُ أزمةِ عصرِ الرأسمال المالي إلى الذروة. ودولةُ الاحتكارِ الرأسمالي التي بَلَغَت قِمَّتَها العالمية في راهننا، هي فاشيةٌ عموماً في مرحلتها الاستبدادية الأكثر تخلفاً. ورغم الحديث عن انهيار الدولة القومية، لكن الادعاء بأن ما سَيَحُلُّ محلها هو الديمقراطية ليس سوى سذاجة وغفلة. ربما تَكُون الكياناتُ الفاشية السياسية، الكونيةُ العظمى منها، والمحليةُ الصغرى على السواء هي التي في جدول الأعمال. فما يجري في كل من الشرق الأوسط والبلقان وآسيا الوسطى وقفقاسيا ملفتٌ للأنباه. وأمريكا اللاتينية وأفريقيا على عتبةِ تجارب جديدة. وأوروبا تتطلع إلى النفاذ من فاشية الدولة القومية عبر التطور التدريجي. أما روسيا والصين، فلا يزال مصيرهما مجهولاً. بينما الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة بامتياز، فعلى تواصُلٍ متبادَل مع جميع أشكال الدولة.

يتجلى أن قضية السلطة والدولة تمر مرةً أخرى بإحدى أثقلِ مراحلها وطأة. وثنائيةُ الديمقراطية أو الفاشية، تَصُونُ أهميتها الأكثر حساسية ضمن

جدول الأعمال. فكافة منظمات هيئة الأمم المتحدة الإقليمية والمركزية التابعة للنظام عاجزة عن أنْ تَكُون فعالة. وبينما يُحَقِّقُ عصر الرأسمال المالي ذروتَه في أكثر مراحل التاريخِ عولمةً، فهو يؤدي دور شريحةِ الرأسماليين الأكثر تأجيجاً للأزمة. إن المرادف السياسي والعسكري لاحتكارِ التمويل – رأس المال هو الحربُ المُرَكَّزَة ضد المجتمع. هذا هو الواقع المُعاشُ في العديد من الجبهات العالمية. يمكن تحديد الكياناتِ السياسية والاقتصادية التي ستخرجُ من الأزمة البنيوية للنظام العالمي، من خلالِ مستوى نشاطاتها الفكرية والسياسية والأخلاقية، وليس بالتكهن.

في عصر الرأسمال المالي للحداثة الرأسمالية، والذي يُعَدُّ احتكارَ رأس المال الأكثر افتراضياً على الإطلاق؛ يواجِه المجتمعُ التبعثُرَ والتناثر بما لم يَحصل له في أي مرحلةٍ من التاريخ. فقد مُزِّقَ النسيجُ السياسيُّ والأخلاقي للمجتمعِ إرباً إرباً. ما يجري هو "إبادة المجتمع" كظاهرةٍ اجتماعية أثقل وطأة من الإبادة العرقية. فسيطرةُ رأس المال الافتراضي على الإعلام هي بمثابةِ سلاحٍ يُسَيِّرُ إبادة المجتمع بما يُضارِع الحرب العالمية الثانية. كيف يمكن الدفاع عن المجتمع إزاء سلاحِ الإعلام الذي يَقصِفُ المجتمعَ بقذائفه القومية والدينوية والجنسوية والعلموية والفنية التعصبية (الرياضة، المسلسلات وغيرهما) على مدارِ الساعة ولدرجةِ الإقياء؟

الإعلام أيضاً فعالٌ على المجتمع كثاني عقلٍ تحليليٍّ. فكيفما أن العقل التحليلي ليسَ جيداً أو سيئاً بمفرده، فالإعلام أيضاً بمفرده أداةٌ حيادية. إنه كأيِّ سلاح: مُستخدِمه يُحَدِّد ماهيتَه. ومثلما أن القوى المهيمنة تمتلك أفتك الأسلحة في جميع الأوقات، فهي القوى الحاكمة على سلاح الإعلام أيضاً. وهي مؤثرةٌ للغاية في شلِّ قوةِ المقاومة لدى المجتمع، لأنها تَستَخدِم الإعلامَ كثاني عقلٍ تحليليٍّ. حيث يُنشَأُ المجتمعُ الافتراضي بوساطة هذا السلاح.

والمجتمع الافتراضي شكلٌ آخَر من إبادة المجتمع. هذا وبالإمكان اعتبار الدولة القومية أيضاً كأَحَدِ أشكال إبادة المجتمع. وفي كِلا الشكلَين يتم إخراج المجتمع من كينونته، وتحويله إلى أداةٍ بِيَدِ الاحتكار المُوَجِّه. ومثلما أن الاستخفاف بالطبيعة الاجتماعية خطيرٌ جداً، فكذا إخراجُ المجتمع من كينونته يعني جَعلَه منفتحاً على مخاطرَ مجهولةِ الحدود والآفاق. وعصرُ الاحتكار الافتراضي مِن قَبيلِ الرأسمال المالي أيضاً، لا يمكن له أن يتواجد إلا بالمجتمع الخارج من كينونته. فظُهوُ كِلَيهما في المرحلة نفسِها ليس محضَ صدفة، بل على علاقة متبادَلة بينهما. إن مجتمعَ الدولةِ القوميةِ الخارِجَ من كونه مجتمعاً (الذي يَعتَقِدُ أنه دولة قومية)، والمجتمع الذي يُغويه الإعلامُ ويُفسِدُه، يعنيان المجتمعَ المهزومَ بكل معنى الكلمة، وتُنشَأ أشياءُ أخرى من أنقاضه. ولا مجال للشك في أننا نعيشُ هكذا عصر اجتماعي.

لا نعيش فقط في المجتمع الأكثر إشكالية، بل ونعيش في المجتمع العاجز عن منحِ فردِه أيَّ شيء. إن المجتمعاتِ التي نعيشُ ضمنها لم تَفقُد أنسجتها الأخلاقية والسياسية وحسب، بل وكياناتها بالذات مُهَدَّدة بالمخاطر. إنها تعاني من مخاطر الإبادة، لا من القضايا العُضال. فإذا كانت القضايا تتعاظم وتتسرطَن باستمرار في يومنا، رغمَ كل القوة العلمية برمتها؛ فهذا يعني أن إبادة المجتمع ليس مجرد فرضية، بل خطرٌ حقيقيٌّ مُحيق. أما مزاعم سلطة الدولة القومية بأنها تَصُونُ المجتمع، فتختَلِقُ أفدحَ خداع تضليلي، لِتَجعَلَ من الخطرِ حقيقةً واقعة خطوةً بخطوة. إن المجتمع وجهاً لوجه أمام الإبادة، وليس أمام القضايا وحسب.

٢ـ قضية الأخلاق والسياسة للمجتمع

إني مدرك لمخاطر تقسيم القضايا. إذ لا يمكن غض الطرف عن كونِ هذا الأسلوب – الذي طَوَّره علمُ الاجتماعِ الأوروبيُّ المركزِ باستخدامِ العقل التحليلي بلا حدود – مشحوناً بخطرِ فقدانِ تكامُلِ الحقيقة، بالرغم من وجودِ بعضٍ من مكاسبه ظاهرياً. سوف أستطرد في استخدام هذا الأسلوب، إدراكاً مني لاتسامه بمخاطرِ تقسيم القضية الاجتماعية على شكلِ "قضايا"؛ بشرطِ وضعِ الجوانبِ المحظورة لهذا الخطر نصبَ العين على الدوام. وسأسعى لتناول مواقف مختلفة في قسم الأبستمولوجيا أيضاً.

لم نضع السلطة والدولة في أول أقسام القضايا الاجتماعية عبثاً. بل إن الدافع الأساسي في ذلك كونهما تُشَكِّلان المنبع العين للقضايا. فالوظيفة الأولية لعلاقات وأجهزة السلطة والدولة المتموقعتَين داخل المجتمع بشكلٍ مكَثَّفٍ تزامناً مع حلول القرن السادس عشر، هي بدايةً التركيز بكل ما لديهما من استطاعة على إبقاءِ المجتمع بلا قوةٍ ولا دفاع، في سبيل تهيئته للاستغلالِ الاحتكاري. من المهم للغاية تعريف دور السلطة والدولة على هذه الشاكلة. فوصفُ السلطة والدولة بأنهما مجرد مجموع أجهزة وعلاقات العنف وحسب، إنما يتميز بالنواقص الفادحة. وأنا على قناعةٍ بأن أهم أدوارهما يتمثل في إبقاءِ المجتمع بلا قوة أو دفاع. أما دورهما هذا، فتُحَقِّقانه بالتهشيشِ الدائم لأنسجته الأخلاقية والسياسية التي تُعتَبَر أدواتِ "وجود" المجتمع، وأسقاطها في حالةٍ تعجز فيها عن القيام بعملها أو أداء دورها. ذلك أن المجتمعَ لا يستطيع الاستمرار بوجوده، دون تكوين ساحتَيه اللتَين أسمَيناهما بالأخلاق والسياسة.

الدور الرئيسي للأخلاق يتجسد في اتسامها بضوابطِ تأمينِ ديمومةِ المجتمع وبقائه متماسكاً، والقدرةِ على تطبيقها. والمجتمع المفتقِد لضوابطِ

وجوده وقدرته على تطبيقها، يعني أنه تَحَوَّلَ إلى جماعةٍ حيوانية. وهو في هذه الحالة يدل على إمكانيةِ استخدامه واستغلاله كما يُراد. أما دور السياسة، فهو من حيث المضمون يعني تأمين القواعد الأخلاقية اللازمة للمجتمع، بالإضافة إلى التداول الدائم لسبلِ وأساليبِ تلبيةِ متطلباته المادية والذهنية الأساسية، ثم الإقرار بها. والسياسة الاجتماعية تُصَعِّدُ من قوةِ النقاش والقرار على الدوام تأسيساً على هذه المبررات، كي تجعل المجتمع نشيطاً ومنفتحاً في آرائه. كما تَصِل به إلى مستوى التحلي بمهارةِ إدارةِ نفسه بنفسه، وحلِّ أعماله بنفسه؛ مُشَكِّلَةً بذلك الميدان الأولي على الإطلاق لوجوده. المجتمع الخالي من السياسة يتخبط يميناً ويساراً قبل لفظِ أنفاسه الأخيرة، كما الدجاجةُ المبتورُ رأسُها. الطريق الأكثر تأثيراً للإبقاء على المجتمع مشلولاً وخائر القوى، هو جعله بلا سياسة (بلا شريعة حسب التعبير الإسلامي)، باعتبارها جهاز النقاش والقرار الذي لا استغناء عنه في سبيل تأمينِ وجوده الجوهري وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية الأولية. ومن المستحيل أن يَكُون هناك طريقٌ خطير بهذه الدرجة.

ولهذا السبب، فإن أول ما تلجأ إليه أجهزةُ وعلاقات السلطة والدولة على مر التاريخ هو إحلال المؤسسة المسماة بـ"الحقوق" محل أخلاق المجتمع، والمؤسسة المسماة بحكم "الدولة" محل سياسة المجتمع. أي أن وظيفة السلطة والدولة الأساسيتَين في كل مرحلة، تتجسد في تجريدِ المجتمع من قوته في الأخلاق والسياسة، اللتَين تؤديان دور استراتيجيتَي الوجود الأوليتَين لديه؛ وإقامة الحقوق وحكم السيطرة مقامَهما. إذ لا وجود لتراكُمِ رأس المال أو الاحتكارات الاستغلالية، من دون هاتَين الوظيفتَين. وجميع صفحات تاريخ المدنية المعمرة خمسة آلاف عام، مليئةٌ بِكَسرِ شوكةِ المجتمع وقوته الأخلاقية والاجتماعية، ووضعِ حقوقِ احتكارات رأس المال وإدارتها مكانَها. هكذا هو تاريخ المدنية بأسبابه الحقيقية والعلنية. ولن يَكتَسِبَ تدوينُه

السليمُ معناه إلا مع هذه الدوافع. هذا الواقع يتخفى أيضاً في مضمون كافة الصراعات الاجتماعية في التاريخ. فهل سيعيش المجتمعُ بموجب أخلاقه وسياسته هو، أم سيُفرَض عليه العيش كالرعاع على منحى حقوقِ وحكمِ احتكارات الاستغلال المسعورة؟ إني أود التعبير عن هذه الحقيقة، لدى قولي بأن المصدر الأساسي للقضايا هو "التضخم السرطاني" لحقوقِ وحكمِ السلطة والدولة بما لا يُصَدِّقُه العقل.

ثمة فائدةً في إيضاحِ نقطةٍ أخرى. تَمَّ انتظار وتَوَقُّع الفائدة أثناء تأسيس الهرميةالأولى، وفي الحالات التي اكتَسَبَت فيها "الخبرةً" و"المهارةُ" أهميتَها باسم المجتمع. ولا فرق في ذلك، أياً كانت تسميتُنا للهرمية، سواءً الدولة أم السلطة. وإنْ كان المجتمعُ لم ينظر بعينِ السلبِ كلياً إلى الدولة والسلطة (الحكم)، فهذا ينبع من أمله في هاتَين الفائدتَين. أي أنه يَعتَقِد بتيسير أعماله لدى انتظارِه الخبرةَ والمهارةَ باسم الدولة والسلطة. هذان المؤثِّران من أهم مبرراتِ انضوائه في كنفهما. ذلك أن الخبرة لا تتواجد لدى الجميع. والمهارةُ أيضاً ليست من شأنِ الجميع. لكن السلطة والدولة استغلتا هذَين الأملَين الصائبَين المتوقَّعين منهما طيلة المسار التاريخي، فحَوَّلاها عاجِزوها العديمو الخبرة والمهارة إلى ساحةٍ للحِيَل والدسائس بدل الحقوق، وللبطالة بدل التجربة. والرعونات والفواجع الجَسيمة على علاقةٍ كثيبةٍ بهذا التحريف وقلبِ الأمور رأساً على عقب بشكلٍ فادح.

الكارثة الحقيقية تتجسد في أن البورجوازية، التي تُعَبِّرُ عن التطور السرطاني للطبقة الوسطى خصيصاً، تربَّعَت على منطقةِ المجتمعِ الوسطى، أي على "السُّرَّة"، عارِضةً مصالحَها الأكثر أنانيةً على أنها "الحقوق"، وإدارتَها التي لا أصلَ لها على أنها "الحكم الدستوري"؛ مُقدِمَةً في سبيل ذلك على الإكثار من السلطة والدولة بتقسيمهما إلى "أجهزةٍ" لا نهاية لها، وإلى

ميادين لامحدودة يُدَّعى أنها ميادين "المهارة". أي أن المجتمع "سقط في البحيرة لدى فراره من المطر". أما الليبرالية التي تمثل دقةَ عقلِ البورجوازية، فينبغي تقييم نقاشاتها التي لا تنضب بشأن "الجمهورية"، "الديمقراطية"، "الدستور"، "تقويض الحكم"، " وتحجيم الدولة والسلطة" على أنها تحجب الحقيقة، بقدر ما هي معاني مشحونةٌ بالتعابير المعاكسة. إن الطبقة الوسطى البورجوازية لا تبلغُ حتى مستوى العصور القديمة في تحليها بمهارةِ الدستور، الجمهورية، الديمقراطية، تقويض الحكم، وتحجيم الدولة والسلطة. ذلك أن الذي صَيَّرَ هذه المصطلحاتِ النبيلةَ مشلولةً هو البنيةُ الماديةُ للطبقة الوسطى، ونمطُ وجودها. وبينما كان المجتمعُ يتحمل مَلِكَه الأوحد وسلالتَه الوحيدة بِشَقِّ الأنفس، فكيف سيتحمل الأجهزة والسلالات البورجوازية اللامحدودة؟ إني أستخدِم مصطلحَ "الأسرة والسلالة البورجوازية" عن قصد، لأنها تتأتى من المصدر نفسه. فجميع فنونها في الإدارة والقواعد، إنما تَجمَعُها من قوى الأرستقراطية النبيلة والملوك العظماء السابقين لها. ولا مهارةَ لها في الإبداع الذاتي. والتأثير السرطاني لعلاقاتِ الدولة والسلطة على المجتمع، ينبع من طبيعتها الطبقية تلك. فطبيعةُ الطبقة الوسطى مثقَلَةٌ بالفاشية.

بناءً عليه، ففي مقدمة القضايا الأولية على الإطلاق تأتي قضية شلِّ تأثير الأنسجة الأخلاقية والسياسية للمجتمع، والبلوغ بها إلى حالةٍ تعجز فيها عن العمل. لا ريب أنه من غير الممكن القضاء كلياً على الأنسجة والميادين الأخلاقية والسياسية. فما دام المجتمع موجوداً، فالأخلاق والسياسة أيضاً ستتواجد. ولكنها تعجز عن أداءِ مهاراتها وكفاءاتها الإبداعية والوظيفية، بسبب خروج أو إخراج السلطة والدولة من كونهما ميداناً للمهارة والخبرة. واضحٌ جلياً أن أجهزة وعلاقات السلطة والدولة في راهننا تتسلل إلى أدقِّ مسامات المجتمع (عبر الإعلام، شتى أنواع وحدات الاستخبارات

والتمشيطات الخاصة، والمواعظ الأيديولوجية وغيرها)، مُسقِطَةً إياه في حالةٍ يصير فيها مكتومَ الأنفاس، جاهلاً نفسَه، قاصراً عن تطبيق أيٍّ من مبادئه الأخلاقية، عاجزاً عن القيام بأيِّ نقاشٍ سياسي في سبيل تلبية احتياجاته الأساسية، وغيرَ قادرٍ على صياغةِ أي قرار (السياسة الديمقراطية). فضلاً عن ذلك، فإن "الشركات الكونية"، التي يطغى الحديثُ عنها في حاضرنا كقوةٍ مسيطرةٍ حقيقية، وبمعنى آخر الاحتكارات "الأزلية – الأبدية"؛ قد حققت في هذه المرحلة أعظم انفجارٍ لها في رأس المال. ولهذا أواصره الوثيقة مع إسقاطِ المجتمع في تلك الحالة. ذلك أنه كان من المحال جني المال من المال بالسبل الافتراضية لهذه الدرجة، أي دون المساس بتاتاً بأيٍّ من أدوات الإنتاج؛ ما لم يَجرِ إسقاط المجتمع وبعثرته. أي أن كل ما اكتسبته الاحتكارات طيلة السياق التاريخي بأجمعه، ومكتسباتها الأضخم على الإطلاق التي انتزعتها من الهواء ؛ قد تحققت بالتأسيس على إفراغِ المجتمع من وجوده وعموده الفقري ودماغه. لأنه "لا مال في الهواء!".

عليَّ التنويه مجدداً إلى أن أجهزة وعلاقات السلطة والدولة لوحدها لا تُسقِطُ المجتمعَ في هذا الوضع. بل ويتحقق غزو المجتمع أيديولوجياً بوساطة الإعلام، الذي يُعَدُّ المصدر الرئيسي الآخر للهيمنة، والمؤثر بما يُعادِلها بأقل تقدير. بمعنى آخر، ومن دون تصيير المجتمعِ أبلهاً ساذجاً عن طريق تحريفاتِ القوموية والدينوية والجنسوية والعلموية والنزعة الفنية (تصنيع الفن، وبالأخص الرياضة)؛ لن يَكُون بمقدور أجهزة وعلاقات الدولة والسلطة بمفردها إسقاط المجتمع لهذه الدرجة، ولن تستطيع الشركات الافتراضية الكونية (المقصود بها شركات الرأسمال المالي) والاحتكارات التاريخية إخراجَ المجتمع من كينونته، ومن ثَمَّ تعريضَه لهذا الكم من الاستغلال الذي لا يعرف حدوداً بحيث يصل درجةَ ممارسةِ إبادةِ المجتمع.

٣- قضايا المجتمع الذهنية

لا شك أنه يستحيل تحقيق البلوغ بمجتمعٍ ما إلى حالةٍ ينفتح فيها على الاستغلال، دون تأمين تجريده من الأخلاق والسياسة كأحد أول الشروط اللازمة لذلك، إضافة إلى تحقيقِ تَرَدِّيه على صعيد الذهنية الاجتماعية التي تُشَكِّل الأساس الفكري لِكِلا النسيجَين السابقَين. ولهذا الغرض يقوم الحكام طيلة التاريخ بإنشاء "الهيمنة الذهنية" كأول عملٍ يقع على كاهلهم في سبيل تحقيق مآرب الاحتكارات الاستعمارية. وانهماك الرهبان السومريين بإنشاء المعبد (الزقورات) كأول عملٍ أمامهم في سبيل جعل المجتمع السومري منفتحاً على العطاء، وبالتالي الاستغلال؛ إنما يشير إلى هذه الحقيقة بما لا يشوبه شائبة. والمعبد السومري يتسم بأهمية قصوى من حيث كونه المصدر الأصلي لغزو وتحريف الذهنية الاجتماعية، بحيث لا يزال ذائع الصيت تاريخياً، ومستمراً في تأثيره إلى الآن.

سعيتُ بعنايةٍ فائقة للإشارة إلى أن الطبيعة الاجتماعية تتألف من البنى الذهنية الأكثر مرونة على الإطلاق. إذ، من المستحيل تطوير سوسيولوجيا ذات معنى، دون الإدراك الجيد لِكَونِ المجتمع الطبيعةَ الأعلى ذكاءً. بالتالي، فالطغاة الجبابرة والحكام والماكرون الذين تجرؤوا على النظر إلى المجتمع كمصدرٍ للاستغلال، كان أول عمل زاولوه كمهمة أساسية، هو إضعاف إمكانيات وفرص الذكاء والتفكير لدى المجتمع، وتطوير أول احتكارٍ في هيئة المعبد باعتباره مصدر الاحتكار الذهني. يؤدي المعبد الأصل وظيفتَين اثنتَين. أولاهما؛ إنه مهم لأبعد حد باعتباره وسيلةً للهيمنة والسيطرة الذهنية. والثانية؛ إنه صالحٌ جداً لأجل اقتطاع المجتمع من قيمه الذهنية الذاتية.

إن مصطلح ذهنية المجتمع الذاتية تقتضي الاستيعاب جيداً. فمنذ أن شرعت البشرية بالإمساك بالحجر والعصا، إنما قامت بذلك بعد التفكير بهذا

العمل. ما هو قائم هنا ليس الغريزة الفطرية، بل أُولى بذور التفكير التحليلي. وكلما تراكمت التجربة، تَطَوَّر المجتمع، وهذا ما مفاده مضموناً تركيزَ هذا الفكر. وبقدرِ ما يُرَكِّز مجتمعٌ ما من مدى تجاربه، وبالتالي فكره؛ بقدرِ ما يَكتَسِب المهارة والقوة. بناء عليه، يغذي ويصون نفسه وينتج بنحوٍ أفضل. تلك الحقبة توضح ماهيةَ التطور الاجتماعي، وأسبابَ اتسامه بالأهمية العظمى. فكلما حَثَّ المجتمعُ ذاتَه على التفكير، كلما كَوَّنَ بذلك تقاليده الأخلاقية التي أسميناها أيضاً بالعقل أو الوجدان المشترك، أي فكره الجماعي. من هنا، فالأخلاق جد هامة. ذلك أنها تعني أعظم خزينة للمجتمع، وتَراكُمَ خبراته، ومبررَ بقائه متماسكاً، والجهازَ الأساسي لتأمين ديمومةِ وتطوُّرِ حياته. والمجتمع مدرك بأفضل الأشكال من خلال خبرته في الحياة أنه سيتناثر إذا ما افتقدها. إنه يكاد يولي الأهمية للأخلاق بجَزمِ الغريزة الفطرية القاطع. كان الموتُ أو الطردُ خارج المجتمع متروكاً للموت عقاباً للذين لا يمتثلون لضوابط الأخلاق في المجتمعات الكلانية والقَبَلِية القديمة. ولا تزال تلك الضوابط مخفية في جذورِ "جنايات الشرف"، ولو بمنوالٍ مُحَرَّفٍ جداً.

بينما تُمَثِّل الأخلاقُ تقاليدَ الفكر الجماعي، فوظيفةُ السياسة مختلفة نوعاً ما. فهي تقتضي القوة الفكرية في سبيل النقاش والإقرار بصدد الأعمال الجماعية اليومية بالأغلب. الفكر المبدع يومياً شرطٌ أولي للسياسة. مرةً أخرى، يدرك المجتمع بأفضل الأشكال استحالة التحلي بالفكر السياسي أو ممارسة السياسة ذاتها، دون الاعتماد على الأخلاق، باعتبارها مصدرَ الفكر وتَراكُمَه. السياسة ساحةُ ممارسةٍ لا غنى عنها لأجل الأعمال الجماعية اليومية (المصلحة المشتركة للمجتمع). إجراء النقاش واتخاذ القرارات شرطٌ لازم، حتى ولو ظهرت الأفكار المغايرة، بل والشاذة. المجتمع الخالي من السياسة، إما يقتفي أثرَ ضوابط الآخرين كما الرعاع، أو أنه لا يختلف بشيءٍ

عن الحيوان المتخبط ألماً كما الدجاجة المبتورُ رأسُها. الفكر الذاتي للمجتمع ليسَ بمؤسسةِ البنيةِ الفوقية، بل هو دماغ المجتمع. وأجهزته هي الأخلاق والسياسة.

الجهاز الآخر للمجتمع هو المعبد باعتباره المكان المقدس بالتأكيد. لكن هذا المعبد لم يكن معبد القوة المهيمنة (الهرمية والدولة)، بل كان المكانَ الذاتي المقدس للمجتمع. البحث عن مكانٍ مقدس ذاتي يحتل الزاويةَ الرُّكن في اللُّقى الأثرية. ربما أنه البنية الهامة الوحيدة التي بقيت متماسكة حتى يومنا الراهن. من المستحيل النظر لهذا الواقع بعين الصدفة. فأول مكان مقدس للمجتمع هو المكان الذي يمثل كل ماضيه وأسلافه وهويته وشَراكته. إنه مكان الذِّكْرِ والعبادة الجماعيَّين، ومكان تَذَكُّرِ الذات والاستذكار، وإشارةُ الانتقالِ إلى المستقبل، والمُسَوِّغ الهام للتجمع. لقد كان المجتمع مدركاً أنه بقدرِ ما يُشَيِّدُ المعبد في مكانٍ يستحق الحياة الجذابة والعظيمة والجميلة، بقدرِ ما يَكتَسِبُ قابليتَه في تمثيله، وقيمتَه الحياتية. بالتالي، كانت أعلى مستويات العظمة تُعرَضُ في المعابد. ومثلما يُظهِرُ المثال السومري، فالمعبد كان في الوقت نفسه مكانَ أدوات الإنتاج ومستودع الكادحين وملجأهم. أي أنه كان مكان النشاط التعاوني. كما لم يكن مكان العبادة وحسب، بل ومكان التداول والقرار أيضاً. كان المركز السياسي، وعشَّ الحِرَفِيِّين، ومكان الاختراع، والمركز الذي يُجَرِّبُ فيه المعماريون والحكماء فنونهم، وأول مثالٍ للأكاديمية. إن تَجَمُّعَ كافة مراكز التكهن في المعابد ليس محض صدفة. جميع هذه العوامل والمئات الأخرى منها، إنما تبسط للعيان أهمية المعبد. وفي هذه الحالة أيضاً، سيكون من الواقعي القول – وبكلِّ يُسر – أنه المركز الأيديولوجي والذهني للمجتمع.

الأطلال التي نسجَتها الأعمدة الحجرية المنتصبة في أورفا، تَعُود إلى ما قبلِ اثنتَي عشرةَ ألف سنة. لم تَكُن الثورة الزراعية قد تحققت بعد. ولكن، واضح جلياً أن نحتَ ونصبَ تلك الأحجار تتطلب وجودَ الأناسَ – وبالتالي المجتمع – المتمتعين بالمعاني الراقية جداً. مَن كانوا هؤلاء؟ كيف كانوا يتحدثون؟ كيف كانوا يقتاتون ويتكاثرون؟ كيف كانت أفكارهم وعاداتهم؟ كيف كانوا يُؤَمِّنون رزقهم ومعيشتهم؟ ما مِن أيِّ أثرٍ للرد على هذه الأسئلة. ولكن، يغلب الظن أن هياكل الأعمدة الحجرية المنتصبة بَقِيَت كأثَرٍ من بقايا المعبد. وبما أن القرويين العاديين اليوم لا يمتلكون تلك القدرة على نحتِ تلك الأحجارِ ورفعِها بنحوٍ قَيِّمٍ إلى ذاك المكان لنصبِها، فهذا ما مفاده أن أولئك الأناس ومجتمعاتهم لم يكونوا متخلفين عن القرويين الحاليين وعن المجتمعات القروية الراهنة. إننا نقوم بتخمين النقاط المشابهة، لا غير. ولَربما أن قدسيةَ أورفا (وإنْ كانت قد حُرِّفَت) أيضاً، تتأتى متسرِّبةً من تقاليدِ ما قبل التاريخ كما جدول الماء. وبهذا المعنى، فأنا لا أتحدث عن علةِ وجود المعبد الاجتماعي وأهميته. بل أتناول دوافع وجود المعبد المهيمن وأهمية وظيفته.

لعب الرهبان المصريون أيضاً دورهم في تشييد المعبد المهيمن، مثلما المثال السومري بأقل تقدير. ولم يتخلف البراهمانيون الهنود عنهم في ذلك. والشرق الأقصى بأجمعه لم يكن في وضعٍ متخلفٍ عن ذلك. كما كانت معابد أمريكا الجنوبية أيضاً مهيمنة. ولم يَكُن عبثاً اختيار الشبان اليافعين كضحايا. المعابد المسيطرة في كافة عصور المدنية كانت مهيمنة، وكأنها نسخةٌ من الأصل. أما الوظيفة الرئيسية لتلك المراكز، فكانت إعدادَ المجتمع لاستخدامه في خدمة الحكام. فبينما كان الجناح العسكري للاحتكار يقطع الرؤوس ليستخدم الجماجم في بناء جدران القلاع والأسوار، كان الجناح الروحاني يتمم العمل نفسه بالغزو الذهني. وقد تسابق كِلا النشاطَين على قَدَمٍ

وساق في استعباد الجماعات. أحدهما أنتج الهلع، والآخرُ أنتج الإقناع. ومَن بمقدوره إنكارَ استمراريةِ مجتمع المدنية بهذا المنوال على مر آلاف السنين؟

لقد أَنجَزَت المدنية الأوروبية المهيمنة تغييراً كبيراً في هذا الشأن. في حين أنها حافظت على جوهره. إذ من المُلاحَظ يومياً أن أجهزة الدولة القومية العملاقة المتربعة على المجتمع، لم تَكتَفِ بذلك، بل أَخضَعَت المسامات الداخلية للمجتمع بأدق تفاصيلها تحت سيطرتها. فالشيء الذي مَنَحَته الجامعات والأكاديميات وعلى مستوى أدنى المدارس الثانوية والإعدادية والابتدائية والحضانة باعتبارها مراكز التكوين الذهني، وأَكمَلَته الكنيسة والكنيسد والجامع، وجَزَمَت به الثكنات العسكرية؛ ما الذي يمكن أنْ يَكونَ إنْ لَم يَكُن الغزوَ والاحتلالَ والصهرَ والاستعمار للأنسجة الذهنية والأخلاقية والسياسية المتبقية من المجتمع؟ إذن، والحال هذه، بعضُ المفسِّرين الأعزاء لا يتحدثون هباءً، عندما يقولون بوجود تحويل المجتمع إلى "حشدٍ" من القطيع. والتوجه صوب مجتمعِ الفاشية من خلال هذا الاستعمار الذهني، إنما هو من ذكرياتنا الغضة في الوقت عينه. وبحور الدماء للتاريخ القريب، إنما هي محصلةٌ لهذا الغزو الذهني.

لا ضَيرَ من التكرار: إذا ما هَزَزتَ أيقونات النزعات التعصبية القومية والدينية والجنسية والرياضية والفنية، بإمكانك توجيهَ المجتمعِ – عفواً الرعاع – والجماهير نحوَ أيِّ هدفٍ تشاء. إن الغزوَ الذهني أساسُ التطور الذي يجعل المجتمعَ منفتحاً على الرأسمال المالي العالمي الراهن، بما يَعجزُ عن فعله أيُّ عنفٍ كان. مرةً أخرى ينبغي إلقاءَ تحية الاستعداد أمام الرهبان السومريين واختراعهم للمعبد! لَكَم أنتم غازون أباسل. فرغم مرورِ خمسة آلاف عام بأكملها، إلا أن آخِر ممثليكم الحاليين ومعابدَهم قادرون على تكديس رؤوس الأموال الأضخم في التاريخ، دون أن تَمسَّ أياديهم الماءَ

البارد أو الساخن ! فحتى أعتى تصورات الآلهة وظِلالُها (ظِلُّ الله)، لم تستطع تحقيق هذا الكم من المكاسب. إذن، والحال هذه، فالتكديس الدائم والتراكمي لرأس المال ليس بمصطلحٍ أجوف، والتحريفات الذهنية ليست بعملياتٍ تمشيطية بسيطة. عندما تَوَصَّل كلٌّ من الدكتور حكمت كفلجملي والإيطالي أنطوني غرامشي إلى تعريفات مشابهة بصدد الغزو المهيمن، كانوا قابعين في ردهات السجون في الأثناء التي سادها السمو بشأن الدولة القومية. ما عَلِموه كان نابعاً مما عاشوه. وأنا أيضاً "محكوم عليّ" في نهايةِ المآل من قِبَل رأس المال العالمي. لذا، فعدم التعرف السليم عليه كان سيكون خيانةً لذهن المجتمع الذاتي متمثلاً في ذهنيتي (هويتي).

٤ـ قضايا المجتمع الاقتصادية

لَطالما يخطر النمل ببالي كلما ذُكِرَت القضايا الاقتصادية. حتى حيوانٌ صغيرٌ مثل النمل ليس لديه قضية اقتصادية (الاقتصاد هو التغذية بالنسبة لكلِّ كائنٍ حي أياً كان). فكيف تُعاشُ القضايا الاقتصادية الفظيعة، بل وحتى البطالة التي يَحمَرُّ لها الوجهُ خجلاً، بالنسبة لموجودٍ ذي عقلٍ وخبرةٍ راقيَين مثل الإنسان؟ ما الذي يعجز ذكاء الإنسان عن التعمق فيه وتحويله إلى عمل في الطبيعة؟ القضية – بالتأكيد – لا تنبع من الآلية الطبيعية، وليست معنية بالمحيط؟ فذئبُ الإنسانِ الجائرُ في داخله. أي أن كل قضية اقتصادية متعلقة بِرَسمَلَةِ المجتمع، وعلى رأسها البطالة.

لا ريب أن تحليل ماركس للرأسمال قَيِّم. وهو يسعى لإيضاح البطالة ارتباطاً بسياق الأزمة. الأمر المؤلم هو أن مَرَضَ النزعة العلموية قد انقضَّ عليه أيضاً وبأسوأ الأحوال. فمَرَضُ العلموية أعاقَ قيامه بتحليل المجتمع التاريخي بنحوٍ أشمل بكثير. ما سعيتُ أنا لفعله هو العمل على تعريف رأس المال بأنه ليس اقتصاداً، بل – وبالعكس – بأنه الأداة المؤثرة في إخراج

الاقتصاد من كونه اقتصاداً. ودافعي الأولي في ذلك هو أن الربح ورأس المال لم يَكُن في أي وقتٍ من الأوقات هدفاً في تطور المجتمع، ولم يحتل مكانه فيه البتة. بالمقدور تصور المجتمع الثري المفعم بالرفاه. فالأخلاق والسياسة منفتحتان على ذلك. ولكن الحديث عن الغنى ورأس المال في الوقت الذي يئن فيه المجتمع تحت وطأة الحاجة والبطالة، إنما يتعدى كونه جُرماً، بل ينبغي أن يَكُونَ معنياً بالإبادةِ الاجتماعية. وتعريفُ المدنية بأنها كومةُ القضايا بالذات، إنما يتأتى من ارتكازها إلى احتكارِ رأسِ المال.

تَسيرُ روزا لوكسمبورغ على حافة حقيقةٍ جدٍّ هامة، عندما تَربطُ تَحَقُّقَ رأس المال بشروطِ المجتمع اللارأسمالي. ولو أنها تَخَطَّت العَتَبةَ إلى الداخل، لكانت سوف ترى أنه ليس متعلقاً بوجودِ المجتمع اللارأسمالي فحسب، بل وَيَتَوَرَّم بامتصاصه للمجتمع كالقُرَّادة ، ويَسقي العامِلَ نقطةَ دمٍ مما امتصه لِيَجعلَه شريكَه في الجرم. إني أُشَدِّدُ بجزم على أني لا أنكر جهد العامِل. ولكني أُبَيِّن أنه لا يمكن ربطَ تكوينِ رأس المال بكدحِ العاملِ إلا بمقدار جزئيٍّ ضئيل. بل وإذا ما فكَّرنا بمنوالٍ فلسفي وتاريخي واجتماعي، سنجد أن هذا المقدار الجزئي الضئيل أيضاً سيفقد معناه. وانطلاقاً من القضايا الأيكولوجية يتضح تدريجياً أن الصناعوية وَرَمٌ مقتاتٌ على ظهرِ المجتمع والبيئة. أيٌّ من الأناس أصحابِ المعرفةِ والفَراسة بمستطاعهم إنكارَ أنّ الحكامَ الإداريين والعمالَ المتمرسين باتوا في راهننا الشريحةَ الأكثر امتيازاً بين المجتمع، وأنّ ثمنَ ذلك هو البطالة المتعاظمة كالتيهور؟ فطوابقُ الصناعة الراقية، وشرائح التجارة والتمويل الاحتكاريَّين، أي احتكارات رأس المال؛ قد أَفقَدَت مصطلحَ العاملِ معناه بأفضل الأشكال من خلال مشاريعها في "الشراكة الكثيرة الأسهم". من المهم بمكان رؤيةَ العاملِ على أنه اختُزِلَ إلى دورِ الحزام الذي يَربط احتكارَ رأسِ المال بالمجتمع طردياً. وكيفما يمكن تعريف دور الاشتراكية المشيدة على أنها "العامِل

المُتنازِل"، باعتبارها رأسمالية الدولة؛ فكذا للرأسمالية الخاصة الكلاسيكية أيضاً عامِلُها المُتنازِل المشابه أيضاً. لقد تنامى هؤلاء بشكلٍ متزامنٍ وموَحَّد داخل المجتمع في كل وقت. المجتمع المتبقي هو ذاك المجتمع اللارأسمالي، الذي خطر ببال روزا.

إذا ما انتبهنا، فالمُعَرَّفُ هنا هو الفرق بين الرأسمالي واللارأسمالي. كِلاهما شكلٌ من أشكال المجتمع لدى روزا. أما أنا، فأُقَيِّمُ الأمرَ بشكلٍ مغاير. حيث لا أَعتَبِرُ الرأسماليةَ شكلاً من المجتمع، بل شبكةً أو تنظيماً شاسعاً يَختَلِسُ فائضَ القيمة عن طريق المجتمع، ويُجَفِّفُ الاقتصاد، ويُوَلِّد البطالة، ويندمج مع الدولة والسلطة مستخدِماً أدواتِ الهيمنةِ الأيديولوجية المنيعة. وقد أضافوا شريحةَ العامِلِ المُتنازِل ضمن هذا التنظيم مؤخَّراً. إني أَهدِفُ إلى تلافي العديد من سوء الفهم، لدى تعريفي لمضمونِ الشبكة الاحتكارية بهذا المنوال مرةً أخرى. وأَخُصُّ بالذكر اضطراري لكشفِ النقاب عن طابع المصيدة لمصطلحِ "المجتمع الرأسمالي". فإضفاءُ صفةٍ كهذه على الاحتكار الرأسمالي، إنما هو لطفٌ زائدٌ عن الحد. ذلك أن شبكةَ رأس المال قد تُكَوِّنُ الشبكةَ التنظيمية. هذا ومن الضروري الإدراكَ بأفضل الأشكال أن المافيا أيضاً شبكةُ رأسِ مالٍ مُثلى. والدافع الوحيدُ للعجز عن تسميةِ شبكة رأس المال بالمافيا هو قوتها المهيمنة في المجتمع، وصِلاتُها مع السلطة الرسمية. وإلا، لَكانت ستبقى شبكةً عاجزةً عن التحلي بالضوابط الأخلاقية حتى بقدر المافيا.

هذا وأضيف بأهمية نقطةً أخرى، ألا وهي أني لا أَنظُرُ إلى الصانِعِ أو التاجر أو المُزارِع من الدرجة الوسطى على أنهم رأسماليين. فهم الشرائح الاجتماعية التي تسعى إلى الإنتاج لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية بنسبةٍ كبرى، ولو تم تضييق الخناق عليها بالعديد من الجوانب من طرفِ

رأس المال. علاوةً على أني لا أَعتَبِر القائمين على تبادُلَ البضائع الصغيرة في السوق، ولا صانعي تلك البضائع في ورشاتهم الصغيرة رأسماليين. أما أصحاب المِهَن الحرة بشتى أنواعها، فبطبيعة الحال لا يمكن اعتبارَهم رأسماليين. هذا وفيما خلا الشريحة المُتنازِلة، فإن جميع العامِلين، القرويين، الطلاب، الموظفين، صغار الكَسَبة، الأطفال، والنساء يُشَكِّلون العمودَ الفقري للمجتمع. إني أَجهَدُ لصياغةِ هذا التعريفِ على أنه المجتمع اللارأسمالي. أي اني عندما أقول بالمجتمع اللارأسمالي، فلا أقصد به المجتمعَ الذي اعتقدَه أغلب الماركسيين، والمُرَوَّج له من خلال المصطلحات من قبيل: الإقطاعي، مجتمعَ النمط الآسيوي، أو شبه الإقطاعي. ذلك أني بِتُّ مقتنعاً بأن تلك المصطلحات لا تُعَلِّم الحقيقة، بل تطمسها بالأغلب. علماً أني لا أقتصر في هذا التحليل على شبكات رأس المال المتمركزة في أوروبا بعد القرن السادس عشر وحسب، بل أُطَوِّرُه ضمن إطار كافة شبكات رأس المال التي تسطو على فائض القيمة طيلة مِحَكِّ التاريخ (الاحتكارات التجارية – السياسية – العسكرية – الأيديولوجية، الزراعية، والصناعية). هذا ومن الجلي أيضاً أنه لا داعي للمزيد من البحث لأجل رؤيةِ كونِ الرأسمال المالي العالمي الراهن يؤيد صحة هذا التحليل بشكلٍ ضاربٍ للنظر.

إن رؤيةَ الطابعِ المناهض لرأس المال في الطبيعة الاجتماعية يتميز بأهمية حياتية كالمفتاح. فالمجتمع خلال مسيرته على مر آلاف السنين كان مدركاً أن تكديس رأس المال يتسم بالتأثيرِ الأكثر إفساداً على الإطلاق. وعلى سبيل المثال، يكاد لا يتواجد دينٌ إلا وأدانَ الربا، باعتباره أحد الأساليب المؤثرة في تراكُمِ رأس المال.

يُعَدُّ القولُ بأن رأس المال قد طَوَّر البطالة المتضخمة في راهننا كالتيهور في سبيل خلقِ اليد العاملة الرخيصة والمرنة؛ تقييماً ناقصاً جداً. فبالإضافة

إلى كونِ هذا جانباً من الحقيقة، إلا أن الدافع الأصلي هو قيامُ رأس المال بإخضاعِ المجتمع للركض وراء الأنشطةِ المؤدية إلى جني الربح. لكن الأنشطة الهادفة إلى الربح ورأس المال، لا تتوافق والاحتياجاتِ الضروريةَ للمجتمع بتاتاً. فإذا كان الإنتاج القائم بغرض إشباع احتياجات المجتمع لا يَدُرُّ الربح، فإن رأسَ المال لا يكترث بتَخَبُّطِ المجتمع ضمن المجاعة والفقر المدقع. علماً أن الملايين من البشر هم في هذه الحالة راهناً. مثلاً، إذا ما استُثمِرَت كميةٌ من رأس المال الذي بقبضة اليد نوعاً ما في الزراعة، فلن تبقى، ولا يمكن أن تبقى قضية المجاعة إطلاقاً. لكن، وعلى النقيض، فرأس المال يقوم بإفراغ الزراعة وإفسادها باستمرار. والسبب في ذلك هو انعدام أو ضآلة معدل الربح في الزراعة. إذ ما من رأسمالي يفكر بالزراعة، ما دام يَكسَب كميات طائلة من المال بوساطة المال. ولا مكان البتة لهكذا تفكير في طبيعة رأس المال. قديماً كانت الدولة تُسانِدُ الزراعة كثيراً باعتبارها احتكاراً. ولكنها كانت تحصل على المنتوجات العَينية أو الضرائب المالية ثمناً لذلك. أما أسواقُ رأس المال الحالية، فقد أَفرَغَت هكذا نشاطاتٍ للدولة من فحواها. ففي حال العكس، لا يمكن للدول النفاذَ من مواجهةِ الإفلاس.

إذن، فتَركُ رأس المال للجذع الرئيسي من المجتمع متخبطاً بالتدريج ضمن البطالة والبؤس، لا ينبع من السياسات اليومية المرحلية، بل من طابعه البنيوي. بالمستطاع الإدراك بكل سهولة من خلال رصدٍ بسيطٍ، ودون الحاجة للبحث، أنَّ البطالةَ في المجتمع لن تُحَلَّ، حتى ولو أُريدَ العملَ بأرخصِ الأجور. ومرةً أخرى أقول بوجوبِ الاستيعابِ بأفضلِ الأشكال أنه من المستحيل أنْ يتخلص المجتمع من البطالة والبؤس، دون زوالِ سياساتِ ونظامِ الربح المتأسسِ على فائضِ القيمة.

وإلا، وعلى سبيل المثال، لماذا تستفحل البطالة والمجاعة والفقر المدقع في سهول ميزوبوتاميا، التي أَشبَعَت عدداً جماً من المجتمعات على مر التاريخ، والتي أدت دور الأمومة للمجتمع النيوليتي طيلة خمسة عشر ألف عام؟ إن تلك السهول بإمكانها تأمين الغذاء لخمسٍ وعشرين مليون من الأنفس وفق معاييرنا الراهنة، بل وسيفيض منها أيضاً؛ وذلك في حال تم التخطيط لحملةٍ إنتاجية لا تهدف إلى الربح. الحاجة الوحيدة لتلك السهول وأهاليها لا تتجسد في تلك اليد التي لا تُشَغِّله، بل – وعلى النقيض – تتجسد في أن تتخلى تلك اليد عن خِناقه (وأنْ تَكُون تلك اليد خاصة أو معنية بالدولة، لا يغير من الأمر شيئاً). الشيء الوحيد الذي هي بحاجة إليه هو: التَّماس مع التراب بِيَدِ الكادح الحقيقي، وإنجاز الثورة الذهنية الاجتماعية التي تهيئ الفرصة لذلك، عودة الأخلاق الاجتماعية والسياسة مجدداً إلى وظائفها باعتبارها المدارس والأجهزة الأساسية، وهَرَع السياسة الديمقراطية نحو مهامها والتشبث بها بالنواجذ والأطراف من خلال العقول الحقيقية.

٥- قضية الصناعوية في المجتمع

بالمقدور التبيان أن الثورة الصناعية القرينة في أهميتها للثورة الزراعية قد حَقَّقَت قفزتها النوعية مع نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، تأسيساً على التراكم التاريخي طيلة آلاف السنين، لِتَستَمِرَّ في مسارها هبوطاً وصعوداً حتى يومنا الراهن. ويَسودُ العجز عن الجزم بشأنِ أين ومتى وكيف ستتوقف أو تُوقَف. تتميز هذه الثورة بخاصيةٍ أَشبَه ما تَكُون بانفجارِ العقل التحليلي. بل هي منتوجُ ذاك العقل أصلاً. إنها منضويةٌ تحت النفوذ القاطع لرأس المال. لا شك أن رأس المال بنفسه ليس مبتكرَ الأدوات الصناعية بالأغلب. ولكنه رَكَّزَ بسرعةٍ مُلِحَّة في كل زمانٍ على تحويلها إلى أدواتٍ لرأس المال، وأَخضَع ما يَحتاجُه منها لِمُلكِيَّتِه. إن الإنتاج السريع

والرخيص فرصةُ تَطَوُّرٍ عظمى بالنسبة للمجتمع. والصناعة المُسَخَّرةُ لخدمة المجتمع قَيِّمَةٌ كما العقل. أي أن المُعضِلةَ لا تَكمُنُ في الصناعة بِحَدِّ ذاتها، بل في نمطِ استخدامها. فالصناعة تماماً مثل الإمكانيات النووية. حيث إذا استُخدِمَت لخدمةِ مصالحِ الاحتكارات، فقد تتحول إلى أداةٍ تُهَدِّدُ الحياة بأعلى المستويات، بدءاً من الكوارث الأيكولوجية إلى اندلاع الحروب. علماً أن استخدامها بهدف الربح قد سَرَّعَ من وتيرةِ الدمار البيئي، مثلما يتبين بجلاء في يومنا. كما يُزَجُّ بها للتوجه بسرعة صوب المجتمع الافتراضي. والتحول الآلي (الروبوتي) يَحُلُّ محل أعضاءِ الإنسان بسرعة. وإذ ما استمرت الحال على هذا المنوال، فسوف يصبح الإنسان بلا فائدة تدريجياً.

الرأيُ المُجمَعُ عليه يشير إلى أن الوضعَ الراهنَ للبيئة يدل على أن الحياةَ الحيوية بأكملها يَحُفُّها الخطر، وليس المجتمع لوحده. ينبغي التشديد بأهمية على أن التصريح بمسؤولية الصناعة كظاهرة بمفردها عن هذا المنحى، تحريفٌ بكلِّ معنى الكلمة. ذلك أن الصناعة بمفردها إمكانيةٌ حيادية. بل وبمستطاع الصناعة المتكاملة مع مبررات وجود المجتمع أن تؤدي الدور المُحَدِّدَ في الرقي بالعالَم إلى مستوى الطبيعة الثالثة، ليس بالنسبة للإنسان وحسب، بل ولأجل كافة الحَيَوَات أيضاً. إنها تَحمِلُ طاقةً كامنةً كهذه. وإنْ حَصَل هذا، حينها ينبغي تقديس الصناعة. إلا أنها حين تُخضَع لمراقبةِ وسيطرةِ رأس المال – الربح، فقد تُحَوِّل العالَم إلى جهنم بالنسبة للإنسانية جمعاء، فيما عدا حفنة من الاحتكاريين. بَيْدَ أن السياقَ الراهنَ هو كذلك نوعاً ما. ومن غير الممكن إنكار كون هذا الوضع قد أصابَ البشريةَ بالقلق والمخاوف. فقد أَسَّسَت إمبراطورياتٍ حقيقيةً مُسَلَّطةً على المجتمع، باعتبارها احتكاراً صناعياً. فمقابل الهيمنة الخارقة لأمريكا لوحدها، ثمة العشرات من الهيمنات الصناعية. وحتى لو تم إيقاف الهيمنة السياسية – العسكرية، فليس من السهولة بمكان إيقاف الهيمنات الصناعية. ذلك أنها هي

أيضاً قد تَعَولَمَت. فإذا ما ضاقَ عليها بلدٌ ما كمركز، تُباشِر فوراً بتحويلِ مكانٍ آخَر أو بلدانٍ جديدة إلى مراكز لها. مِن أين لنا أن نَعلَمَ أن أمريكا لن تختار الصين غداً لِتَكُونَ إمبراطوريةً صناعية؟ إذ، ومنذ اليوم يُلاحَظ إمكانية حصول ذلك أيضاً رويداً رويداً، بعدَ ملاءَمة الشروط لذلك.

قَضَت الصناعويةُ على الزراعة من حبل وريدها، من الصميم، من عَصَب الحياة. إذ تَشهَدُ الزراعةُ دماراً مُهَوِّلاً تجاه الصناعة، رغم أنها العنصر الأصلي للمجتمع البشري، ووسيلة وجوده. هذا النشاطُ المقدس الذي أَوجَدَ البشريةَ على مر خمس عشرة ألف سنة قد تُرِكَ وشَأنَه في اليوم الحاضر، تهيئةً لإخضاعه إلى سيطرةِ الصناعة. عندما تدخل الصناعةُ المُوَجَّهَةُ برأسِ المال – الربح إلى ميدان الزراعة، فمن المحال تقييمها بالإنتاج السريع والوفير كما يُعتَقَد. فتَلاعُبُ الاحتكارات الصناعية بِهرموناتِ الأرض سوف يُقحِمها في وضعٍ أَشبَه ما تَكُون فيه بِأُمومةِ التلقيح الاصطناعي. فكيفما أن الأمومةَ لن تَكُونَ سليمةً بالحَمْلِ مِن مَنيٍ غريب، كذلك فتلقيحُ الأرض بالبذور المُعَدَّلةِ هرمونياً لا يمكن أن يُقحِمَها في وضعِ الأمومةِ الحسنة. لكن الاحتكارات الصناعية تُجَهِّزُ نفسَها لهذا الطيش فيما يخص الزراعة. لَربما أن تاريخ البشرية سيكون شاهداً على أفدحِ ثورةٍ مضادةٍ في ميدانِ الزراعة. بل وبدأ يعيشُها فعلاً. الأرض، أي الزراعة ليست أيةَ أداةٍ أو علاقةٍ إنتاجيةٍ اعتباطية، بل هي أجزاءُ وجودِ المجتمع وكيانه التي لا تتجزأ ولا تُعَدَّل البتة. وقد أُنشِئَ المجتمع البشري عن طريق الأرض والزراعة بنسبةٍ عليا. وبَترُه من تلك الأماكن ومن الإنتاج، إنما يعني إلحاقَ الضربة الساحقة بوجوده وكيانه. وحقيقةُ المدينة المتضخمة كالسرطان، إنما تَسرد هذا الخطر منذ الآن بكل علانيته. أما الخَلاص، فيُرى كاحتمالٍ كبير وبنسبةٍ مرتفعة في حركةٍ معاكسة. إنها حركة العودة من المدينة إلى الأرض والزراعة. ويَبدو فيما يَبدو أن تَحديدَ الشعار

الرئيسي لهذه الحركة سيكون على الشاكلة: "الزراعة والأرض لأجل الوجود، وإلا الفناء". فتَكامُلُ صناعةِ رأس المال – الربح مع الأرض والزراعة، لا يتحقق بعلاقاتِ الصداقة والتكافل. بل يُغدِقُ عليهما التناقضاتِ المتراكمةَ كالجبال، ويؤجج بينهما العِداء.

قد تَبلُغُ التناقضاتُ الطبقية والأثنية والقومية والأيديولوجية في المجتمع حَدَّ الصراعات والحروب. إلا أنها ليست بالتناقضات التي يستحيل التغلب عليها وتَخَطّيها. فمثلما أنها أُنشِئَت بِيَدِ الإنسان، فبالإمكان بَعثَرَتها أيضاً. أما التناقض بين الصناعة باعتبارها وسيلةَ رأسِ المال وبين الأرض والزراعة، فيَفُوقُ سيطرةَ الإنسان. فالأرض والزراعة قد أَعَدَّتا نفسَيهما خلال ملايين السنين. ومن المحال إنشاءهما بِيَدِ الإنسان في حال فسادِهما. وكيفما أن صُنعَ الأرض ليس بِيَدِ الإنسان، فمِن غير الممكن حالياً ابتكار المنتوجات الزراعية وغيرها من الكائنات الحية كالنبات مثلاً. ويَلُوحُ أنه من المستحيل تَوَقُّع حصول إمكانية ذلك. وبالأصل، فهذه الإمكانية قد تحققت في هيئةِ الإنسان. وما من معنى أو فرصة لِتَكرارِ ما قد تحقق.

لن أتعمق أكثر، لأنه موضوعٌ فلسفي عميق. لكن، وكيفما أن فرعون أراد تهيئةَ مستقبله من خلال القبور التي على شاكلةِ الأهرامات، فنمطُ الصناعوية في التحويل الروبوتي أيضاً لا يُمكِن أن يَخلقُ مستقبلاً يُطاقُ العيش فيه كثيراً. بل هذا قلةُ احترامٍ تجاه الإنسان أيضاً. فعندما يَكُون ثمة كيانٌ رائعٌ وكاملٌ كالطبيعة في الوسط، فما معنى أو أهمية الرجل الآلي (الروبوت) ونُسَخِه؟ مرةً أخرى يَظهَر أمامَنا جنونُ رأس المال في الربح. لِنَفتَرضْ أن الرجال الآليين أَنجَزوا الإنتاجَ بأبخسِ الأثمان. فبِمَ سيُفيدُ ذلك في حالِ عدمِ وجودِ مستخدِميه؟ الصناعوية بِبُعدِها هذا هي المؤثر الأولي على الإطلاق في جعلِ المجتمع عاطلاً عن العمل، والسلاح الأفتك بِيَدِ رأس

المال تجاه إنتاجية المجتمع. ذلك أن رأس المال يَلجَأ مِراراً إلى استخدام سلاح الصناعة في تشغيلِ أقلِّ عددٍ ممكن من العمال، وفي التلاعب بالسوق كما يشاء عبر ترخيص الأسعار على السواء. وهكذا تَجعَل من أزماتها (أزمات زيادة الإنتاج) أمراً لا مفر منه، باعتبارها المؤثر الأساسي في الأسعار الاحتكارية والبطالة. وفي المحصلة، فالسلع الفاسدة، وملايين البشر العاطلين عن العمل والجائعين والمقهورين بؤساً، يصبحون ضحيةَ تلك الأزمات.

لا يمكن لطبيعة المجتمع تأمين استمراريتها إلا ضمن علاقاتٍ وثيقةٍ مع البيئة، التي هي ثمرةُ ملايين السنين والأمكنة المناسِبة. ولا يمكن لأي تَكوينٍ صناعي أن يَقومَ مقامَ البيئة باعتبارها معجزةَ الكون. منذ الآن وحركةُ المرور بَلَغَت أبعادَها الكارثية، براً وجواً وبحراً وفضاءً. والصناعة السائرة استناداً إلى وقود المستحاثات إنما تُسَمِّمُ المناخَ والبيئةَ باستمرار. وثَمَنُ كل تلك الفواجع هو تَراكُمُ الربحِ لِقرنَين من الزمن. أَوَكان هذا التراكم يَستَحِقُّ هذا الكم من الأضرار؟ فكيفما أن الأضرار المُتَكَبَّدَة انطلاقاً من هذه الأسباب تُناهِزُ خسائرَ إجماليِّ الحروب، فإن الخسائر البشرية أيضاً لم تُقَدَّم بسبب أيِّ نوعٍ من الأحداث الأخرى، سواء كانت أحداثَ الطبيعة، أوتلك المصنوعةَ بِيَدِ الإنسان.

تُعَدُّ الصناعوية إحدى أهم قضايا المجتمع، نظراً لكونها أيديولوجيةً وجهازاً احتكارياً. لذا، ينبغي التحري فيها من الأعماق. والمخاطر التي أَبرَزَتها للعيان وحدها كافيةٌ للشروعِ بذلك. حيث أن تَضَخُّم الوحش أكثر فأكثر، وخروجه عن السيطرة، قد يَجعَل التحقيقَ بِحَقِّه بلا معنى، أو يُؤَخِّر اتخاذَ التدابير اللازمة بشأنه. لقد آن الأوان تماماً لانتزاعِ هذا الوحش من يدِ

الاحتكارات، والقيام أولاً بتأهيله، ثم جعله صديقاً لطبيعةِ المجتمع، في سبيل سد الطريق أمام خروجِ المجتمع من كينونته وتَحَوُّلِه إلى مجتمعٍ افتراضي.

من أهم مهامِ النشاطات العلمية والكفاحات الأيديولوجية المعنية بالنضال تجاه الصناعوية، هو الفصل بين البنية الأيديولوجية الاحتكارية للتقنية الصناعية ونمط استخدامها، وبين بنيتها المتناغمة مع مصالح المجتمع العامة ونمط استخدامها. أما المجموعاتُ الزاعمةُ بالكفاح تجاه الصناعوية على أساس النزعة الإنسانية المثالية، والتي تتناولها بشكلٍ منفصل عن وضعيتها الاجتماعية والطبقية؛ فمن غير المُتَوَقَّعِ أن تَبلُغَ أهدافَها. وموضوعياً، فهذه المجموعاتُ لن تستطيعَ إنقاذَ نفسها من السقوط في وضعٍ معاكسٍ لأهدافها، وخدمةِ الصناعوية كنزعةٍ احتكارية. ذلك أن الصناعوية تتسم بالطابع الأيديولوجي والعسكرتاري والطبقي أكثر مما يُعتَقَد بكثير. فهي العلمُ والتقنيةُ أيديولوجياً. بل وتُمَثِّلُ الأبعادَ الأخطر على الإطلاق من العلم والتقنية المستَخدَمَين في هذا المنحى. كما أن وحش الصناعةِ لم يَظهَر للوسط من تلقاءِ ذاته. لِنَتَذَكَّر مجدداً: عندما أَقدَمَت بورجوازيةُ إنكلترا على القيام بحملتها الإمبريالية التاريخية في الجزيرة وأوروبا والعالم أجمع، كانت حينها الطبقةَ التي نَظَّمَت الصناعويةَ من جهة، واستخدمَتها بأسرعِ الأشكال وأوسعِ النطاقات من جهةٍ أخرى. ومن ثَمَّ باتت الصناعويةُ السلاحَ المشترَكَ لجميع بورجوازيي البلدان على التوالي. وحاكميةُ البورجوازية المتحققة على الصعيد العالمي خلال القرنَين التاسع عشر والعشرين، اللذَين كانا قرنَي الصناعةِ بالأغلب من بين ثالوثِ التمويل – التجارة – الصناعة؛ إنما هي برهانٌ ساطعٌ على هذه الحقيقة.

لَكَم هو مؤلِمٌ أن إعلانَ كارل ماركس وحركةِ الاشتراكية المشيدة للمجتمعِ اللارأسمالي على أنه رجعي، وقَبولَهم بالتحالفِ الاستراتيجي مع

البورجوازية الصناعية؛ قد جَعَلَهم الحركةَ المُعاكِسةَ لأهدافها بالأكثر في التاريخ، وإنْ لَم يَكُن عن قصد؛ بل وربما تتصدر الحركات الأكثر مأساويةً فيما يَدُلُّ على الخيانة موضوعياً. تماماً مثلما هي الحال في تضادِّ وخيانةِ المسيحيةِ لأهدافها موضوعياً، بل وعن وعيٍ بنسبةٍ كبرى؛ حصيلةَ تحالُفِها مع الدولة والسلطة، بعدما كانت دينَ السلام على مر ثلاثةِ قرونٍ بأكملها. فالمسيحيةُ أيضاً سَقَطَت في نهايةِ المطاف في وضعيةٍ متضادةٍ مع أهدافِ خروجها، نتيجةَ انجرارِها وراءَ جاذبيةِ احتكار السلطة، وعجزت بالتالي عن الخلاص من التحول إلى دين المدنية. أما ما جرى في الإسلام، فقد بدأ منذ أن كان سيدنا محمد على قيدِ الحياة. وفي النهاية، فقد باتوا مهزومين تجاه الصناعة الدائرة في فَلَكِ السلطة.

إذا كانت البشرية جمعاء شَرَعَت اليومَ بإطلاقِ صرخاتها المدوية باسم البيئة، وكأن ساعة القيامة قد حَلَّت؛ فما عليها سوى استيعاب أبعادِ هذا الحدث التاريخية – المجتمعية والطبقية على هُدى الحركات القُدوة المشابهة، وقَبولها كحركاتِ وجود المجتمع، والكفاح كحركةٍ دينيةٍ جديدةٍ مقدسة. ذلك أنه، وكيفما يستحيل إخماد النار بالنار، فمن غير الممكن خوض الكفاح الأيكولوجي أيضاً من دون مُساءلةِ الحياةِ الكامنةِ في مستنقعِ الصناعوية، والتحقيق فيها، والتخلي عنها. إذا كنا لا نرغب معاناةَ مآسيَ جديدةٍ بطابعِ المسيحية والإسلام والاشتراكية المشيدة، فما علينا وقتئذ إلا باستنباط العِبَر والتناوُلِ السليم للكفاح العلمي – الأيديولوجي والأخلاقي – السياسي.

٦- قضية المجتمع الأيكولوجية

واضحٌ أن قضية الصناعوية جزءٌ من القضية الأيكولوجية وعِلَّةٌ أوليةٌ لها في الوقت نفسه. لذا، فتفسيرُها ضمن بندٍ مختلفٍ قد يعني التكرار. إلا أن الأيكولوجيا موضوع أكثر معنىً من الصناعوية، وموضوعٌ اجتماعي

إشكاليّ. ورغمَ تَضَمُّنِه معنى علم البيئة من حيث الاصطلاح، إلا أنه أساساً علمُ تحليلِ العلاقة المتينة فيما بين التطور الاجتماعي وبيئته. وعندما دَقَّت قضايا البيئة نواقيسَ الخطر الكارثي، صارَ حديثَ الساعة بالأغلب، وصُيِّرَ حقلاً منفصلاً من البحث، وإنْ اشتمل ذلك على معاني تُهَدِّدُ بالخطر. ذلك أنها – هي أيضاً – مثل الصناعوية، أي ليست قضيةً ابتَكَرَها المجتمع، بل هي الابتكار الأخير لاحتكارات المدنية، وهكذا دَخَلَت أجندةَ التاريخ والعالَم والمجتمع كقضيةٍ هي الأشمل على الإطلاق.

لَرُبما لم تتميز أيةُ قضية بالأهمية والشأن اللذَين يُخَوِّلانها لِبَسطِ الوجهِ الباطني الحقيقي لأنظمة رأس المال – الربح (الشبكات المُنَظَّمة) على جدولِ أعمالِ البشرية جمعاء، مثلما هي القضايا الأيكولوجية. ذلك أن إحصائيةَ نظامِ مدنيةِ رأسِ المال والربح (باعتبارها مجموعَ كافةِ الاحتكارات العسكرية والاقتصادية والتجارية والدينية البارزة على مر التاريخ) لم تقتصر فقط على تَفَكُّك وانحلال المجتمع من جميع النواحي (اللاأخلاق، اللاسياسة، البطالة، التضخم المالي والدعارة وغيرها)، بل وبَلَغَت حدَّ تهديدِ البيئةِ أيضاً حياةِ كل ما فيها من كائناتٍ حية أيضاً. بالتالي، بِماذا يمكننا بَرهنةَ عِداء النزعة الاحتكارية للمجتمع بشكلٍ ملفتٍ للنظر أكثر مما هي عليه هذه الحقائق؟

المجتمع البشري أيضاً كيانٌ حيٌّ، بالرغم من تعريفه بالطبيعة المتحلية بأعلى مستوَيَات الذكاء والمرونة نسبةً لجميع الكائنات الحية الأخرى. إنه عالَمي. وهو ثمرةُ مناخٍ جويٍّ مُنَسَّقٍ ومنتَظَمٍ بحساسيةٍ بالغة، وثمرةُ التطور الطبيعي لعالَم النبات والحيوان. والمُستَوِيَّاتُ المنتَظَمة التي يتعلق عليها وجودُ هواءِ ومناخِ دُنيانا وعالَمِ النبات والحيوان، إنما تَسري على المجتمع البشري أيضاً، كونَه إجماليَّ مجموعها. هذه المُستَوِيّات حساسة للغاية،

ومترابطة ببعضها بمتانة بالغة، وكأنها تُؤَلِّف سلسلة. وكيفما تَفقُدُ حلقةٌ ما وظيفتَها بمجردِ انقطاعها من السلسلة، كذلك لا مفر من تَأَثُّرِ سياق التطور الطبيعي برمته، إذ ما انقطعت حلقةٌ هامة من سلسلة تطوره. الأيكولوجيا هي علمُ هذه التطورات. لذا، فهي مهمة للغاية. وإذا ما اختَلَّت أيٌّ من المستَوِيّات الداخلية للمجتمع لأيِّ سببٍ كان، يمكن إعادة ترتيبها بِيَد الإنسان. ذلك أن الواقع الاجتماعي واقعٌ مُشَيَّدٌ بِيَدِ الإنسان في نهايةِ المطاف. لكن البيئة ليست كذلك. من هنا، إذا ما حصلت انقطاعاتٌ جديةٌ من الحلقات البيئية بسبب مهارةِ بعض المجموعات التي تنبع من المجتمع، أو بالأحرى تَخرجُ من المجتمع لتُنَظِّمَ أمورَها فوقه بوساطة رأس المال والربح؛ فقد تَترُكُ الكوارثُ الطبيعيةُ كلَّ البيئة، وحتى المجتمع أيضاً بالتسلسل وجهاً لوجه أمام القيامة بِحَدِّ ذاتها.

ينبغي عدم النسيان أن الحلقات البيئية تَكَوَّنَت مع التطور الطبيعي لملايين السنين. والأضرار الناجمة عن الخمس آلاف سنة الأخيرة عموماً، وعن المائتَي سنةٍ الأخيرة بشكلٍ خاص، قد حَقَّقَت اقتطاعَ آلاف الحلقات من سلسلة التطور الطبيعي لملايين السنين خلال هذه الفترة الزمنية، التي تُعتَبَر أقصر بكثير. وتداعياتُ الانكسار قد بدأت، بحيث يَسودُ العجزُ حول كيفية إيقافها. حيث يتم التنبؤ وفق الوضع القائم باستحالة إزالة التلوث الناجم عن الغازات المنتشرة في الغلاف الجوي، وعلى رأسها المعدل المرتفع لغاز ثاني أوكسيد الكربون (CO_2)، حتى خلال مئات بل وآلاف السنين المقبلة. هذا وربما لم تَظهر للعيان بعدْ محصلةُ الدمار الحاصل في عالَم النبات والحيوان بكل معنى الكلمة. ولكن، يتضحُ بجلاء أنه يُرسِل إشارات الإنذار بقدر الغلاف الجوي على الأقل. ذلك أن تَلَوُّثَ البحار والأنهر، وكذلك التَّصَحُّرُ الموجود، قد بلغَ الحدود الكارثية منذ الآن. كل المؤشرات تدل بموجب السياق القائم على أن يوم القيامة سيُفرَض على المجتمع بِيَدِ

المجموعات المنتَظَمة على شكلِ قسمٍ من الشبكات، وليس نتيجةَ اختلال التوازن الطبيعي. بكل تأكيد، سيَكُون للطبيعة ردودُها على هذا السياق، لأنها – هي أيضاً – حيويةٌ وذكية. ولِطاقتِها أيضاً حدودٌ في التحمل. وستُبدي مقاومتَها في الزمان والمكان المناسبَين، بحيث لن تَكترثَ بدموعِ البشر حينما يَحين ذاك الزمان والمكان. ذلك أنهم جميعَهم سيكونون مسؤولين عن خيانتهم لمهاراتهم وللقِيَم الموهوبة لهم. أَوَلَم يُنظَر هكذا سلفاً إلى يوم القيامة؟

لا أَهدِفُ هنا إلى إضافةِ الجديد على سيناريوهات الفواجع الموجودة. بل أسعى لقولِ وعملِ اللازم وفق مهاراتنا كأيِّ عضوٍ ينبغي أنْ يَكُونَ مسؤولاً في المجتمع بكل تأكيد، وذلك بالتحلي بالمسؤولية اللازمة وبمفهومنا حيال الواجبات الأخلاقية والسياسية، التي تُعتَبَر عِلَّةَ وجودنا.

يتم سرد الكثير في تاريخ البشرية عن عاقبةِ النماردة والفراعنة المنزوين في قِلاعهم وأهراماتهم. السبب واضح. فمهما يَكُن، كان كلُّ واحدٍ من النماردة والفراعنة احتكاراً مشحوناً بالمزاعم الإلهية، سواء شخصاً أم نظاماً. أجل، كانوا في العصور القديمة أعظم أمثلةِ احتكاراتِ رأس المال الراكضةِ دوماً وراء الربح. لَكَم هم شَبيهون بالاحتكارات المنزوية في ساحاتِ المدن الراهنة! ثمة فوارق – بالطبع من حيث الشكل، وإنْ لم تكن من حيث المضمون. إذ لا تستطيع القِلاع والأهرامات منافسةَ الساحات الحالية، رغم كل عظمتها وبهائها. علماً أنهم لا يمكنهم منافستَها من حيث التعداد أيضاً. فتعداد إجمالي الفراعنة والنماردة – إذا ما جَمعناهم – لا يتعدى عدة مئات. بينما عدد الفراعنة والنماردة المعاصرين يناهز مئات الآلاف على ما يبدو. لم تتحمل البشريةُ ثِقَلَ بضعةٍ من النماردة والفراعنة في العصور القديمة، فراحت تَئِنُّ تحت وطأتهم. حسناً، إلى متى ستُعاني من ثِقَلِ مئات الآلاف منهم، وهم الذين يُعَرِّضون كل البيئة والمجتمع للانحلال

والتشرذم؟ وكيف لها تَهدئةَ روعها وإيقافَ آلامها ومخاضاتها النابعة من كل هذا القدر من الحروب والبطالة والمجاعة والبؤس الذي تَسَبَّبوا به؟

لقد أَردنا التطرق إلى هذه الحقائق أيضاً على هُدى التطور الطبيعي، عندما قلنا أن المجتمع التاريخي كلٌّ متكامل. فهل هي حقائق قليلة التأثير أو بلا أهمية؟

وَثِقَ علمُ الحداثة الرأسمالية من نفسِه كثيراً اعتماداً على بنيته الوضعية. واعتقَدَ أن اكتشافاته الظواهرية الكبرى هي كل شيء. واعتَبَرَ الحقيقةَ المطلقةَ مجرَّدَ معلوماتٍ سطحية بشأن الظواهر. كان واثقاً من الولوج في مرحلة التقدم اللامتناهي. ولكن، كيف يمكن تفسير عدم رؤيته للكوارث البيئية الكامنة نُصبَ عينه؟ كيف يمكن تفسير عدم إيجاده أو تطبيقه للحلول الجذرية بصدد كافة الفواجع الاجتماعية للقرون الأربعة الأخيرة، والتي تُضاهي إجماليها في التاريخ بأكمله، وعلى رأسها الحروب؟ دعك من سده الطريقَ أمام الحروب جانباً، فماذا سيقول عن عدم تشخيصه السليم لتلك الحروب المتسللة إلى كل مسامات المجتمع في هيئةِ السلطة؟ واضحٌ جلياً – وعلى عكس ما يُعتَقَد - أن العلم في عصر الهيمنة العظمى لسيطرةِ الاحتكار، ما كان له أنْ يَجِدَ جواباً لهذه التساؤلات ببنيته المُطَوَّقة أيديولوجياً بأعلى الدرجات، والمتأقلمة بأفضل الأشكال مع خدمةِ النظام القائم. فالعلم المنتَظَم والمُعلَن عنه على أنه يهدف ببنيته وأهدافه ونمطه إلى شرعنة النظام، قد أشار إلى أنه عاجزٌ عن التأثير حتى بقدر الأديان. ولكن، من الضروري بمكان الاستيعابَ أنه ما مِن علمٍ ليس أيديولوجياً. المهم هنا هو إدراكُه لِكَونِه يُمَثِّلُ أيديولوجيةَ أيٍّ من المجتمعات أو الطبقات باعتباره علماً ومعرفة، وتحديد وضعيته بموجب ذلك. قد يصبح علمُ الأيكولوجيا قوةَ الحل

المُثلى للطبيعة الاجتماعية برمتها، وليس للبيئة وحسب؛ فيما إذا حَدَّد وضعيته ضمن هذا الإطار، باعتباره أحد العلوم الحديثة العهد.

٧ـ قضية التعصب الجنسوي الاجتماعي، الأسرة، المرأة والتعداد السكاني

إن النظر إلى المرأة بأنها جنسٌ بشريٌّ له فوارقه البيولوجية، يتصدر العواملَ الأساسية للعَمى فيما يخص الواقع الاجتماعي. إذ من المحال أن يَكُون الاختلاف الجنسي بمفرده سبباً لأيةِ قضيةٍ اجتماعيةٍ كانت. فكيفما لا يتم تناول ثنائيةَ كلِّ ذَرَّةٍ لأيِّ كائنٍ حي في الكون على أنها معضِلة، كذا الثنائيةُ في وجودِ الإنسان أيضاً لا يمكن تعاطيها كقضية. أما الجواب على سؤال "لماذا الوجودُ ثنائيّ؟"، فلا يمكن إلا أن يكون فلسفياً. قد تبحث التحليلات الأونطولوجية (علم الوجود) عن جوابٍ لهذا السؤال (وليس القضية). أما جوابي، فكالتالي: لا يمكن تأمين وجود الوجود خارج إطار الثنائية. الثنائية هي النمط الممكن للوجود. فحتى لو لم يَكن المرأة والرجل بحالِهما الحالية، وكانا منفردَين (لا قرينَ لهما)؛ فلن يستطيعا الخلاص من تلك الثنائية. وهذا هو الحدث المسمى بالجنسانية المزدوجة (الخنثى). ينبغي عدم الاستغراب. ولكن الثنائيات مَيَّالةٌ دوماً للتَكَوُّنِ المختلف. والبرهان الذي سيتم البحث عنه فيما يتعلق بالذكاء الكوني المطلق (Geist)، بالمقدور البحث عنه أساساً في ميول هذه الثنائية. كِلا طَرَفَي الثنائية ليسا جيدَين أو سيئَين. بل هما مختلفان، لا غير. ويجب أن يكونا مختلفَين بالضرورة. فإذا ما تماثلت الثنائيات، من المحال تَحَقُّق الوجود. وعلى سبيل المثال، من المستحيل عندئذٍ حل قضية التناسل في الوجود الاجتماعي من خلال امرأتَين أو رَجُلَين. تأسيساً عليه، فسؤالُ "لماذا المرأة أو الرجل؟" لا قيمةَ له. وإذا

كان لا بد من جوابٍ عليه، فبالمستطاع إعطاء جواب فلسفي مفاده أن الكون يجب أن يتكون هكذا ضرورةً (مُرغَماً، مَيَّالاً، عاقلاً، راغباً)، لا غير.

من هنا، فالبحث والتمحيص في المرأة باعتبارها كثافةَ العلاقات الاجتماعية، ليس ذا معنى وحسب، بل ويتسم بأهمية قصوى من حيث تخطي (تحليل) العُقَدِ الاجتماعية العمياء أيضاً. وبما أن وجهة النظر الرجولية السلطوية قد خُلِعَت عليها مسحةٌ من الغفران، فإن تحطيم العَمى المعني بالمرأة بمثابةِ ضربٍ من ضروبِ تحطيم الذَّرَّة، حيث يتطلب الجهودَ الفكرية العظمى وكسرَ شوكةِ الرجولة السلطوية. أما في جبهة المرأة فينبغي تحليل المرأة المُنشَأة اجتماعياً في الأصل، والتي تَكاد تَجعلُ من ذلك نمطاً وجودياً لها؛ وتحطيمَها بالمثل. فخيبات الأمل (عدم تجسيد اليوتوبيات والمناهج والمبادئ في الحياة العملية) المُعاشة في انتصار أو فشلِ كل الكفاحات الديمقراطية والأخلاقية والسياسية والطبقية المنادية بالحرية والمساواة، مشحونةٌ بآثار شكلِ العلاقةِ (فيما بين المرأة والرجل) الحاكمة (السلطوية) غير المُحَطَّمة. ذلك أن العلاقات المُغَذِّية لشتى أنواع اللامساواة والعبودية والاستبداد والفاشية والعسكرتارية، إنما تستقي منبعَها العين من شكلِ العلاقةِ تلك. بالتالي، إذا كنا نَوَدُّ إضفاء التداولات المقبولة التي لا تؤدي إلى خيبة الأمل فيما يتعلق بالكلمات التي طالما يدور الحديث عنها، من قبيل المساواة والحرية والديمقراطية والاشتراكية؛ فينبغي حينها فك وتمزيق شبكة العلاقات المنسوجة حول المرأة، والقديمة بقدرِ عمر الطبيعة والمجتمع. وفيما خلا ذلك، ما من سبيلٍ آخر يؤدي إلى الحرية والمساواة (الملائمة للفوارق) والديمقراطية الحقيقية والأخلاق غير الازدواجية.

منذ ظهور الهرمية أُضفِيَ المعنى على الجنسوية بأنها أيديولوجية السلطة. إنها مرتبطة عن كثب بالتحول الطبقي والسلطوي. كل البحوث

والأرصاد الأثرية والأنثروبولوجية والمعاصرة تدل على أنه ثمة مراحل كانت المرأة فيها منبع الاقتدار، وأنها امتدت مدةً طويلة من الزمن. هذا الاقتدار ليس بحاكمية السلطة المتاسسة على فائض الإنتاج، بل بالعكس، إنه اقتدار ينبع من العطاء والإنجاب، ويُعَزِّزُ الوجودَ الاجتماعي. ذلك أن الذكاء الذي لا يبرح قويَّ التأثير لدى المرأة، له أواصره الوطيدة مع ذاك الوجود. وعدم احتلال المرأة مكانةً ملحوظةً في حروب السلطة المتأسسة على فائض الإنتاج، وكذلك نمطُ وجودها الاجتماعي؛ إنما معنيان بوضعها هذا.

تشير اللُّقى التاريخية والمشاهدات اليومية بجلاءٍ ساطع إلى أن الرجل لعب الدور الريادي في تَطَوُّرِ السلطة المتمحورة حول النظام الهرمي والدولتي. ولتحقيق ذلك كان ينبغي تخطي وكسرَ شوكةِ اقتدارِ المرأة المرتقي إلى آخر مرحلة من المجتمع النيوليتي. هذا وتُؤكِّد اللُّقى التاريخية والمشاهدات اليومية مرةً أخرى أنه تم خوض الصراعات الضارية المتنوعة الأشكال والطويلة المدى ضمن هذا السياق. ونخص بالذكر الميثولوجيا السومرية التي تُسَلِّطُ الضوءَ على ذلك، وكأنها تكاد تكون ذاكرةَ التاريخ والطبيعة الاجتماعية.

تاريخ المدنية هو تاريخ خُسران وضياعِ المرأة في الوقت نفسه. هذا التاريخ بآلهته وعباده، بحُكامه وأتباعه، باقتصاده وعلمه وفنه؛ هو التاريخ الذي رَسَّخَته شخصية الرجل الحاكم. بالتالي، فخُسران وضياعُ المرأة يعني التهاويَ والضياعَ الأعظم باسم المجتمع. والمجتمع المتعصب جنسوياً إنما هو ثمرةُ هذا السقوط والخُسران. والرجل المتعصب جنسوياً يتميز بِنَهَمٍ كبيرٍ لدى بسطه نفوذَه الاجتماعي على المرأة، لدرجةِ أن أيَّ تَماسٍّ معها يُحَوِّلُه إلى استعراضٍ للسيطرة. حيث بُسِطَت علاقةُ السلطة باستمرار على ظاهرةٍ بيولوجيةٍ كالعلاقة الجنسية. إذ لا ينسى بتاتاً أنه يُضاجِع المرأةَ جنسياً بنشوةِ

الانتصار عليها. لقد كَوَّنَ عادةً جد وطيدةٍ على هذا الصعيد، وابتَدَع الكثيرَ من العبارات: "تَمَكَّنتُ منها"، "أَنهَيتُ أمرَها"، "العاهرة"، "لا تُنقِص المَنيَ من رحمِها، ولا العصا من ظهرِها!"، "الفاحشة، المومِس"، "إنه صبي كالبنت"، "إذ ما أَطلَقتَ عنانَ ابنتِكَ، فستهرب إلى الطَّبَّال أو الزَّمَّار"؛ وغيرها من القصص غير المعدودة التي يُضرَبُ بها المَثَل. ساطعٍ سطوعَ الشمسِ كيفية تأثير العلاقة فيما بين الجنسوية والسلطة داخل المجتمع. فحتى في يومنا الراهن يَتَمَتَّعُ الرجلُ بالحقوق اللامحدودة على المرأة، بما فيها "حق القتل"؛ كواقعٍ سوسيولوجيٍّ قائم. وتُطَبَّقُ تلك الحقوق يومياً. بالتالي، فالعلاقات تتسم بطابع الاعتداء والاغتصاب بنسبةٍ ساحقة.

أُنشِئَت الأسرةُ كدولةِ الرجل الصغيرة بموجب هذا المنظور الاجتماعي. وما البراعةُ أو التأثير المستمر للمؤسسة المسماة بالأسرة بنمطها الحالي على مر تاريخ المدنية، إلا بسبب القوة التي تُزَوِّد بها أجهزةَ السلطةِ والدولة. أولاً؛ يتم فرض التَحَوُّل السلطوي على الأسرة بالتمحور حول الرجل، لِتغدوَ خليةَ مجتمع الدولة. ثانياً؛ يتم ضمان عمل المرأة فيها بلا حدود أو مقابل. ثالثاً؛ تُنجِب الأولادَ بغرضِ تأمين التعداد السكاني اللازم. رابعاً؛ تَنشُرُ السقوطَ والتَّرَدِّيَ والعبودية بين صفوف المجتمع بأكملها، باعتبارها نموذجاً وظيفياً. في الحقيقة، الأسرةُ بمضمونها هذا أيديولوجية. إنها المؤسسة التي تفَعَّلَت فيها الأيديولوجية السلالاتية. فكلُّ رجلٍ في الأسرة ينظر إلى نفسه على أنه ربُّ أسرة. للأيديولوجية السلالاتية تلك تأثيرها البليغ المُتَستِّر وراء النظر إلى الأسرة على أنها واقعٌ جدُّ هام. وكلما ازداد عدد النساء والأطفال في الأسرة، كلما تَمَتَّعَ الرجلُ بالضمانِ بالمثل. من المهم أيضاً تقييم الأسرة بوضعها الحالي بأنها مؤسسة أيديولوجية. فإذا ما سَحَبتُم المرأةَ والأسرةَ بوضعهما القائم من تحتِ نظام المدنية، أي السلطة والدولة؛ فلن يتبقى باسم النظام إلا القليل النادر. إلا أن ثمنَ هذا الطراز هو

نمطُ وجودِ المرأة المؤلم والبائس والمقهور والمتردي والمهزوم المتستر وراء الحرب الدائمة المنخفضةِ الشدة والمُعلَنة إزاء المرأة بشكلٍ لا ينضب. وكأنه "احتكار الرجل" المُسَلَّط على عالَم المرأة كسلسلةٍ احتكارية ثانية موازيةٍ ومشابهة لِما فَرَضَته احتكارات رأس المال على المجتمع طيلة تاريخ المدنية. بل وهو الاحتكار الأعتى والأقدم عمراً. من هنا، فتقييم وجودِ المرأة بأنه عالَم المستَعمَرةِ الأقدم، سيؤدي إلى نتائج أكثر واقعية. وربما من الأصح القول بشأنهن أنهن شعبُ المستعمَرة الأقدم الذي لم يصبح أُمّة.

أما الحداثة الرأسمالية، ومثلما لم تَقُم بإضفاءِ الحرية والمساواة على الوضعِ المتبقي من القديم الغابر رغم كل التزيينات الليبرالية البراقة؛ فقد أضافت إليه وظائف جديدة، فأَقحَمَت المرأةَ في وضعٍ أشد وطأة من سابقه. فالصفات من قبيل: العاملةُ الأرخص، عامِلةُ المنزل، العاملةُ المجانية، العاملةُ المرنة، والخادمة؛ تشير إلى أن الوضع أَشَدُّ وطأة. وفوق هذا، تَجَذَّرَ استغلالُها أكثر فأكثر باعتبارها الكائن أو الأداة المفضلة في المجلات والدعايات. فحتى جسدها يُبقى عليه ضمن مستوى السلعة التي لا غنى لرأس المال عنها، كونها أداة الاستغلال الأكثر تنوعاً. إنها أداةُ الدعاية الاستفزازية والمُثيرة على الدوام. وباقتضاب، هي أكثر ممثلي العبودية العصرية عطاءً. فهل يمكن تَصَوُّر بضاعة أفضل وأثمن من العبد الذي يَدُرَّ الأرباح الطائلة، ويَكون أداةَ المتعة اللامحدودة في آنٍ معاً؟

قضية التعداد السكاني على علاقة كثيبة مع التعصب الجنسوي والأسرة والمرأة. فسكان أكثر يعني رأس مال أكبر. و"امرأة المنزل" هي مصنع السكان. ويمكننا القول أنها مصنعُ إنتاجِ أكبرِ كَمٍّ من البضائع و"الذُّرِّيَّة" الأثمن قيمةً مما يحتاجه النظام القائم بشدة. وللأسف الشديد، قد أُقحِمَت الأسرة في هذا الوضع في كنفِ السيطرة الاحتكارية. وبينما يُفرَضُ على

المرأة اجترارَ كل المصاعب والمشقات، فإن ثمن هذه البضاعة هو كونها الهدية الأثمن المُهداة إلى النظام. إن أكثر مَن تُهلِكه زيادةُ السكان وتُنهِكُه هو المرأة. الأمر كذلك في أيديولوجية السلالات أيضاً. فالنزعة العائلية، التي تمثل الأيديولوجية المُفَضَّلة للحداثة، هي المرحلة الأخيرة التي بَلَغَتها السلالاتية. كل هذه الأمور تتكامل أيضاً مع أيديولوجية الدولتية القومية زيادةً عن اللزوم. فما الذي عساهُ يَكُونُ أثمن من إنشاء الأولاد باستمرار لأجل الدولة القومية؟ فالمزيد من سكان الدولة القومية يعني المزيد من القوة. وهذا ما مفاده أن ما يقبع وراء الانفجار السكاني ليس سوى المصالح الحياتية لاحتكارات رأس المال والرجل المُتَراصَّة. بمعنى آخر، فالمشقات، القهر، الإهانة، الآلام، الاتهامات، البؤس، والمجاعة كلها من نصيب المرأة؛ بينما الكَسبُ المزاجي من نصيب "آغا"ها ورأسماليِّها. ما من عصرٍ في التاريخ تجرأ بقدر راهننا على إبداء قدرته أو خبرته في استخدام المرأة كأدةٍ للاستغلال من مناحي كثيرة. إن المرأة تَعيشُ أحرجَ فترات تاريخها، من حيث هي أول وآخِر مستعمَرة.

بَيْدَ أن شَراكةَ الحياة المُنَسَّقة مع المرأة بفلسفةٍ مفعمةٍ بروحِ الحرية والمساواة والديمقراطية الجذرية، تمتلك الكفاءةَ التي تُخَوِّلُها لتأمينِ أعلى مستويات الكمال في الجمال والفضيلة والصواب. وأنا شخصياً أرى الحياةَ مع المرأة ضمن الأوضاع القائمة مُعضِلةً إشكالية، بقدرِ ما هي قبيحةٌ ورذيلةٌ وخاطئة. والحياةُ مع المرأة في ظل الأوضاع القائمة، هي الموضوع الذي أَشَدّ ما تَضعُفُ فيه جرأتي منذ طفولتي. ذلك أن ما هو موجودٌ في الوسط هو حياةٌ ستتحرى وتُحَقِّق في غريزةٍ وطيدةٍ للغاية كالغريزة الجنسية. فالغريزة الجنسية إكرامٌ لأجل ديمومةِ الحياة. وهي معجزةُ الطبيعة التي تستحق التقديس. لكن احتكارَ رأس المال والرجل قد لَوَّثَ المرأةَ، لدرجةِ أن هذه المهارةَ التي تُعَدُّ معجزةَ الطبيعة، قد صُيِّرَت مؤسسةً هي الأكثر سفالةً،

وبمثابةِ "مصنع الذُّرِّيَّة" المنتج للبضائع. وبينما يُقلَبُ المجتمعُ رأساً على عقب بهذه البضائع، فإن البيئةَ أيضاً تَشهَد الانهيار لحظةً بلحظة تحت وطأةِ التضخم السكاني (تعداده حالياً ستة مليارات؛ فلنَتَصَوَّر بلوغَه عشرة مليارات أو خمسين ملياراً إنْ استمرَّ بهذه الوتيرة). لا ريب أن العيشَ مع امرأة وأطفال يعتَبَر في جوهره حَدَثاً مقدساً، ومؤشراً على عدم انتهاء الحياة، حيث يُشعِرُ بالخلود. أَوَثمة شعورٌ أروع من ذلك؟ إن نشوةَ التطلع إلى الخلود تحيا وراء كل أنواع هذه الحقيقة الواقعة. لكن هذا الوضع لدى إنساننا الراهن على وجه الخصوص، يُعاشُ في المستوى الذي قال فيه أحدُ الشعراء "ذُرِّيَّتُنا بَلاءٌ على رؤوسنا". من هنا، من المحال إنكار كوننا – مرةً أخرى – وجهاً لوجه أمام أفدح رذالةٍ وقُبحٍ وخطأ لاحتكارِ رأس المال والرجل، والذي هو عكسُ الطبيعة الأولى والثانية.

ما شُيِّدَ بِيَدِ الإنسان يمكن هدمَه بِيَدِ الإنسان. لا قانون الطبيعة موجود هنا، ولا القدر المكتوب. بل موضوع الحديث هو عمليات الفرز الواجب تحطيمها، والتابعة للاحتكارات التي تُشَكِّل أيدي الحياة السرطانية والهرمونية للشبكةِ والرجلِ الماكر القوي. لَطالما شَعَرتُ من الصميم بعُمقِ تَفاهُمِ ثنائي الحياة المزدوج والخارق على الإطلاق في الكون (حسبما هو معلوم). وأبدَيتُ الجرأة على التفكيرِ مع المرأة أولاً، ثم النقاش معها حول مكانِ وزمانِ ومقدارِ الفساد الذي حَلَّ بها، وكيفية تلافيه؛ وعَرضِ أهميةِ ذلك على كافة العلاقات. دون أدنى شك، فالمرأة القوية، العاقِلة، الفاضلة، الجميلة، المتخذة للقرارات الصائبة، وبالتالي التي تَجعَلني معجباً بها بِتَخَطّيها إياي، والتي يمكن أن تَكُون مُخاطباً لي؛ هي – وفقط هي – من حجرِ الزاوية في بحثي الفلسفي. ولَطالما آمنتُ بأن ألغازَ تَدَفُّقِ الحياة في الكون ستَجِدُ معناها مع هذه المرأة بجانبها الأفضل والأجمل والأصح. ولكني آمنتُ أيضاً بأخلاقي التي لا تَسمح بتاتاً بمُشاطرةِ طرازِ وجودي مع

بضاعةِ "الرجل ورأس المال" المنتصبة أمامي، أي مع "هرمز ذي التسعين ألف زوج" ؛ ولدرجةٍ لن يَقدِرَ عليها أيُّ رجلٍ كان. إذن، والحال هذه، وبِما يتعدى نطاق الفامينية، فإن مصطلح "علم المرأة" (Jineoloji) قد يَكون جواباً ورديفاً أفضل للهدف.

٨- قضية التمدن في المجتمع

المدنية في اللغة العربية تعني "التمدن". والقضايا النابعة من التمدن ليست أقل عدداً أو أهميةً من القضايا الأيكولوجية. بل هي إحدى المصادر الأساسية المُهَدِّدة للحياة الاجتماعية راهناً. فما الذي أَوصَلَ المدينةَ إلى هذه الحالة؟

بمنطقٍ مستقيم المسار، قد تكون: المدينة = الطبقة = الدولة معادلةً تبسيطية، إلا أنها تَطمسُ عُمقَ المعنى وتَعَدُّدَ جوانبه. لقد فَكَّرَت البشرية بإنشاء المدينة بقدرِ إنشاءِ القرية، وطَبَّقَته بما يتناسبُ وطبيعةَ المجتمع. تتصدر المدينةُ الأماكنَ التي يتركَّزُ فيها الذكاءُ الاجتماعي. ذلك أن المدينةَ تُحَرِّضُ مَلَكَةَ الذكاء لدى الإنسان، وتُظهِرها للعيان. وقد اقتفى العقلُ مساراً من التطور المرتبط بالمدينة بمتانة بالغة. المدينة هي المكان الذي أَدرَكَ فيه الإنسانُ ما الذي تستطيع قدرتُه فِعلَه. وهي تقتضي الأمان. فالواثق من نفسه يُفَكِّرُ بنحوٍ أكثرَ عقلانيّةً. والفكر يؤدي إلى الاختراعات الجديدة. كما أن زيادة الإنتاج تُطَوِّرُ الأساليبَ والتقنيات. والإنسان الذي جَرَّب ذلك، عَرِفَ المدينةَ بأنها مصدر النور، ورغب في الركوض إليها دائماً. ونماءُ المدينة حول المعبد له صلاتٌ وثيقة بكون المعابد في تلك الحقبة تدل على المكان الذي تتجمع فيه العقول والأرواح المقدسة. والمجتمعُ يكتشف ويَخلق عقله وهويته هناك بدرجة أعلى. ما ذكرناه إنما هو فرضياتٌ قويةٌ لصالح المدينة.

لكن وجهاً آخَر للمدنية سوف يُظهِر ذاتَه مع ولادتها، مثلما هي الحال في كل حقيقة. إنه التحول الطبقي والتدول. لا ريب أن الأساس المادي للتحول الطبقي هو معدل الإنتاج المتزايد. فبعضُ أصحابِ العقل المرتقي في المدينة عَلِموا بخبراتهم أنهم سوف يُشبِعُون أضعافاً مضاعفةً من البشر، فيما إذا أَكثَروا من تعدادهم وشَغَّلوهم في الأراضي الخصيبة. ولم يَتَبَقَّ سوى تأسيس هذا النظام. والنظام بدوره بمثابة دولة الاحتكار. واضحٌ أن تنظيم النظام الجديد هذا قد وُلِدَ كاحتكارٍ زراعي، حتى ولو كان ضمن إطار المدينة. والمدائن السومرية تُوَضِّح كلَّ شيء في هذا المضمار. والعديد من المدنيات مثل مصر وهارابا، كانت احتكارات زراعية أثناء ولادتها، وأجهزة تنظيم الإنتاج. فالإنتاج الكافي، ووصولُ العامِلين إلى المستوى الذي يُقَدِّمون فيه فائضاً من الإنتاج مضاعَفاً ولو بمرةٍ واحدة فقط على الأقل؛ إنما يعني ولادة الأرضية المادية للدولة. في الحقيقة، فالحدث المسمى بالدولة هو المرتَزِقون على زيادة الإنتاج، لا غير. وقد يَكُون من الأفضل نعت الدولة بتنظيم جمعِ كلِّ زائد. والمدينة مكان مناسِب لذلك أيضاً. بينما هكذا نوع من العلاقات صعبٌ لآخر درجة في المجتمع القَبَلي والقروي، حيث لا تسمح بنيتهما بذلك. هذه هي الحقيقة الواقعة الكامنة وراء ولادة الدولة في المدينة. هكذا تغدو البشرية وجهاً لوجه أمام ظاهرة الاستغلال في المدينة. أي أنها تتعرف على شكلٍ من العلاقات التي كانت تَجهَلُها. من هنا، باتت "الدولتيةُ" اسمَ الفن الجديد. وما الذي يَعجَز عن فعله مَن يُمسِك بزمامها! إنها بوابةٌ مصلحية عظمى. حتى الكادح العبد فَهِمَ أنه أكثر راحةً وضماناً من السابق في كنف بطالةِ الدولة. فربطُ عَمَلِه كلياً بالعنف، إنما هو مبالَغة. هكذا هي قصةُ ولادةِ المدينة على وجه التقريب.

جَلِيٌّ أن المدينةَ تُشَكِّل خطوةً ثوريةً في التطور العقلاني للمجتمع، وإنْ كان لها بعضُ قضاياها (كونها تنظيم المستَغِلين والأقوياء). يفكر أرسطو في

أنْ يَكُونَ التعدادُ المثالي خمسةَ آلاف نسمة لأجل مدينة كبيرة الحجم. وتعدادُ المدائن في مرحلة التأسيس أيضاً هو كذلك بالأغلب. إنه تَجَمُّعٌ بشريٌّ جديد، حيث تم تخطي المجتمعَ القَبَلي. والمنحدرون من مختلف القبائل والأنساب يرتبطون ببعضهم بعضاً بالروابط التي نسميها مواطَنة المدينة. أي أنه يتكون "شعب المدينة" و"المدنيون" (Bajariler). هذا التطور دليل على غِنى المجتمع. والمدينة بوضعها هذا وسيلةُ التطور، لا مصدرَ قضيةٍ جدية. ولا يُلاحَظ كثيراً المدائن التي تعاني من مشكلة السكان في العصور الأولى برمتها، عدا بابل وروما في بعض الأحايين. كما أن المدينة تُعَزِّزُ من جاذبيتها باستمرار بوساطة تفوقها الاجتماعي. بينما ضاعفَ النموذجُ السومري من نفسه كالتيهور، أَنشَأت مصر كماً قليلاً وجوهرياً من المدن. في الحقيقة، لا مثيل للمدنية المصرية تاريخياً من حيث كونها مدنية شبه مدينية – شبه قروية. هذا وتتنامى الزراعة والمِهَن الحرة فيها كثيراً. وبُنى الطرق والمعمار والرياضة والفن والقصور، إضافة إلى البنى المحيطة بالمعبد؛ تتوسع جميعها متجهةً صوب أشكالٍ نسيجيةٍ جديدة. وأغلب المدن تُشَيَّدُ حول الحاميات العسكرية. ونخص بالذكر حاميات روما، التي تُعتَبَر كلُّ واحدةٍ منها نواةً مدينية. يَذكُرُ المؤرخون أن كل مدينةٍ واحدةٍ تَكُون من نصيبِ عشر قرى على الأقل في ذاك العصر. أي أنه ثمة علاقةٌ تكافليةٌ (المنفعة المتبادلة) فيما بينها. وهذا ما معناه أنه لم يَكُن ثمة قضية فيما بين المدينة والقرية آنذاك.

أما روما، المدينة الفخمة الأخيرة للعصور القديمة، فربما كانت تَحمِل بين أحشائها كلَّ قضايا عصرها. وهذا ما كان جعلها المدينة الأبهى والأكثر إشكاليةً في نفس الوقت بالنسبة للمدنية. إذ كان بالإمكان العثور على كل الطبقات والجماعات فيها (الأرستقراطية، البورجوازية، العَبيد، حثالة البروليتاريا، شتى أنواع المجموعات الأثنية، مختلف المجموعات العقائدية،

ومختلف الأعراق). وكانت الطبقاتُ والجماعات القديمة تُمَثَّل على شكلِ بقايا، بينما تُمَثَّل الجديدة منها على شكل رُشَيم. من جانب آخر، كان بالإمكان استشفاف كافة أشكال الأخلاق والسياسة والحكم أيضاً. حيث كانت تُختَبَرُ جميعُ أمثلة المَلَكيات والجمهوريات والديمقراطيات (ضمن نطاق الإمبراطورية). هذا وكان بالمقدور مشاهدة العلوم والفنون والفلسفات والأديان بجميع حالاتها المتبقية أو الرُّشَيمية. لقد كانت روما مدينةً عالميةً بِحق. وهذا الواقع كان بأحد جوانبه يفيد بقولِ أنَّ كلَّ الطرق تؤدي إلى روما. فقد كانت تَعكِس وضعَ قمةِ المدنية المركزية طيلة ثلاثة آلاف وخمسمائة عام بأكملها. وانهيارها أيضاً حصل بما يليق بعظمتها. فطبقةُ المسيحيين المقهورين من جهة، والمجموعات الأثنية التي لا تبرح محافظةً على قوتها من جهة أخرى (تسميتها بالبرابرة تدل على الانخداع بعلم المصطلحات التابع للمدنية)؛ كانت سوف تُهلِكُ المدينةَ وتقضي عليها من الداخل والخارج على شكلِ موجات كقوتَين عظيمتَين أصبحتا بلاءً مُسَلَّطَاً على المدنية. من هنا، فعام ٤٧٦ م لم يَكُ مجردَ تاريخِ انهيارِ مدينةٍ واحدة، أي روما؛ بل هو تاريخُ فسادِ وتَفَسُّخِ وانهيارِ ودمار مدنيةِ العصور القديمة المعمرة ثلاثة آلاف وخمسمائة عام، متجسدةً في هيئةِ مدينة.

لم تستطع الحقبة المسماة بالعصور الوسطى أن تصل في أي وقتٍ من الأوقات إلى مستوى العصور القديمة من حيث التمدن. ذلك أن مدينةَ العصور الوسطى بقِلاعها وأسوارها بَدَأت رَتيبةً وصغيرةَ الحجم للغاية. مدائن العصور الوسطى كانت أَشبَهَ بِمَقَرّاتِ الإمارات والمقاطعات. كانت متسمةً بطاقةِ التطور مع تَجميعِها للبعض من صِغار الكَسَبة وخَدَم القصور فيما حولها. ورغم بدء طبقة التُّجَّار بتسريع اندفاعتها في سبيل التضخم والعظمة، إلا أنه من العسير العثور على إنشاءاتِ مدنٍ جديدةٍ قادرةٍ على بلوغ المدن المتبقية من القديم الأقدم، من قبيل روما، الإسكندرية، أنطاكية،

دارا – نصيبين، وأورفا – أديسا. حيث أنها لم تَصِلْ البتة مستوى أُبَّهة وعَظَمة المدن الأقدم منها من حيث العمار والوظيفة (أبنية المعابد، المسارح، المجالس، الساحات العامة (الآغورا)، ميادين سِباق الخيول، المُدَرَّجات، الحمامات، شبكات القنوات، والورشات وغيرها)، ولو أنها تجاوزتها على صعيد ضخامة العدد. لقد كانت العصور الوسطى شيئاً بمثابة مدنيةِ ومدائنِ الخَيمة المنصوبةِ على أنقاضِ العصور الأولى والقديمة. وكانت المدنيةُ لا تزال بعيدةً عن وضعيةِ إحراز التفوق على الريف والقرية. كانت أَشبَه ما تَكُون بالبُحَيرات في محيطِ تكوينِ القرى. ورغم اشتمالِ بُناها على تناقضاتِ السلطة والصراع الطبقي، إلا أنها لم تَكُن بالمستوى الذي يَجعَل منها قضيةً بيئية. كان نظام المدنية عموماً يُلَوِّثُ البيئةَ رويداً رويداً بسبب احتكارات رأس المال. ومُلُوحَةُ التربة كانت متعلقة بالاحتكارات الزراعية. واستمر هذا الوضع إلى نهايات القرن الثامن عشر، مع ازديادٍ في وطأة القضايا.

ظَهَرت أزمةُ التمدن الأصلية إلى الميدان كثمرةٍ من ثمار الصناعوية والثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر. لم يَكُن هذا محضَ صدفة، بل كان معنياً بطبيعةِ الصناعوية المناهضة للمجتمعية. الجانب الأهم على الإطلاق من المدينة، والذي يُشَكِّل قضيةً من الناحية الأيكولوجية، هو عيشُها ديناميكياً منقطعاً عن البيئة. بينما القرية تعيشُ مع البيئة مباشرةً. فهي مرتبطةٌ بها بكل شيء فيها، وهي تُدرِك أنها ثمرةٌ منها، وكأنها تستمر في حياتها بنباتاتها وحيواناتها متحدثةً بلغة البيئة. لقد تَشَكَّلت لغةٌ مشتركة بينهما، لغة الزراعة. وتأسيس المجتمع كان مشحوناً بالتأثير الشديد لهذه اللغة. في حين أن الوضع معاكس في المدينة، حيث تنقطع عن الزراعة والبيئة طردياً، لِتُطَوِّرَ لغةً جديدة، لغة المدينة. كما ولها عقلانيتها المغايرة. بالتالي، يَضعُف اهتمامها بعقلانية البيئة تدريجياً. إن لغة المدينة لغةٌ معنيةٌ

بشؤون التجارة والمِهَن الحرة والصناعة والمال، وتُشَكِّلُ عقلَ تلك الشؤون وعِلمَها، وتتشكل هي أيضاً بموجبها. هكذا هو مسار التطور الجدلي الجديد للغة. واضحٌ أن ما هو قائم إنما هو لغةٌ وذهنيةٌ مُثقَلَتان بالتناقض والاغتراب. فتمدنُ العصر يُقحِم في بوتقته المجتمعَ الريفي ولهجاته وثقافاته التي تُمَثِّل مجموعاته الكلانية والقَبَلية والعشائرية والقومية والقروية المنتشرة. بالتالي، فقد أَسَّسَت أيضاً لغةَ العلم والفن والدين والفلسفة الخاصةَ بها. وعلى الصعيد الطبقي، تَكَوَّن صنفان أساسيان آخران على شكلِ الأرستقراطية والآخرين. لم تَكُن المدينية (Bajarilik) قد اكتسبت شخصيتها بعد، بل كانت امتداداً لعمومِ المجتمع.

أَفسَدَ القرنان التاسع عشر والعشرون هذا التوازنَ التاريخي كلياً. لا ريب أنه لم يتم الوصول إلى هذا الوضع على حينِ غَرّة. فعودُ تنامي المدينة في شبه الجزيرة الإيطالية فيما بين القرنَين العاشر والسادس عشر (البندقية، جنوى، فلورنسا، وميلانو وغيرها)، إنما يُعَبِّرُ عن نقل الثورة التجارية إلى أوروبا عن طريق إيطاليا في القرن الثالث عشر. وتَقُوم المدائن الإيطالية بِريادة هذه المرحلة، ساعيةً للتعاظم مرةً أخرى مع النهضة، مُقتَفِيَةً أَثَرَ روما. وتبدأ منافسةٌ جدُّ عنيفية داخل المدن وفيما بينها. ما تم مُعايشتُه عبارة عن الصراع على ريادة المرحلة الجديدة للمدنية. وكأن الحياة القديمة برمتها تنبعث من جديد، ولكن الظروف الجديدة سوف تُطرِئُ عليها التحول. فروما لا يمكن خلقها تكتيكياً. وكان لن يتحقق سوى بلوغ مستوى النسخ الممسوخة من روما. كما أن تجربةَ المملكة المركزية والدولة القومية كانت لن تُحرزَ النجاح. ولكن، لا جدال على أن المدائن الإيطالية رادت المدنيةَ الأوروبية بوساطة النهضة فيما بين القرنَين العاشر والسادس عشر. فقد أدت دورها هذا باعتبارها كنيسة (الكاثوليكية الكونية)، وباعتبارها تياراً علمانياً دنيوياً على السواء.

بدأت ثورة المدن الألمانية في مرحلتها الأولى مع اتحاد مدائن الهانساتيك (١٢٥٠ – ١٤٥٠ م تقريبياً)، مُحَقِّقَةً ثوراتها التجارية. وتتبدى ملامح المرحلة الثانية مع السياق المانيفاكتوري (١٤٠٠ م). وتَخُوضُ كونفدراليةُ المدينة نضالاً عنيفاً ضد النزعة المركزية. وقد استمرت هذه النضالات والتمردات طيلة أربعةِ قرون، حيث لعب دورَه فيها العديدُ من المجموعات القروية وشبه الكادحة، كما أدى فُرَقاءُ الحِرَفِيّين أيضاً دوراً أساسياً خلالها. وبعد مرحلةٍ دمويةٍ جداً، ولأسبابٍ مختلفة (أيديولوجية، تنظيمية، وقيادية)، انهَزَمَت تجاربُ الكونفدرالية الديمقراطية للمدن والأرياف تلك حيالَ نزعة المونارشية المركزية والدولة القومية. ولو أنها لم تُهزَم، لربما كان تاريخُ أوروبا سيُدَوَّن بمنوالٍ مغاير. وألمانيا الفيدرالية الراهنة تَشهَد تَحَوُّلاً طبيعياً ثقيل الخُطى من فاشيةِ الدولة القومية البورجوازية صوبَ هذا النموذج القديم، ولكن، ليس ككونفدرالية ديمقراطية، بل ككونفدرالية بورجوازية.

الانفجار الأصل قد حَقَّقته مدنُ إنكلترا. ومُعايشةُ مركزيةِ الثورات الثلاث معاً وبكثافة قد أدى دوره في ذلك. فالثورات التجارية والمالية والصناعية قد بَلَغَت نصرها بالأصل في أمستردام ولندن. وقُمِعَت الكونفدرالية الكومونيالية بكل بساطة في كِلا البلدَين. إلا أن شعب المدن والأرياف الأخرى، فلم يَستَسلمْ بسهولة للمركز والدولة القومية. لهذا السبب تَطَلَّبَ الأمرُ إنجازَ الثورتَين الهولندية والإنكليزية خلال القرنَين السادس عشر والسابع عشر. أما المدينتان الرائدتان لهاتَين المرحلتَين الثوريتَين، فكانتا أمستردام خلال القرنَين السابع عشر والثامن عشر، ولندن خلال القرنَين التاسع عشر والعشرين. فكِلا المدينتَين هما مركزا عالَم العصر الحديث. لقد كانتا تُديران وتَحكُمان نظامَ المدنية المركزية العالمية التي مَرَّت بتحولات عظمى. كانتا مركزَي القوةِ المهيمنة. هكذا تعاظَم تعدادهما السكاني وتناقضاتهما بسرعة، فبدأت البنية السرطانية الأصل للمدينة في هذه المرحلة. وانتَقَلت ببنتها

المَريضة على التوالي إلى فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الشرقية، روسيا، الشرق الأقصى، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط، وأفريقيا. لقد كان القرنُ العشرون "الفترةَ" التي بدأت فيها المدينةُ الحظيَ بتفوقِها القاطع في التاريخ. وبالإضافة إلى المدنية القديمة، فقد كانت البراديغما المدينية الرأسمالية تستلم دور الصدارة من براديغما العالَم الريفي الكومونيالي (المشاعي) المُعَمِّر اثنتَي عشر ألف سنة. بالتالي، لم تَعُدْ المدينةُ مجردَ مركز التجارة والتمويل والصناعة، بل وباتت في الوقت نفسه مركزَ هيمنةِ الرأي العالمي برمته. هذه البراديغما المتمأسسة بِبُؤَرِها الجامعية والعلمية الأكاديمية أولاً، وبمشافيها وسجونها، وطبقاتها وبيروقراطياتها؛ كانت تَجهَد لبسطِ نفوذها بوجهةِ النظر الوضعية الصارمة، محلَّ الرأي العالمي الأُخرَوي المركزي القديم. في الحقيقة، الفلسفةُ الوضعيةُ كانت الدينَ الجديدَ للطبقة البورجوازية. إلا أنها كانت كانت تَنظُر إلى عرضِ نفسِها بالتَقَنُّعِ بقناع "العلموية" (بالاستفادة من العلوم التي تضاعفت أهميتُها بنحوٍ خارق) أمراً عملياً وناجحاً أكثر.

لقد كان المجتمعُ قد أُصِيبَ حقاً بِمَرَضِ السرطان من خلال تلك البُنى المدينية. فحتى أرسطو لم يَتَخَيَّلْ مدينةً سكانُها عشرةُ آلاف نسمة. فما بالُك بالمدينةِ التي سكانُها مائةُ ألف، مليون، خمسةُ ملايين، عشرةُ ملايين، خمسة عشر مليون، عشرون مليون، وحتى خمسة وعشرون مليون نسمة كهدفٍ نهائي! إنْ لَم يَكُ هذا تضخُّماً سرطانياً حقيقياً، فما عساه يَكُون؟ فلأجل تغذيةِ هكذا مدينة فقط، بالإمكان القضاء على بلدٍ متوسطِ الحجم مع بيئته خلال فترةٍ وجيزة. ما مِن منطق في هذا التعاظم على الإطلاق. وجليٌّ أنه لن يَنُمَّ عن أيةِ نتيجةٍ سوى تدمير الطبيعة الأولى إلى جانب طبيعةِ المجتمع والمدينة. وما مِن بلد أو بيئة بشعبها يمكنه تَحَمُّل هذه التضخمات مدةً طويلة. فهذا التضخم السرطاني هو سبب الدمار الحقيقي للبيئة. هكذا باتت مدينةٌ

تحتلُّ بلدَها وشعبها هي، وتستولي عليهما، وتُدمِّرهما، وكأنها تستعمِرهما. فالقوة الاستعمارية الجديدة هي المدينة، والاحتكارات التجارية والمالية والصناعية العالمية في المدن، ومواقعُ ساحاتها العامة. وأما التدابير الأمنية لتلك الساحات العامة، والتي لم تَكُن أقل مما كانت عليه في القِلاع والأسوار القديمة؛ إنما تؤيد صحة هذه الحقيقة.

لقد باتت إمبريالية القرن الحادي والعشرين واستعمارُه داخل البلدان، لا خارجها. والمستعمِرون ليسوا الغرباء وحسب، بل وشركاءهم بنحوٍ أكثر. ولم تتعَولَم احتكارات رأس المال لوحها، بل وتَعَولَمَت السلطة والدولة أيضاً. ولم يَعُد ثمة فرقٌ بين داخل السلطة العالمية وخارجها. ولا أهميةَ على الإطلاق للانتماءات الوطنية، فجميعها مشترَكة. ولم يَبقَ أيُّ معنىً للتمييز بين المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. ذلك أن الإنكليزية لغتُها المشتركة، والأنكلو – ساكسونية ثقافتُها، والناتو تنظيمُها العسكري، وهيئة الأمم المتحدة منظمتُها الدولية. لم يَعُد ثمة نيويورك واحدة أو اثنتَين، بل العديد من أمثال نيويورك (مركزُ الهيمنةِ الأمريكية. وقد استلمت الحراسة من لندن في ثلاثينيات القرن العشرين) ولندن. إننا نعيش عصرَ المدن العالمية. ومدنُ عصرِ العولمة لا تقوم فقط بالقضاء على البيئة بسرعةِ الخلايا السرطانية. بل ولو كان هناك كائنٌ من المَرّيخ بنفسِ نمطِ ذهنيتها وحياتها، لَكانَ واجباً اعتبارَه أقل غرابةً وأكثر دنيويةً منها على أيةِ حال. أما أصالةُ المدينة التي لم تتنامَ أصلاً بشكلٍ ملحوظ، فقد ضَمَرَت حتى قبل الولادة. وهي ترغب في إخفاء وحشيتها الحقيقية باستعراضات الحداثة والموضة. من هنا، فالمدينة هي البربري الأصل (الفاشية، الإبادة العرقية، الإبادة الثقافية اللامحدودة، وأخيراً إبادة المجتمع). وشتى أنواع الشخصيات والمجموعات البربرية (المجتمع المُدمِن على الإعلام وجنونِ الأشباح الافتراضية المتماثلة الزائفة، بدءاً من الميول التعصبية للرياضة إلى

المحافل الطائشة ومجموعات الموسيقا الجوفاء، ومن البيروقراطية المُبيدة إلى مُضارِبي السوق، ومن المتحررين من ضوابطِ كل المبادئ الأخلاقية إلى المتحولين إلى رجالٍ آليين)، التي لم تَكُن أقلَّ شأناً من البرابرة القدماء (أنا لا أؤمن بتاتاً أن القبائل البَدَوِيّة بربرية)؛ باتت مدينية المركز، لا ريفية المركز. بل هي المدينة بِحَدِّ ذاتها.

ما يُعاشُ هو بابليو العصر الحديث (واأسفاه على بابل، لأنها كانت أصيلةً ومقدسةً إلى أنْ انهارت. وكانت الرعونة والفساد فيها بنسبةٍ محدودة). حيث لا يمكن الجزم بكيفيةِ مجيء القضية. لكن جميع المُعطيات العلمية تُشير إلى استحالةِ تَحَمُّلِ كوكبنا لهذه الدُّنيا (الدُّنيا العجيبةُ التي تَخون نفسَها، وتُصِرُّ بعزم على إبادة أيكولوجية العالَم). وحتى لو انتقلت ثانيةً إلى الريف، فالمكان ضيق ومريضٌ جداً. من الضروري بمكان الاستيعابَ بأفضل الأشكال أن مجتمعَ المدينة يَسِيرُ على تُخُومِ "إبادة المجتمع".

ما من شك بتاتاً في أن المسؤولَ عن وضعِ المدينة ذاك هو السلطة الطبقية والبنى الدولتية. فالسمسرة المدينية المذهلة قد صَيَّرَتهم برابرةً عديمي الرحمة، خالِقةً بذلك وحشيةَ المدينة (لوياثانها الجديد). ساطعٌ بجلاء أنه من المستحيل إلقاء مسؤولية ذلك كلياً على عاتق شعب المدينة ومجتمعها. ولكن الأخضر أيضاً يحترق بجانب اليابس. من هنا، فعلى الضواحي النائية و"المسيحيون الجدد" في المدينة أنْ يَجِدوا سبيلاً ومَنفَذاً. وإلا، فهم محكومون بعيشِ حالاتٍ أنكى من الحرقِ على يد الآلاف من أمثال نيرون، والذين هم أخطر وأفتك من نيرون نفسه. من المهم التفكير في إنقاذِ أخلاقِ المدينةِ وعقلها، وكذلك جمالِ المتبقي بحدود. كل مشروعٍ اجتماعي بات عليه تناوُلَ القضايا النابعة من المدينة في محورِ أَجَنَدَتِه (لأنها أصبحت مَرَضاً منذ زمن بعيد). ومن المحال التغاضي بتاتاً عن إن إمكانيةَ إيجادِنا

للحلول القَيِّمةِ لجميع القضايا الاجتماعية والأيكولوجية، لن تَكُون إلا ضمن هذا الإطار. لِنَدَع جانباً البحثَ عن الدوافع الأخرى المتسببة في انهيار العالَم والمجتمع، فتلك النابعة من المدينة بمفردها تؤدي هذا الدور منذ الآن، بل ويزيد.

٩- قضية الطبقة والبيروقراطية في المجتمع

الناظِرون إلى الطبقة والبيروقراطية على أنها شرطان للوجودِ الاجتماعي، قد يَدحَضُون أو يستغربون من الإشكاليةِ في هذا الصدد. وقد يُزعَم أنه ربما تَكون هناك القضايا التي تُسفِر عنها الطبقة والبيروقراطية، ولكنهما بالذات ربما لا تُشَكِّلان قضيةً من حيث وجودهما. لكن، ينبغي الإدراك أنهما بُنيتان إشكاليتان بقدر المدينة على الأقل. قد لا تُكَوِّنُ الطبقةُ والبيروقراطيةُ ثِقَلاً أو قضيةً بارزةً في عصورِ المدنية الأولى، تماماً مثلما المدينة. وقد تَكُون بُناهما الإشكالية قد بَرَزَت بوضوحٍ أسطع مع التوجه نحو يومنا الحاضر. لكن، ورغم ذلك، فالتحول الطبقي وكذلك التحول البيروقراطي المرتبط به، إنما هما كيانان إشكاليان، بل ولا ضرورةَ لهما من جهةِ الأخلاقِ الاجتماعية والسياسة. وقد قاوَمَ المجتمعُ ردحاً طويلاً من الزمن تجاه هاتَين البُنيتَين، ولم يَقبل بِكِلتَيهما بسهولة، بل تَصَدّاها بمقاوماتٍ عنيفة. والتاريخُ مليءٌ بقصص تلك المقاومات.

قد تَطرَأُ تَغَيُّراتٌ عظمى على الطبيعة الاجتماعية، وقد تَتَّخِذُ أشكالاً مختلفةً أيضاً من حيث التبايُن والاختلاف. سوف نتوقف عند ذلك بإسهاب في الفصول اللاحقة. إنها تَطَوُّراتٌ طبيعية ملائمة لروح الطبيعة. حسبَ رأيي، وفيما خَلا الطبقات والتحولات الطبقية (البيروقراطية أيضاً طبقة) المحدودة للغاية، والمؤقتة والفعالة، والتي تُفيدُ بِتَنَوُّعِ الإنسان وتَبَايُنِه ضمن طبيعة المجتمع بنحوٍ ذي معنى كجزء لا يتجزأ منه؛ فلا داعي للطبقات

والتحولات الطبقية المفرطة والدائمة والعاطلة (التي لا فائدة منها إطلاقاً)، والتي تتسلل حتى الأنسجةِ الاجتماعية كالوَرَم؛ تماماً كبعضِ الأنسجة التي لم تتطور أو لم تَكُن هناك ضرورة لِتَطَوُّرِها في الأنواع النباتية والحيوانية. قد يَجِدُ الرهبان والأرستقراطية والبورجوازية لأنفسهم مفهوماً مشروطاً بالتطور الطبقي، بما يُمَكِّنُها من تقديمِ بضعةِ فوائد لمدةٍ طويلة. إلا أنه من غير الممكن قَبولها بسعةِ صدر على صعيد الأخلاق الاجتماعية والسياسة، نظراً لطابعها الدائمي والقعمي والاستغلالي بإفراط، كونها قوى مهيمنة أيديولوجياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً، مثلما هي الحال على مرِّ تاريخ المدنية بأجمعه. تناقضٌ كهذا عِدائيٌّ وتنافُريّ، لأن الطبقة والبيروقراطية بحالِهما تلك تَعنِيان إنكارَ الأخلاق الاجتماعية والسياسة. الشرطُ الذي عرَضتُه هامٌّ للغاية. فالطبقة والبيروقراطية المتميزة بِكونها تَبايُناً، أو المشارِكة في التبايُن، أمرٌ ممكن. وعلى سبيل المثال، لا يمكن اعتبار المعبد الذي خَلَقَته طبقة الكهنة السومريين عاطلاً تماماً. فالرهبان قد رَصَفُوا هنا الركائزَ الأولية للعلم، الإنتاج المثمر، التمدن، الدين، المِهَن، والنظام. كما لعبَت طبقةُ الرهبان دوراً مشابهاً في العديد من الانطلاقات الثقافية. وإبداءُ الفهمِ والاستيعابِ المشروطِ للرهبان، إنما يتأتى من وظائفهم الإيجابية تلك. إلا أن شرعيتَهم تصبح موضوع جدل، وتقتضي تجاوُزَهم، في حالِ تَحَوُّلِهم إلى طبقةٍ منغلقة تعصبية (الكاست) وعاطلة ومتعاظمة بإفراط.

الخصائص المشابهة ساريةٌ على الأرستقراطية أيضاً. فهم أيضاً لهم دورهم فيما قَدَّموه للتطور الاجتماعي من نظامٍ ونشاطٍ مثمر وفوزٍ إداري، وما ساهموا فيه ضمن الفن والعلم. يكمن المفهوم ضمن هذا الإطار. لكن ما أسفروا عنه من انغلاق طبقي تعصبي وتَحَوُّلٍ استبدادي مشابه، وما أسسوه من سلالات وممالك، بل وحتى تأليههم لأنفسهم؛ إنما هو مَرَضٌ لا يمكن

قبوله. فالأخلاق الاجتماعية والسياسة على تنافُرٍ مضادٍّ مع هذه التطورات. بالتالي، فتَخَطّيهم بالكفاح تجاههم إنما هو من ضرورات الأخلاق والسياسة.

ما ذُكِرَ يَسري على البورجوازية بنحوٍ أكبر. كان لِتَنامي هذه الطبقةِ وأجهزتِها البيروقراطيةِ مساهماتُها في التطور الاجتماعي خلال المراحل الثورية. فأدواتها في التجارة والنَّقليات (المال والسندات)، استلامُها زمامَ المبادرة في تطوير الصناعة، اختبارُها للديمقراطية بين الفينة والأخرى، ومساهماتها المحدودة في العلم والفن؛ إنما تُشَكِّلُ جوانبَها التي تقتضي الإدراك والفهم. إلا أن بُنيتَها الراسخةَ بإفراط خلال القرون الأربعة الأخيرة، والتي أدت إلى التحول الطبقي والبيروقراطي بِدرجةٍ تكادُ تُناهِزُ إجماليَّه على مرِّ تاريخ المدنية الطبقية برمته، والتي ضاعَفَته كما الخلايا السرطانية؛ إنما تَزيدُ على جميع التحولات الطبقية العليا كماً وخطورةً بأضعافٍ مضاعفة. أي أن البورجوازية والبيروقراطية اللتَين احتَلَّتا الميدانَ في تاريخ التحولات الطبقية، تؤديان دورَ السرطان في براديغماي أنا. ذلك أن الطبيعة الاجتماعية غير مساعِدة لِتَحَمُّلِ هكذا طبقة وبيروقراطية. وإنْ أُريدَ تَحميلَه إياها، فسأقول حينها "إليك بالفاشية". فحسبَ رأيي، التعريفُ الآخر للفاشية هو أنها ردُّ فعلِ الطبيعة الاجتماعية على الطبقة الوسطى (مجموع البيروقراطية والبورجوازية). والعكس أصح. أي أن الفاشية تعني تحامُلَ الطبقة الوسطى على المجتمع عَمداً. ما يُبَرهَن هنا هو استحالةُ سيرِ المجتمع والطبقة الوسطى معاً. بعضُ المتنورين يَعرضون الطبقةَ الوسطى على أنها الأرضيةُ الطبقية لنظام الجمهورية والديمقراطية. وهذا العَرض هو أحدُ دعاياتِ الليبرالية الأكثر رياءً. فالطبقة الوسطى هي الطبقة التي لعبت الدور الأكبر في إنكار الجمهورية والديمقراطية. بينما دورُ الطبقات الأخرى في ذلك محدود، فضلاً عن عدم عِلمها بالفاشية. من هنا، فالطبقة الوسطى بدورها هذا تؤدي نفسَ دورِ التمدن المفرط: التضخم السرطاني.

علماً أنه ثمة صِلاتٌ عضوية وبنيوية وثيقة بين كِليهما. فكيفما أن المدينةَ تنتهلُ مرضَها ذاك من نَهَمِ الطبقة الوسطى وتَضَخُّمِها، فهكذا مدنٌ تُضَخِّمُ من الطبقة الوسطى على الدوام أيضاً.

الطبقة الوسطى ذات ذهنيةٍ وضعية. أي أنها ذات بنيةٍ تفتقِر للجوهر والعمق تماماً، سطحية، لا تذهب أبعد من قياس الظواهر بالمسطرة، ولا ترغب في رؤيتها انطلاقاً من مصالحها. إنها الطبقةُ الأكثر وثينةً في التاريخ (كَثرةُ الهياكل قد تعاظمت كالتيهور في عهدِ هذه الطبقة)، رغم عَرضِها للفلسفة الوضعيةِ بقناعِ "العلموية". هي علمانيةٌ ودُنيَوية ظاهرياً، ولكنها الأكثر دِينَويةً وخياليةً جوهرياً. دِينَويتها التي هنا عبارة عن عقائدها وأفكارها "الظواهرية" لدرجةِ التعصب. فنحن نَعلَم أن الظواهرية ليست الحقيقةَ بأكملها على الإطلاق. إنها مضموناً تعني المشاريعَ الخياليةَ بإفراط والمضادةَ للعلمانية (ضربٌ من ضروبِ المشاريع الأُخرَوِيّة)، وبَسطَها المتكررَ أمام المجتمعِ دون حياء على أنها العلمانية. وهي الطبقةُ المُطَوِّرةُ لاحتكارات رأس المال الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأيديولوجية والعلمية على الصعيد العالمي. بالتالي، فهي الطبقة التي تَطَوَّرَ عِداؤُها للمجتمع بالأكثر. كما أنها تُسَيِّرُ إبادة المجتمع والإبادة العرقية عن طريقَين اثنَين. فالقضاءُ على شعبٍ أو جماعةٍ بسببِ نَسَبِها أو عِرقِها أو دينها، لم يَكُن ممكناً إلا ارتباطاً بالطابع الطبقي للبورجوازية. والأنكى من ذلك هو إبادتها للمجتمع. وهي تُسَيِّرُ إبادةَ المجتمعِ عن طريقَين اثنَين. الطريق الأول؛ فرضُها لنفسِها على المجتمع، وتَسَلُّلها إلى كافةِ مساماتِه بهيئةِ العسكرتارية والحروب من خلالِ أيديولوجية الدولة القومية وتَمَأسُسات السلطة. وما هذا سوى حربٌ شاملةٌ مُعلَنَةٌ ضد المجتمع باتحادِ السلطة وتَكامُلِها مع الدولة. والبورجوازيةُ تَعِي جيداً من خلالِ تجاربِها أنه لا يُمكِنُها حُكمَ المجتمع بشكلٍ آخر. ثانيهما؛ نزعةُ خلقِ المجتمع الخيالي والافتراضي بدلَ المجتمعِ

الحقيقي، والذي طُبِّقَ على أرضِ الواقع تَماشياً مع ثورة "الإعلام والمعلوماتية" التي تفجرت خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبنحوٍ أصح، هي حربُ القصفِ الإعلامي المعلوماتي. وهي تُديرُها بنجاح عن طريقِ هذا الشكل الثاني من الحرب خلال نصف القرن الأخير. إنها تؤدي دورَ إبادةِ المجتمع مع حلولِ المجتمع الخيالي والافتراضي والنمطي الزائف محلَّ الطبيعةِ الاجتماعيةِ الحقيقية، أو مع اعتقادِها بحصولِ ذلك.

إني من القائلين بضرورةِ تناوُلِ تصنيفاتِ العبد والقن والعامِل بشكلٍ مغايِر لما تُعرَض عليه باعتبارها طبقات مسحوقة ومستغَلة ومقهورة في تاريخ المدنية. فدور هذه الطبقات في الديمقراطية كذاتٍ فاعلة Özne محدودٌ للغاية، نظراً لِكَونِها مُحتَواةً بكلِّ ما لديها داخلَ بُنيانِ سيدها الذهنِي والبنيوي. وهي كمُلحَقٍ أو امتدادٍ غيرِ ضروريٍّ له. ولم تُشاهَد في التاريخ أيةُ طبقةٍ ذاتٍ فاعلةٍ أطاحَت أسيادَها. وهذا الوضع يَعكِسُ واقعاً مهماً جداً. فحتى لو كانت مسحوقةً ومستغَلة، فالانطلاقاتُ الطبقية بمثابةِ غصنٍ على شجرةِ المجتمع أو ضمن جذعه العام. فمهما اهتزَّ الغصن أو انقطع، فمن المحال أن يؤثِر في الجذع، أو يَكُون تأثيرُه محدوداً. ولهذا السبب بالذات، فتسمياتُ المجتمع على شاكلةِ: مجتمع العبيد، الأسياد، الأقنان، الأرستقراطية، العُمال، البورجوازية؛ إنما هي منفتحةٌ على مصاريعها أمام إنتاجِ علمِ اصطلاحاتٍ خاطئ. وعلم الاجتماع مرغَم على تطويرِ تسمياتٍ وتعاريف جديدة في هذا المضمار. فمثلما يستحيل علينا تعريف الشجرة بغصنها، فمن المحال تسمية المجتمع أيضاً بالطبقات المنبثقة من أحشائه. فضلاً عن ذلك، بل والأهم منه هو قناعتي بأن المواقف التي تتناول الطبقات من قبيل العبيد والأقنان والعمال والبورجوازية الصغيرة على أنها ذاتٌ فاعلة، وتمدحها، وتُضفي عليها دوراً ثورياً هاماً، لا تُثمِر عن نتيجةٍ مفيدة، مثلما لوحِظَ كثيراً في تاريخ الاشتراكية المشيدة والفوضوية بالدرجة الأولى.

كما أني على قناعة بأن السبب الكامن وراء ذلك هو الخطأ المرتَكَب في خلعِ قيمةٍ كذاتٍ فاعلة على تلك الطبقات، وإضفاء الدور الثوري عليها. أما الموقف الصحيح، فهو مناهَضةُ كل أنواع التحولات الطبقية. ربما لعبت طبقةُ العبيد أو الأقنان أو العمال دوراً ذاتياً فاعلاً وثورياً إيجابياً في بدايات المرحلة الانتقالية، أي أثناء سيادة شبه المجتمع (شبه القرويين وصغار الكَسَبة بالأغلب). بل وقد لعبت هذا الدور فعلاً. لكنها – هي أيضاً – أُصِيبَت بالتهشش والرعونة تَصاعدياً بالتوازي مع مدى كِبَرِ حجمها ورسوخِها، وتساوَمت مع الطبقات العليا، وفَقَدَت وظيفتَها.

الأهم من ذلك أن وجهة النظر العالمية المنادية بالحرية والمساواة والديمقراطية، يستحيل عليها النظرَ بعينٍ إيجابيّةٍ إلى كِلا التحولَين الطبقيَّين، أو اعتبارَهما ذاتاً فاعلة، أو خلعَ قيمةٍ معنويةٍ وسياسيةٍ عليهما؛ فيما عدا نطاقِ معنى التبايُن الذي ذَكَرتُه آنفاً. بل هو مضطرٌّ للكفاح تجاه التحول الطبقي من كِلا الجانبَين، بتقييمه إياه على أنه شذوذ عن طبيعة المجتمع، بل وتضادٌّ مع المجتمع. ذلك أن تَحَقُّقَها لا يقتضي تقييمَها كقِيَمٍ اجتماعية شرعية وحقيقية. فكيفما أننا لا نَعتَبِرُ العناصر المتورمة في جسدٍ ما جزءاً طبيعياً من ذاك الجسد، فبالإمكان عرض تفسيرٍ مشابهٍ بشأن الظواهر الاجتماعية التي أمامنا. علاوةً على أن كل الطبقات المسحوقة والمستغَلة إنما تحققت بإرغامِ السلطة والدولة، وبوساطة أيديولوجياتهما المهيمنة. من هنا، فالعبوية والقِنانة والعُمالية المتحققة في ظل هذه الظروف، لا يَسَعُنا سوى تنديدها وشجبها. ذلك أن القول **"فليحيا العامِل والقِن والعبد المجيد!"** سوف يعني الثناءَ والمصادقة على قوى السلطة المهيمنة. إن هكذا تفاسير طبقية هي السبب الأولي الكامن وراء فشل العديد من المدارس، بما فيها ماركس وأتباعه. قد يَكُون للطبقات العليا معناها إلى حدٍّ ما. أما التمايزات الطبقية المتخبطة في العَرَقِ والدم، فالموقف الأصح بشأنها هو الكفاح الدائم في

سبيل تنديدها وإدانتها وعدم مدحها بل وتخطيها، نظراً لأنها تَكَوَّنَت حصيلة الإرغام والعنف والإقناع الأيديولوجي. فإضفاءُ دورِ الذات الفاعلة على العاجزِ عن أن يَكُون ذاتاً فاعلة، وتحميل الدور الثوري على من هو قاصرٌ عن إنجاز ثورة؛ لا يمكنه الخلاص من الهزيمة النكراء، مثلما شوهِدَت أمثلة ذلك بكثرة في تاريخ هكذا كفاحات اجتماعية. وسبب الهزيمة هو عدم الفهم الصحيح للقضية، وإضفاء الدور الخاطئ على التحول الطبقي. بالتالي، فالكفاحات الاجتماعية القائمة في العصر الحديث، أي القرن الحادي والعشرين، لا يمكن أنْ يُكتَبَ لها النجاح، إلا تَناسُباً مع مدى تَراجُعِها عن هذه الأخطاء الجذرية.

القول بكونِ الطبقة البورجوازية أَثقَلَت من حِدَّةِ القضية، قولٌ صحيح. كما من الصحيح القول أنها أَطرَأَت التحول السلطوي على مصالحها الطبقية وصولاً إلى أدقِّ مسامات المجتمع (التحول السلطوي حربٌ معلَنة ضد المجتمع)، وجَعَلَته رسمياً مع الدولة، وأنها تَحيا أرقى مستويات تطورها. هذا ويُلاحَظ بنسبةٍ مرتفعة أنها صَيَّرَت العديد من شرائح المجتمع أداةً بيدها تحت اسم "شَراكةِ رأس المال"، وعلى رأسها تنازُلية العامل. بل بالمستطاع القول أنها تكاد تَبتَلِع المجتمع أيضاً. لكن، وإضافةً إلى ذلك، من الأصح أكثر قول الحقيقة التي تشير إلى أنها الطبقة الأكثر إشكالية على الإطلاق، وأنها الطبقة التي أَقحَمَت المجتمعَ أيضاً في حالةٍ إشكاليةٍ هي الأكثر على الإطلاق.

بالرغم من صحةِ القول بأن البيروقراطيةَ هي آلةُ التطبيق المؤسساتي للطبقات الحاكمة على مر التاريخ، إلا أنه بالمقدور القول – وبكل سهولة – أنها اكتَسَبَت أبعاداً أكبر وكأنها تؤدي دور الطبقة المستقلة مع تَبَدِّي ملامحِ الدولة القومية أثناء التوجه نحو القرنَين الأخيرَين من راهننا، وأن شأنَها

ازداد في السلطة والدولة، لِتغدوَ الدولةَ بِحَدِّ ذاتها. كما من العسير تفنيد الواقع القائل بأنها باتت قوةً طاغيةً تَزُجُّ بالمجتمع في القفص الحديدي، وأنها تُوَطِّدُ دورَها هذا بإحكامِ قبضتِها على جميع الميادين الاجتماعية (التعليم، الصحة، القضاء، المواصلات، الأخلاق، السياسة، البيئة، العلم، الدين، الفن، والاقتصاد). لم تَستَعِر بيروقراطيةُ الدولة وحسب في مجتمعنا الراهن (الحداثة الرأسمالية)، بل كاد عالَم الاحتكار بأكمله يَحذو حذوَها في تضخيم بيروقراطياته كالتيهور بذريعة "لِنَتَعَدَّ كونَنا شركةً عائلية، ولنصبحْ شركاتٍ مُدارةً على يدِ المتمرسين المحتَرِفين". ولِتَضَخُّمِ البيروقراطيةِ المفرط صلاتُه مع الواقعِ الجديد لتلك الشركات. وبالمستطاع تسمية ذلك بضربٍ من ضروب "تَدَوُّل" الشركات. وبالفعل، تُبدِي تَدَوَّلاتُ الشركات العالمية والمحلية تَطَوُّرها كنزعةٍ طاغيةٍ في الظروف التي تصبح فيها الدولة القومية غير كافية، ويَدخُلُ إنشاء الدولة الجديدةِ جدولَ الأعمال.

قضايا المجتمع النابعةُ من كِلا الطَّوقَين الحِصاريَّين هي قضايا معاصرة، وكأنها "لحظةُ الآن" للتاريخ برمته. بل وبالإمكان التقدم أبعدَ من ذلك بالقول أن هذا الثنائي يحتوي الطبيعةَ الاجتماعيةَ (المجتمعَ التقليدي) بين ذراعَيه كالأخطبوط، خانقاً وصاهِراً إياها. النتيجةُ المُستَخلَصَةُ من ذلك هو أنه تُعاشُ مرحلةٌ فوضويةٌ هي الأكثر تأزماً، وأن الحرية والمساواة والديمقراطية الاجتماعية غير ممكنة إلا بنظامٍ مبنيٍّ على الحضارةِ الديمقراطية، وهذا بدوره ما يقتضي ضرورةَ النضال في سبيل إنشائه بالعلم المُقَوَّم سليماً.

١٠ـ قضية التعليم والصحة في المجتمع

ولو تَبَدى هذا وكأنه موضوعٌ زائدٌ عن اللزوم، إلا أنه من المهم بمكان استيعاب القضايا الناجمة عن اندراجِ التعليم والصحة داخل احتكار السلطة والدولة، تماماً مثلما حَلَّ بالعلم. فكيفما أن العلم المتدول يصبح الأداة الأكثر

تأثيراً على الإطلاق للهيمنة الأيديولوجية، فالتعليم والصحة المتكاملان مع السلطة يَعكِسان الطابع نفسه أيضاً.

بالإمكان تعريف التعليم بجهودِ تَقَبُّلِ أعضاءِ المجتمع، وخاصة شبيبته، لخبراتِ مجتمعهم النظرية والعملية على شكلِ معارف. فمُجتَمعيةُ الأطفال تُسَيَّرُ بكفاءةِ المجتمع في التعليم. أي أن تعليم الأطفال من أهم وظائف المجتمع، وليس السلطة والدولة. ذلك أن الأطفال والشباب ينتمون إليه. فتنشئةُ أطفاله وشبيبته بموجبِ تقاليده هو ووفق خصائص الطبيعة الاجتماعية بوصفِها حقاً له وواجباً عليه، وكذلك العودة بهم إليه هو؛ إنما يُعتَبَر موضوعاً حياتياً ومصيرياً، بل هو قضيةُ استمراره بوجوده. لذا، لا يستطيع أي مجتمع مشاطَرَةَ أو تسليمَ قوةٍ أخرى حقَّه في الوجود ومهامَّه في تعليم شبابه لهذا الغرض. لا يمكنه تسليم حقوقه ومهامه تلك، حتى لو كانت القوة المذكورةُ هي الدولة أو مختلف أجهزة السلطة. وفي حال العكس، فسوف يتم اعتباره مستسلماً لاحتكارات الهيمنة. تنبع قدسية حق التعليم من الوجود. ما من قوةٍ قريبةٍ من الأطفال والشباب، أو ترى داعياً لأن تَكون قريبةً منهم، بقدر ما هو عليه المجتمع، وفي مقدمته الأم والأب. إحدى أعتى عداوات المدنيات تجاه المجتمع على مر التاريخ، هي نزعتها في تجريد المجتمع من أطفاله وشبابه. وهي تُحَقِّق ميولها هذه بطريقتَين: إما تَستَعبدُهم بعد القضاء على كِبارهم، أو تأخذهم للاستفادة منهم في طابق السلطة بذريعةِ تعليمهم.

من أهم أهداف الحروب تشكيل بُؤَرِ صهرِ الأطفال والشابات والشباب في بوتقتها من خلال هذَين الطريقَين بوصفهم مُلكاً. وهي تُشَكِّلُها فعلاً. ومثلما أن أرضيةَ البيروقراطية البدائية قد رُصِفَت على هذا النحو، فإن تاريخ المدنية أيضاً من أحد جوانبه هو عبارة عن النزوع إلى تهشيش

المجتمع من جهة، وتكوينِ قوةِ الأجهزةِ البيروقراطية من جهةٍ أخرى عبرَ هذا الأسلوب. إنه تشكيل مجتمعٍ تجاه المجتمع: أي تكوين مجتمع السلطة والدولة مقابل المجتمع الطبيعي. وضمن هذا التكوين يتم تعليم لغةٍ وثقافةٍ وتاريخٍ مغايرٍ كلياً للأطفال والشبيبة المتجردين من مجتمعهم الذاتي. فالهدف الرئيسي هو الاغتراب عن الذات، بحيث يغدو عيشهم بلا سلطة مستحيلاً. ويتم إكسابهم الهوية الأكثر دولتية على الصعيدين الأيديولوجي والمادي. وتصبح الدولة والسلطة سبيلَ الوجود الوحيد الممكن بالنسبة لهم. هكذا يَعتَبِرون أنفسَهم بأنهم السلطة والدولة من جانب، ويَصِيرُون متنافرين مع المجتمع الطبيعي من الجانب الآخر. أحياناً يتم النظر بعين المِثْلِ بين مجتمع الدولة والطبيعة الاجتماعية. هذا خطأ وتناقض. وقد شُيِّدَ تاريخ المدنية تأسيساً على هذا التناقض. وهذه الوقائع التاريخية تتخفى وراء استيلاء السلطات على حقل التعليم. وإلا، فهي لا تَكتَرِثُ بمهمة التعليم حيال المجتمع. فبقدرِ ما يُعَلِّمُ رَبُّ عَمَلٍ عمالَه، فالسلطة أيضاً تُعَلِّمُ مأموريها بالمنطق نفسه على أنهم عُمالُها العبيد. وحتى لو كان اسمُها البيروقراطية، إلا أن أعضاءها يتم تنشئتهم كعبيد، بدءاً من أدنى المستويات إلى أعلاها.

ونخص بالذكر سلطات الدولة القومية، التي تَنسج احتكاراتها أولاً حول الأطفال والشباب عن طريق التعليم. فالأشخاص المعجونون بذهنيتها التاريخية والفنية والدينية والفلسفية لَم يَعُودوا منتمين إلى عوائلهم القديمة، بل باتوا أطفالاً من صُلبِ أصحاب السلطة، ومُلكاً لهم. هكذا تمأسس الاغتراب الكبير. والبورجوازية من حيث التعليم هي الطبقة التي تُؤَسِّسُ الاحتكار الأكثر تركيزاً وكثافةً على مجتمع الشعب بأكمله. فلدى جَعلِها التعليمَ الابتدائيَّ والإعداديَّ إلزامياً، ولدى تذكيرها بشهادة التخرج الجامعي للراغبين في الحصول على عمل؛ يَكُون بذلك طَوقُ الاغتراب والتبعية المُحاصِر لشبيبةِ المجتمع، ومرحلةُ زَجِّها في القفص، قد أصبح ضرورةً لا

مفر منها. بالتالي، فالعنف والقوة المادية والتعليم يصبحون الأسلحةَ الفتاكةَ في استعمارِ المجتمع، بحيث من العسير التصدي لها.

بناءً عليه، بالإمكان التبيان بكلِّ يُسر أن المجتمع قد تَكَبَّدَ الضربة الأكبر من الحرب التي شَنَّتها تجاهه الدولة والسلطة عبر التعليم طيلة تاريخ المدنية. حق المجتمعات في التعليم هو حقها الأعوص تطبيقاً. ذلك أن تأمين المجتمع لوجوده عن طريق التعليم دخَل أصعب مراحله في التاريخ حيالَ قوى الدولة القومية والاحتكارات الاقتصادية العملاقة. تُسَيِّرُ الهيمنةُ الأيديولوجيةُ حملةً من الاستعمار الثقافي مجدداً وبنجاحٍ أكبر على المجتمع برمته، تماشياً مع ثورة الاتصالات الأخيرة، وعن طريق حربها الإعلامية (بسبب تَسييرها لهذا الاستعمار بما يُماثِل جانبه العسكري والاقتصادي، بل وربما بشدةٍ أعلى، وخِفيَةً دون الشعور بها). السبيل الوحيد لحرية المجتمع وخلاصه يتجسد في مقاومته تجاه هذا الغزو والاستعمار الثقافي، وذلك بكفاحه على الصعيدَين الأخلاقي والسياسي الجوهري باعتبارهما أداتَي وجودِه الأوليتَين على الإطلاق. فالمجتمع المفتقِد لشبيبته – وبالعكس، أي الشبيبةُ المفتقِدةُ لمجتمعها – يذهب في معناه أبعد من الهزيمة، لِيُفيدَ بإضاعةِ حقه في الوجود الذاتي، بل وخيانته. وما يتبقى من ذلك هو الفساد والتعفن والتبعثر والزوال، لا غير. مقابل ذلك، فمَهَمَّتُه الاجتماعية الأساسية تتمثل في تطويرِ مؤسساته التعليمية بوصفها الأدوات الأولية للوجود. ومن حيث المضمون، فمَهَمَّتُه هي فصلُ تفسيراتِه العلمية والفلسفية والفنية والدينية عن بُنية العلم السلطوي، والنجاح في ثورةِ المعنى. وفي حال العكس، من المحال توظيف الأنسجة الأخلاقية والسياسية للوجود الاجتماعي.

هكذا، وكيفما أن قضيةَ التعليم من حيث المضمون تَجعَل من مؤسساتِ (أنسجة) المجتمع الأخلاقية والسياسية ضرورةً اضطرارية، فالوظيفةُ

الأساسية للأخلاق والسياسة أيضاً هي تحقيق التعليم الاجتماعي. ذلك أن المجتمع غير القادر على تعليم وتدريبِ نفسه، ستَزُول إمكانيةُ تطويره لمؤسسته الأخلاقية والسياسية الذاتية أو فرصتُه في الحفاظ عليها متماسكةً منيعة، مثلما لن يتخلص وجودُه من التخبط المستمر تحت المهالك، ومواجهة الفساد والتشتت، لا محال.

قضية الصحة في المجتمع أيضاً موضوعٌ جد حساس، وتتحلى بأهميةٍ تماثل ما للتعليم منها. فالمجتمع العاجز عن صَونِ صحته وسلامته من خلال إمكانياته الذاتية، فإما أنّ أساسَه ووجودَه وحريتَه مُهَدَّدة بالخطر، أو أنها منتهيةٌ كلياً.

التبعية الصحية مؤشر على التبعية العامة. والمجتمع الذي حَلَّ قضاياه الصحية جسدياً وروحياً، يعني أنه مُمسِكٌ بزمامِ التحرر. والأمراض المتفشيةُ في المجتمعات المستعمَرة على علاقةٍ وثيقةٍ بالنظام الاستعماري الذي تحياه. ينبغي النظر إلى تكوينِ المؤسسات الصحية والمتمرسين الصحيين على أنه من أولى حقوق ومهام المجتمع. أما انتزاعُ السلطةِ والدولةِ لهذه المهمة من يده، وجعلها حِكراً عليها؛ فيعني الضربة القاضية على سلامةِ المجتمع وعافيته. من هنا، فنضاله في سبيل حق الصحة، إنما يعني حساسيته بشأن احترام ذاته وحريته.

تَنظُرُ الحداثةُ الرأسمالية إلى إضفاءِ طابع الدولة القومية على التعليم والصحة من الأمور الحياتية. ذلك أنه من العسير جداً الاستمرار في الهيمنة والاستغلال العام على المجتمع، دون السيطرةِ على كِلا الحقلَين اللذَين يتعلق عليهما تَطَوُّرُ المجتمع الوجودي والصحي والتنويري، ودون إنشاء إنشاء الحاكمية الاحتكارية عليه. إن بسطَ النفوذِ على ميدانَي التعليم والصحة يتسم

بأهمية فائقةٍ وخارقة بالنسبة للاحتكارات، إدراكاً منها لاستحالةِ تَمَلُّكِ المجتمع بالعنف العسكرتاري المحض لوحده.

مرةً أخرى نلاحِظ أن الدولة والسلطة الاحتكاريتَين تَكمنان وراء جميع القضايا الوجودية للمجتمع. إذ من غير الممكن في الاستمرار برأس المال – الربح، دون وجود احتكار السلطة ذاك. من هنا، ومقابل ذلك، من المحال بلوغَ حلٍّ جذريٍّ لأيِّ قضيةٍ في المجتمع، دون الكفاحِ الممنهج للحضارةِ الديمقراطية.

١١ـ القضية العسكرتارية في المجتمع

يمكن تعريف العسكرتارية بالنزعة الاحتكارية المُطَوَّرةِ بالنحو الأكثر عداءً للمجتمع. وبالمقدور الافتراض أنها تطورت حصيلة ميول "الرجل القوي الماكر" وعقله التحليلي المتأتي من تقاليد الصيد، ومساعيه لتأسيس أولِ سلطةٍ بهدف بسطِ القمع والاستغلال على الطبيعة الاجتماعية. وأكثر مَن تكفيه قدرتُه على ذلك، يَعمَلُ على بسطِ نفوذه أساساً على المجموعتَين الأساسيتَين: على مجموعةِ الصيد التي بجانبه، وعلى المرأة التي يَجهَد لِحَبسِها في المنزل. وبالمستطاع الملاحَظة أن العناصر الشامانية (الراهب المُصَغَّر) والجيرونتوقراطية (مجموعة الشيوخ) تُشارِك في المرحلة، كي تؤسِّسَ على الفور أول سلطةٍ هرميةٍ في العديد من المجتمعات وبشتى الأشكال. نُشاهِد أنه مع العبور نحو تاريخ المدنية، يقوم الرجل الماكر القوي وحاشيته بمأسسةِ ذاته كسلطةٍ رسمية بوصفه الجناح العسكري للدولة (أول احتكارٍ مُسَلَّطٍ على الاقتصاد استناداً إلى السطوِ على فائض الإنتاج). وسلالاتُ أور الأولى والثانية والثالثة البارزة بعد عهد الرهبان – الملوك مباشرةً في المجتمع السومري؛ إنما تَعكِسُ تَحَقُّقَ ذلك. ويمكن الحديث عن وقائع مشابهة في العديد من المجتمعات. وحتى في ملحمة كلكامش، بالإمكان

متابعة كيفية انتزاع المُلوكية من تقاليد الإلهة إينانا (التقاليد الرهبانية للإلهة الأنثى)، وكيفية حبسِ الراهبة في المنازل (العامة منها والخاصة) بعد تهشيش قوتها خطوةً خطوة، وبكل علانية.

إذا ما رَمَزنا إلى كلكامش على أنه القائد العسكري الأول في التاريخ، فسوف نستطيع تحليل تَكَوُّنِ التقاليد العسكرية (العسكرتارية) بنحوٍ أفضل. انحصرت أعمالهم في السفر بغرض اقتناصِ البشر العبيد اللازمين لأجل المدينة (في ملحمة كلكامش، بمساعدةِ العميل "أنكيدو" شمالي عراق اليوم)، واصطياد القبائل التي سَمَّوها بالبربرية – الوحشية (هومبابا). يتضح بجلاءٍ ساطع أن جبروتَ المدينة يقبع تحت المصدر الأصل للبربرية والوحشية. حيث تم تطوير كلمة "البربري" في تقاليد الثقافة الإغريقية كتحريفٍ ابتَدَعَته المدينة، وكدعايةِ زيفٍ ورياء، بهدفِ تأسيس التفوق الأيديولوجي. واضحٌ أنّ القبائلَ الريفيةَ الأضعفَ والأقلَّ تنظيماً نسبةً لتنظيم المدينة، من المستحيل أن تَكُونَ بربريةً بالمعنى المذكور. فمصطلح البربرية يتصدر لائحة أشنع أنواع الرياء والتحريف في تاريخ المدنية. المَهَمَّةُ الثانية لطاغي المدينة هي "الأمن". ولهذا لجأ بالأغلب إلى أسلوب بناء القِلاعِ ونَصبِ الأسوار، وتطوير الأسلحة الفتاكة والقاتلة على الدوام. وفي سبيل ذلك استُعبِدَ ملايين البشر، وصاروا أقناناً وعُمالاً، وقُتِل مَن تمرد على هذه الأوضاع، وعُكِسَت كل هذه العمليات على أنها التاريخ. إن تبيان ذلك يُمَثِّلُ الموقفَ الواقعي والحقيقي المحال تفنيده أو دحضه.

يُخَصِّصُ الجناحُ العسكري لنفسه الحصةَ الكبرى من اختلاسِ القِيَم الاقتصادية بالتناسب طردياً مع مدى قوته. والغزوات القائمة في التاريخ بهدف كَسبِ الغنائم، إنما تُوَضِّحُ هذه الحقيقة بكلِّ جلاء. هذا ومن الساطع سطوع النهار أيضاً أن المُلكَ يَكمن في أساس الدولة، وأن الغزو والاستيلاء

يكمن في أساس المُلك. فالغازي هو المالِك. ويَرى ذلك، بل ويُعلِنه على أنه حقُّه الطبيعي الذي لا غنى عنه في عمليته. وما الدولة سوى إجمالي ما غَزَته واستَولَت عليه قوات السلطة من أملاك وغنائم (الأملاك المنقولة)، وفي مقدمتها الأرض. فمثلاً المبدأ القائل "كل أملاك العثمانيين للباشا" لا يعني شيئاً سوى استمرار تلك التقاليد الأولى والرئيسية المُعَبِّرة عن علاقة الدولة مع الغزوات العسكرية. هكذا أُسِّسَت التقاليد، واستمرت في إنشاء كلِّ دولة مع قَونَنَتِها. ولهذا السبب، فالشريحة العسكرية تَضَع هذه التقاليدَ التاريخيةَ نُصبَ عينيها، عندما ترى نفسَها وتُعَرِّفُ ذاتَها على أنها الصاحبُ الأساسي للدولة وبالتالي المُلك. وكونُه الجناح الاحتكاري الأعتى والأقوى، إنما هو من ضروراتِ طبيعةِ السلطة والدولة. وبالأصل، فالقوة البشرية والسلاح الذي في قبضةِ يَدَيه قادرةٌ على تأمين ذلك له بكل يُسر. وعلى ضوءِ هذه الحقائق الأولية، يمكن الإدراك بشكلٍ أفضل دوافعَ مساعي البيروقراطية المدنية التي تُقدِم عليها في سبيل مضاعفةِ حصتها (احتكارها)، وانتهاء تلك المساعي بالانقلابات العسكرية بين الفينة والأخرى. لا ريب أن دور الاحتكار الأيديولوجي والبيروقراطي المسمى بالطبقة "العِلمية" و"القَلَمية" لا غنى عنه في تأسيس السلطة والدولة. إلا أنه ليس مُحَدِّداً بقدر دورِ الشريحة العسكرية. والبحوث الأكثر سطحية في التاريخِ وفي حاضرِنا بشأن أجهزة السلطة والدولة، إنما تؤيد صحة هذه الحقائق.

أولى النقاط الأصلية الهامة بالنسبة لموضوعنا تتجسد في أن الجناحَ العسكري هو الاحتكار الأكثر رقياً وتعييناً. ومثلما يُذكَر على الصعيد الأيديولوجي، فالجيش العسكري لا يهدف إلى المجد والشرف والبطولة (هذه دعايات أيديولوجية يتم تطويرها بغرض حجبِ وتحريفِ أهميةِ جوهرِ الأمر)، بل هو موجود كعنصرٍ لا استغناء عنه من عناصر احتكار السلطة. إنه اقتصادي في جوهره. أي أن الجيش هو الاحتكار المرتكز إلى الاقتصاد،

والمتربع فوق الاقتصاد وبعيداً عنه، ولكنه الأكثر ضماناً لوارداته منه (معاشه)، والذي يصعب التصدي له، بل وتُضطر باقي الشرائح الاحتكارية إلى المساومة والمشاطرة معه. إنه احتكارٌ وتقاليد مؤسساتية جذرية كهذه على مر دعامةِ وتطورِ سياقه التاريخي. وهو في مضمونه يفيد باحتكار الطبقة (البيروقراطية) الأكثر اهتماماً بالتطور الاقتصادي عن كثب، ولكنها تشعر بضرورةِ البقاءِ على أبعدِ مسافةٍ منه. وهو بجانبه هذا يقف على مسافةٍ وكأنه الأبعد عن المجتمع. أو بالأحرى، هو الشريحة الاحتكارية التي تُجَهِّزُ نفسها وتُعَبِّئُها بالأسلحة الاقتصادية والعسكرية الأفضل على الإطلاق. من هنا، لا يمكننا استيعاب النزعة الاحتكارية الاقتصادية، ولا احتكارية الدولة أو السلطة بنحوٍ تام، ما لم نَقُم بالتحليل العسكري السليم. فثلاثتُها كلٌّ متكامل يقتات من المضمون عينه، أي من فوائض قِيَمِ المجتمع. ومقابل ذلك يُعلِنون أنهم يُنَظِّمون شؤونَ أمنِ المجتمع وتعليمه وصحته وعطائه. هكذا تَعرضُ الدولتية، أي الدولة الأيديولوجية نفسَها. إلا أن الحقيقة مغايرة، وهي كما طرحناها للميدان.

ومن ضروراتِ طبيعةِ الأمر أن تَكون العسكرتاريةُ (المليتارية) المؤسسةَ التي تبسط نفوذها على المجتمع وتُقفِل عليه داخل القفص أكثر من غيرها، نظراً لأنها الجناح المُنَظَّم الأكثر صرامةً لرأس المال والسلطة. وبالرغم من أن العسكرتارية هي القوة المتغلغلة في المجتمع، والمسيطرة عليه، والمتحكمة به طيلة سياق التاريخ والدول بأكمله؛ إلا أنها بلغت قمتها العليا على الإطلاق داخل احتكار الدولة القومية في عصر الطبقة الوسطى (البورجوازية). فانتقالُ السلاحِ الوحيد للاحتكار إلى يد جيشِ الدولة، بعدَ تجريدِ المجتمع برمته من السلاح رسمياً باسم الجيش الرسمي، إنما يَظهَر أمامنا كخاصيةٍ بارزةٍ في الدولة القومية. لم يُجَرَّد المجتمع من سلاحه في أيٍّ من مراحل التاريخ، بقدرِ ما حَقَّقَته الطبقة البورجوازية. وسببُ هذه

الحقيقةِ الهامة للغاية يتمثل في تكاثُفِ استغلالِها للغير، وتنامي المقاومات العظمى إزاء ذلك. إذ من المحال حكم المجتمع وإدارته، ما لَم يُعزَل من أسلحته بشكلٍ شامل ودائم، وما لَم يُخضَع لِتَسَلُّلِ السلطةِ إلى كافةِ مساماته الداخلية وسيطرتِها عليها. وكأنه لا يمكن التغلب على المجتمع أو التحكم به، دون حبسه في "القفص الحديدي" للحداثة. فضلاً عن استحالةِ حُكمِ المجتمع، دون حبسه ومحاصرته على يد الجيش الإعلامي في عصر الاحتكار المالي العالمي. كما أن أبعادَ الاحتكارات الاستغلالية تَعكِسُ نفسَها مباشرةً على تكوين الاحتكارات الإعلامية – الأيديولوجية والعسكرية – البيروقراطية. وهي مشروطةٌ ببعضها البعض ضمن أواصر لا تنقطع بتاتاً. أما رأس المال الصناعي المُسَلَّح، والمستند إلى العسكرتارية العملاقة، والمُسَلَّط فوق وداخل المجتمع، والتابع للمدنية المركزية العظمى الأخيرة، وللهيمنة الخارقة والهيمنات الإقليمية الأخرى، ولكل عملائها المحليين المتواطئين معها؛ فتتأتى أولويتُه المتقدمة على الاحتكارات الأخرى من مضمون أوضاعها التاريخية والمعاصرة تلك. وتَطابُقُ العسكرتارية مع فاشيةِ الاحتكار الرأسمالي أيضاً، إنما يَجِدُ معناه في واقع ذاك المضمون.

مما لا جدال عليه أن المجتمعات دافعت عن نفسها بكثافة تجاه التطور العسكرتاري للمدنية، وبمختلف الأشكال على مرِّ سياقِ المجتمع الطبيعي والتاريخ المُدَوَّن بأجمعه. والتقاليد المسماة بالدفاع الذاتي قد تمأسَسَت على شكلِ جيوشِ المقاومة والتصدي، الانتفاضة والتمرد، حرب الأنصار، وجيوشِ الدفاع الشعبي؛ وخاضت حروبَ الدفاع العظمى. لا يمكننا بتاتاً النظرَ بعينِ المساواة بين حروب الدفاع وحروب الاحتكار العسكرتاري. إذ ثمة فارق الماهية والمضمون بينهما. فإحداهما ذات طابع مناهِضٍ للمجتمع (استعماري، مُفسِد، ومُبيد)، والأخرى ذات طابع مجتمعي (صائنٌ للمجتمع، ومُحرِّرٌ لكفاءاته الأخلاقية والسياسية). وما الحضارة الديمقراطية سوى

الحفاظ على المجتمع والدفاع عنه على أساس منهجية الدفاع الذاتي ضد العسكرتارية التابعة للمدنية المركزية.

١٢ ـ قضية السلام والديمقراطية في المجتمع

عَمِلَت البنود الإحدى عشرة السابقة على تعريف ماهيةِ القضايا التي اختَنَقَت فيها الطبيعةُ الاجتماعية، وذلك على شكلِ تعاريف تمهيدية جد مختزلة. والبراديغما وعلم الاجتماع القَيِّمان لا يمكن أن يتحليا بالمعنى، إلا في حال قيامهما بالتحليلات وصياغة الأجوبة بالتأسيس على هذه التعاريف. وفي حال العكس، فلا يَبقَ أيُّ فارقٍ يُميِّزهما عن علوم البلاغة الليبرالية والتقليدية (التي تحجب الحاكمية على فنون الكلام). والنتيجةُ المشترَكة التي توصلتُ إليها هي أنّ سيطرةَ واستعمارَ الاحتكارات القمعية والاستغلالية، وتأثيرَها المُوَحَّد في سبيل استغلال الطبيعة الاجتماعية (وجود المجتمع)، وبالأخص استغلال الإمكانيات الاقتصادية المُنتِجة لفائض القيمة؛ هي التي تَكمُنُ عموماً وراء مصدر القضايا الاجتماعية. بل إن موضوع الحديث هو اليقظة الكبرى لها أكثر من كُمونها وسُباتها. أي أن القضايا لا تنبع من الطبيعة (الطبيعة الأولى)، ولا من أيِّ مؤثِّرٍ اجتماعيٍّ آخر (الطبيعة الثانية).

لا تستطيع المجتمعاتُ الاستمرارَ بوجودها الذاتي، دون وجودِ الأخلاق الاجتماعية والسياسة، والتي باتت نسيجاً بِحَدِّ ذاته بوصفِها عوامل الوجود الهادفة إلى تسيير الشؤون والأعمال المشتركة للمجتمع على الصعيدَين العام والجماعي. من المحال أن تَكون الحال الطبيعية أو الوجود الاعتيادي للمجتمع خالياً من الأخلاق أو السياسة. أما إذا لم يَتَطَوَّر النسيج الأخلاقي والسياسي الذاتي لمجتمعٍ ما، أو كان في حالةٍ عاجزةٍ أو مُحَرَّفة مُشَوَّهة أو مشلولة؛ فبالمقدور القولُ حينئذٍ أن ذاك المجتمع يحيا تحت وطأةِ احتلالِ واستعمارِ شتى أنواع الاحتكارات باعتبارها رأس المال والسلطة والدولة.

لكن الاستمرارَ بالوجود على هذه الشاكلة، إنما يعني الخيانةَ الذاتيةَ تجاه كينونته الوجودية، والاغترابَ عنه، ويعني الوجودَ على شكلِ رعاعٍ قطيع أو أشياء أو أمتعة وأملاك في كنفِ حاكمية الاحتكارات. والمجتمع في وضعٍ كهذا يَكُون قد افتَقَدَ طبيعتَه الذاتية، وخَسِرَ مهاراتِه كمجتمعٍ طبيعي، أو أنها تَعَرَّضَت للضمور (التقزم). وهذا ما مفاده أنه قد استُعمِر، بل والأنكى من ذلك أنه بات موضوعَ مُلكٍ بكل ما يملكه، تاركاً نفسَه متعرضاً للفساد والتهشش والزوال. وقد لوحِظَ عددٌ جَمٌّ من المجتمعات التي تتوافق وهذا التعريف، سواءً تاريخياً أو راهناً. والمجتمعات التي تم إفسادها أو القضاء عليها أكثر بأضعافٍ مضاعفة من التي لا تزال باقيةً متماسكة.

إذا ما سَقَطَ المجتمع في حالةٍ من العجز عن تشكيلِ مؤسساته الأخلاقية والسياسية اللازمة للاستمرار بكينونته، وعن تفعيلها وتوظيفها؛ فهذا يعني إقحامَه في مكبس القمع والاستغلال. وهذا الوضع هو "حالة حرب". من هنا، بالإمكان تعريف التاريخ على أنه "حالة الحرب" تجاه المجتمع. عندما لا تَقومُ الأخلاق والسياسة بوظيفتها، فهذا يعني أنه لم يَتَبَقَّ سوى شيءٌ واحد فقط باستطاعة المجتمع القيام به، ألا وهو الدفاع الذاتي. فحالة الحرب هي حالةُ غياب السلام. بالتالي، لا يمكن للسلام أن يَكتَسِبَ معناه، إلا بالتأسيس على الدفاع الذاتي. والسلامُ الخاوي من الدفاع الذاتي، تعبيرٌ عن الاستسلام والعبودية، لا غير. أما الألعوبة المسماةُ بالسلام الخالي من الدفاع الذاتي، بل وحتى الاستقرار الديمقراطي والوفاق، والتي تَفرضُها الليبراليةُ في راهننا على الشعوب والمجتمعات؛ فلا تُعَبِّرُ سوى عن حالةِ طمسِ وإخفاءِ حاكميةِ الطبقة البورجوازية المُسَيَّرَةِ بالقوةِ المُسَلَّحَةِ حتى حلقِها بنحوٍ أحادي الجانب. أي أنها ليست سوى التسيير المُقَنَّع لحالة الحرب. وتعريفُ السلام على هذه الشاكلة، إنما يَظهر أمامنا كمساعٍ عظمى لهيمنةِ رأس المال الأيديولوجية. أما في التاريخ، فيُعَبِّرُ عن ذاته بأشكالٍ أكثر تنوعاً واختلافاً تحت اسم

"المصطلحات المقدَّسة". والأديان مشحونةٌ بهكذا مصطلحات. والأديان المصبوغة بالطابع المدني هي هكذا على وجه الخصوص.

لا يمكن لاستتباب السلام أن يكتَسِبَ معناه الحقيقي، إلا في حال صونِ وضمان طابع الدفاع الذاتي للمجتمعات، أي طابعها الأخلاقي والسياسي. ونخص بالذكر تعريفَ السلام الذي يتطلب مثيلَ الجهود الدؤوبة العظمى لميشيل فوكو، والذي لا يمكنه اكتسابه تعبيراً مجتمعياً مقبولاً إلا بهذا المنوال. وأيةُ إضفاءاتٍ أخرى للمعنى عليه، فلن تتولد عن تعبيرٍ أبعدَ من أنْ يَكُون فخاً منصوباً باسم كلِّ الجماعات والشعوب، واستمراراً لحالةِ الحرب بأشكالٍ مغايرة مستورة ومخفية. كلمةُ السلام كلمةٌ مُثقَلَةٌ بالمصائد في كنفِ ظروفِ الحداثة الرأسمالية. بالتالي، فاستخدامُها محفوفٌ بالمخاطر، ما لَم تُعَرَّفْ بنحوٍ سليم. وإذا ما عَرَّفناه مرةً أخرى، فالسلام لا يعني زوالَ حالةِ الحرب كلياً، ولا حالةَ استتبابِ الأمن والاستقرار وغيابِ الحرب تحت ظلِّ تَفَوُّقِ طرفٍ واحد. ثمة أطرافٌ عديدة في السلام. وتَفَوُّقُ طرفٍ واحد ليست موضوعَ حديث فيه، ويجب ألا يَكُون. ثالثاً، ينبغي إسكاتَ صوتِ السلاح على أساسِ رغبةِ المجتمع، وبموجب آليته الأخلاقية والسياسية الذاتي المؤسساتية. هذه الشروط الثلاثة هي أرضيةُ السلام المبدئي. ولن يُعَبِّرَ السلام الحقيقي عن أيِّ معنى، ما لَم يستند إلى هذه الشروط المبدئية.

وإذا ما شرحنا هذه الشروط الثلاثة قليلاً؛ فأولها لا يرتأي تجريد الأطراف المعنية عن الأسلحة كلياً. بل يتعهد بعدم شنِّ الهجوم المُسَلَّح على بعضها البعض، أياً كانت ذرائعها. كما لا يهرع وراء التفوق المُسَلَّح. بل يَقبَل احترامَ حقوقها وإمكانياتها في تأمينِ ضمانِ نفسها. ثانياً؛ لا يمكن الحديث عن التفوق النهائي لطرفٍ ما. قد يستَتِبُّ الاستقرار والسكون تحت ظل تَفَوُّقِ الأسلحة، ولكن، من المستحيل نعت هذا الوضع بالسلام. بل لا

يدخُلُ السلامُ جدولَ الأعمال إلا في حالِ قَبُولِ الأطراف إيقافَ الحرب بشكلٍ متبادَل، دون تحقيق التفوق (بالسلاح)؛ أياً كان الطرف المعني (مُحِقاً أم مُجحِفاً). ثالثاً؛ تَعتَرِف الأطراف المعنية لدى حل القضايا باحترامِها للآليةِ المؤسساتية الأخلاقية (الوجدانية) والسياسية للمجتمعات (أياً كان وضع الطرَفين أو المجتمعَين أو السلطتَين المعنيتَين). وضمن هذا الإطار يُعَرَّفُ الشرطُ المسمى بـ"الحل السياسي". إذ يستحيل تقييمَ أيّةِ هدنة على أنها سلام، ما لم تَحتَوِ هذا الحل السياسي والأخلاقي.

تَدخُل السياسةُ الديمقراطيةُ الأجندةَ في ظل شروطِ السلام المبدئية تلك، مكتَسِبَةً أهميةً لا استغناء عنها. فلدى عملِ مؤسساتِ المجتمع الأخلاقية والسياسية، تَكُون المرحلةُ البارزةُ للوسط – طبيعياً – هي مرحلة السياسة الديمقراطية. والآمِلون باستتباب السلام، عليهم الإدراك أنه لا يمكن إحراز النجاح والنصر، إلا إذا أدت السياسةُ دورها على الأساس الأخلاقي. ينبغي على طرفٍ واحدٍ بأقلِّ تقدير أن يَكُون في وضعيةِ السياسة الديمقراطية ضمن السلم. وفي حال العكس، فما يتحقق لن يذهب أبعد من كونه "لعبة السلام" باسم الاحتكارات. تؤدي السياسةُ الديمقراطيةُ دوراً حياتياً ومصيرياً في هذه الحالة. إذ ليس بالمقدور إنجاز مرحلةٍ سلمية ذات معنى، إلا في كنفِ الحوار الدائر بين قوى السياسة الديمقراطية حيال قوى السلطة أو الدولة المضادة. وما يتبقى ليس سوى انجرارٌ وراء وقفٍ زمنيٍّ متبادَل بين المتحاربين (الاحتكارات)، بحيث يَشهَد الإنهاك من الحرب والمشقات اللوجستية والاقتصادية. وفي حال تلافيها والتغلب عليها، تستمر الحرب إلى أن يتحقق تَفَوُّقُ طرفٍ ما. من هنا، لا تُسمى مثل هذه الأشكال بفترة السلام، بل يمكن تسميتها بوقف إطلاق النار الهادف إلى خوضِ حروبٍ أكثر ضراوةً. ولكي يَكُون أيُّ وقفٍ لإطلاقِ النار سلمياً، فإن إفساحَه الطريق أمام السلام، وضمانَه بالشروطِ الثلاثة التي ذكرناها يتميز بأهمية مبدئية.

ومثلما لوحِظ أحياناً، فالأوضاع التي يفوز بها الطرف المتمسك بالدفاع الذاتي (الطرف المُحِقّ) نهائياً أمرٌ ممكن. لكن الشروط الثلاثة لأجل السلام لا تتغير حتى في هذه الحالة. فكما شوهِدَ في الاشتراكية المشيدة والعديد من حروب التحرر الوطني المُحِقّة والعادلة، فالهرعُ وراء السلطة والدولة الخاصة بها، واستتباب الأمن والاستقرار في ظل تلك السلطة والدولة، لا يمكن أن يَكُونَ سلاماً. فما هو قائمٌ هذه المرة يَكُون إحلال قوةٍ محلية (رأسمالية الدولة أو الشريحة المسماة بالبورجوازية القومية) مَحَلَّ القوة الأجنبية (الاحتكارية). والواقع السوسيولوجي لن يتغير، حتى لو سُمِّيَت بالسلطة الاشتراكية. ذلك أن السلام من حيث المبدأ ليس ظاهرةً متحققة بِتَفَوُّقِ السلطة والدولة. ولا يمكن للسلام أن يدخل الأجندة، ما لم تَقُم السلطةُ والدولةُ أياً كان اسمها (البورجوازية، الاشتراكية، القومية، اللاقومية، لا فرق في ذلك) بمشاطرةِ تفوُّقَها مع القوى الديمقراطية. وفي نهاية المطاف، فالسلام هو الوفاق المشروط بين الديمقراطية والدولة. وأقاصيص هذا الوفاق تحتل حَيِّزاً زمنياً ومكانياً شاسعاً في محك التاريخ، حيث جُرِّبَ في العديد من الفترات والأماكن. فكان هناك الطويل المدى والمبدئي منه. وكان هناك ما نُكِثَ به حتى قبل جفاف حبره. لا تعيش المجتمعاتُ منحصرةً في تأسيس قوى السلطة والدولة فقط. بل، ومهما ضُيِّقَ عليها الخناق وحوصِرَت، فهي تَعرِفُ كيف تستمر بوجودها في ظل هوياتها الأخلاقية والسياسية الذاتية، ما دامت لم تُفْنَ بِقَضِّها وقَضيضِها. وربما كانت هذه الحقيقة الواقعة هي التي لم تُكتَب في التاريخ، مع أنها الحالةُ الأساسية للحياة.

الخاتمة

إن عدم النظر إلى المجتمع على أنه عبارة عن أقاصيص الدولة والسلطة، بل – وعلى النقيض – اعتباره بأنه الطبيعة المُعَيِّنة؛ قد يُساهِم في تشكيلِ علم اجتماعٍ أكثر واقعية. لا يمكن للسلطات والدول واحتكارات رأس المال أن تُبيد المجتمع من الوسط في أيِّ وقتٍ من الأوقات، مهما كانت ضخمة وثرية (فرعون وقارون)، ومهما تَوَحَّشَت لدرجة ابتلاعِ المجتمع كما في راهننا (اللوياثان الجديد). ذلك أن المجتمع هو الذي يُحَدِّدها في نهاية المآل. والمُحَدَّدُ (المنفعل) لا يمكنه احتلال مكان المُحَدِّد (الفاعل) في أي زمنٍ كان. فحتى قوة السلطة الأكثر لمعاناً وبريقاً في الدعاية الإعلامية (مثلما في يومنا)، لا تكفي لطمسِ أو حجبِ هذه الحقيقة. إنها القوى الأكثر سفالةً، والتي تَبعَثُ على الشفقة لِتَخَفِّيها وراء مظهرها الخارجي. ومقابل ذلك، فلن يفتقرَ المجتمع البشري للمعنى بتاتاً، بوصفه كيانَ الطبيعةِ الخارقَ على الإطلاق منذ نشوئه.

سوف يُشَكِّلُ نظامُ الحضارة الديمقراطية موضوعَ الفصلِ اللاحق، باعتباره نظامَ تفسيرِ وعَلمَنَةِ وإعادةِ إنشاء المجتمع في ظل هذه البراديغما الأولية، سواءً بحاله القائمة تاريخياً أو راهناً.

الفهرس

مدخل..... ٥
أ- تعريف قضية المجتمع التاريخي..... ٩
ب- القضايا الاجتماعية..... ٢٨
١- قضية السلطة والدولة: ٢٨
٢- قضية الأخلاق والسياسة للمجتمع..... ٣٥
٣- قضايا المجتمع الذهنية..... ٤٠
٤- قضايا المجتمع الاقتصادية ٤٥
٥- قضية الصناعوية في المجتمع ٥٠
٦- قضية المجتمع الأيكولوجية ٥٦
٧- قضية التعصب الجنسوي الاجتماعي، الأسرة، المرأة والتعداد السكاني..... ٦١
٨- قضية التمدن في المجتمع ٦٨
٩- قضية الطبقة والبيروقراطية في المجتمع..... ٧٨
١٠- قضية التعليم والصحة في المجتمع ٨٥
١١- القضية العسكرتارية في المجتمع ٩٠
١٢ – قضية السلام والديمقراطية في المجتمع..... ٩٥
الخاتمة ١٠٠